جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

أهمية الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية في إنجاح التخاصية في الاقتصاد الأردني للفترة (1998-2002)

سليمان داود العشيبات

رسالة

مقدمة إلى

عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في الاقتصاد قسم الاقتصاد والعلوم المصرفية

جامعة مؤتة، 2004م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤته

عمادة الدراسات العليا

إجازة رسائل جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب سليمان داوود العشـيبات والموسـومة بـ:

" أهمية الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية في إنجـاح التخاصـية فـي الاقتصاد الأردني للفترة (١٩٩٨-٢٠٠٢) ".

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد .

القسم : الاقتصاد

الاسم	التوقيع	التاريخ	
أ.د. محمد صالح القريشي		٢٠٠٤/٤/١٣	مشرفا
د. عبد الله الطاهر		٢٠٠٤/٤/١٣	عضوا
د. بشير الزعبي		٢٠٠٤/٤/١٣	عضوا
د. فهمي خليفة		٢٠٠٤/٤/١٣	عضوا

عميد الدراسات العليا

د.ذياب البدايـنـة

الإهداء

إلى روح والدتي العزيزة، إلى والدي حفظه الله براً وإحساناً و إلى زوجتي واولادي تقديراً وإجلالاً ووفاء

سليمان داود العشيبات

الشكر والتقدير

أما بعد فالحمد والشكر لله وحده الذي أنار الدرب وسهل لي السبيل لأتم هذه الرسالة، يسرني أن أتقدم بخالص شكري وعظيم تقديري وامتناني لأستاذي الدكتور محمد صالح القريشي على إشرافه المستمر على الرسالة ولما أبداه من اهتمام وتشجيع ومتابعة مما حفزني على السير قدماً إلى الأمام.

كما أسجل شكري واعتزازي لاعضاء لجنة المناقشة الدكتور عبدالله الطاهر، الدكتور بشير عبدالرزاق الزعبي والدكتور فهمي الفهداوي لما قدموه من توجيهات سديدة عززت مكانة الدراسة.

ويستوجب الشكر والتقدير أيضاً لزملائي وأخوتي في قسم الاقتصاد لإبداء ملاحظاتهم خلال فترة إعداد الرسالة.

ويطيب لي أن أزجي شكري العميق إلى أفراد أسرتي لما منحوني من دعم وتشجيع ومساعدة.

سليمان داود العشيبات

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: المنهجية والاجراءات

الملخص

أهمية الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية في إنجاح التخاصية في الاقتصاد الأردني للفترة (1998-2002)

سليمان داود العشيبات

جامعة مؤتة، 2004

يهدف هذا البحث الى القاء الضوء على طبيعة عملية التخاصيه في الاقتصاد الاردني وبدايات نجاحها والعوائق التي واجهتها، ودراسة تطور القطاع المصرفي الاردني وسوق الاوراق الماليه ومدى فعاليتهما في دفع عملية التخاصيه الى الامام لتحقيق اهداف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصاديه، ثم دراسة طبيعة العلاقة بين عملية التخاصيه وتطور الجهاز المصرفي وسوق الاوراق الماليــه في الاردن خلال الفترة (2002-1998).

بينت الدراسة ان للقطاع الخاص دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعيه وان وجوده مبررا للوصول الى مستوى افضل في تخصيص وتشغيل الموارد. واستعرضت الدراسة سمات الاقتصاد الاردني ومراحل نموه. ثم بين واقع القطاع العام والقطاع الخاص، وعملية التخاصيه في الاردن مبينا دوافعها واساليبها وتطوراتها وانجازاتها.

وجاءت نتائج التحليل الاحصائي منسجمة مع التوقعات فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية المنوحة لشراء الاسهم، والمؤشر العام لاسعار الاسهم، اذ تبين وجود علاقة ارتباط ايجابيه بين عوائد التخاصيه وكل من التسهيلات الائتمانيه الممنوحه لشراء الاسهم والمؤشر العام لاسعار الاسهم. الامر الذي يعني الدور الايجابي لكل من الجهاز المصرفي الاردني وسوق الاوراق المالية في إنجاح عملية التخاصية في الاردن. ومخالفة للتوقعات فيما يتعلق بالقيمة السوقيه كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي وقيمة التداول المحلي والخارجي.

قائمة الجداول

Abstract

The Importance of the Banking System and the Stock Market in the Success of the Privatization Process in the Jordanian Economy for the Period(1998-2002)

Sulieman Da'ood Osheibat

Mu'tah University, 2004

This research exercise endeavors to cast some light on the nature of the role of the privatization process in the Jordanian economy, the beginning of its success and the obstacles in its way.

The banking system and securities market were studied to reveal their effectiveness in pushing forward the privatization process as a means to facilitate the objectives of economical growth and development. Subsequently, the relationship between privatization and a highly developed banking system and securities market in Jordan during the period 1998 – 2002 is explored.

The research showed the importance of the private sector in the economical and social development and justified its existence as a means to reach a better allocation and use of resources. Moreover, the characteristics of the Jordanian economy, its evolution stages and the status of the public and private sectors were examined.

The results and statistical analysis of this research concluded, concomitant with expectations, that there exists a positive relationship between privatization revenues and credit facilities extended to purchase shares, the share price index. However, for market capitalization – GDP (%) and the net value of local and foreign trade, in contradiction with expectations, the results showed negative relationship with privatization revenues.

الفصل الاول

خلفية الدراسة واهميتها

1.1. المقدمة :

تتباين عملية التخاصية باختلاف البيئة التي تطبق فيها والإطار الاجتماعي والسياسي الذي توضع فيه. ولا يوجد لها نمط معين وتعريف واحد. وجاءت فكرة التخاصية في إطار الفكر الاقتصادي الحديث في الدول الأوروبية الغربية المتقدمة مثل فرنسا وبريطانيا، وكذلك في الدول الأوروبية الشرقية وفي روسيا. جاءت كأداة للتحول الاجتماعي والسياسي وللتحديث من أجل اللحاق بركب التقدم. بينما في الدول النامية، ومنها دول الشرق الأوسط، جاءت التخاصية في إطار برامج التصحيح الهيكلي (STRUCTURAL ADJUSTMENT) المقترحة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وذلك بعد تعرض اقتصادات هذه الدول لأختلالات مالية ونقدية منها: ارتفاع المديونية، وتصاعد الضغوط على خزينة الدولة من أجل توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية في الأقتصاد، مما حفز هذه الدول على تحديث المشروعات العامة بمشاركة القطاع الخاص، سواء ببيع كامل لهذه المشروعات إلى القطاع الخاص، أو مشاركته الجزئية فيها، أو استخدام خبراته ومهاراته الإدارية في استثمار وإدارة مشروعات أساسية جديدة.

والأردن، كغيرة من الدول النامية، يواجه حزمه من التحديات على صعيد شح الموارد الطبيعية، وإرتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتداعيات العولمة، والانفتاح الاقتصادي، وتحرير التجارة الخارجية، وتزايد حمى التنافسية بين التكتلات الاقتصادية في العالم، مما يترتب على ذلك من التزامات كإزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات. وبالتالي تعرض مشروعاتة وصناعاتة للمنافسة التي قد تكون غير متكافئة في معظم الأحيان، وبخاصة المشروعات العامة.

هذا فضلاً عن تراجع قدرة الحكومة على التوسع في الاستثمار نتيجة تفاقم عجز الموازنة العامة، وعدم قدرتها على مواكبة التكنولوجيا، كذلك عبء الموازنة والتطوير والمديونية الداخلية والخارجية والاحتكار الذي تمارسه بعض المؤسسات العامة في بعض القطاعات وتدخل الحكومة في العملية الإنتاجية وحاجة الأردن

لجلب عملات أجنبية لدعم ميزان المدفوعات عن طريق الأستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشـــرة.

لذلك، والحالة هذه، فأن الأردن بحاجة إلى أن يكون على خارطة الأستثمارات العالمية، والتواصل والتفاعل مع التطورات الاقتصادية العالمية، والسعي لإدامة النمو الاقتصادي ورفع معدلاته، مما يستوجب تضافر الجهود العامة والخاصة. لذا، وفي هذا السياق، فأن التخاصية هي عملية إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص. بحيث يتم تخفيض دور الحكومة الإنتاجي وزيادة دور القطاع الخاص في امتلاك وإدارة الأصول والموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني للوصول بالطاقة الإنتاجية والأنظمة الخدمية إلى أعلى درجات الكفاءة والتنافسية الممكنة. وبمعني أخر، فهي عملية منهجية منظمة مدعومة بإرادة سياسية قوية تتضمن إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني وإعادة بناء مرافق الإنتاج والخدمات فيه لتحقيق أعلى معدلات النمو الممكنة وتوزيع مكاسب التنمية بعدالة بين فئات المجتمع. وحسب الأدب الاقتصادي تعني التخاصية توسيع دور القطاع الخاص في مختلف النشاطات الاقتصادية.

تمثل التخاصية نقله نوعية في عملية الإصلاح الاقتصادي، لأنها تستهدف أساسا" التركيز على عملية رفع الكفاءة وتحسين الأداء بما يساعد على تحقيق نمو أفضل. وبالتالي تأمين الحياة الكريمة للمواطنين والارتفاع بمستوى معيشتهم. وهذا يتطلب الإقرار بأهمية عامل الربح لحفز وتحسين الأداء وتوفير بيئة تنافسية تقوم على استخدام آلية السوق، وتعزيز التنافسية ويسهم في النهوض بالكفاءة التشغيلية ويشجع على تحقيق الوفورات في التكلفة، مع إمكانية تخفيض سعر المنتج وتحسين جودته وحسن إستخدام الموارد المالية، بحيث يتم توجيهها نحو الحالات الأكثر جدارة بها في ضوء الربحية المتوقعة، مما يؤدي عمليا" إلى ترشيد عمليات الأستثمار والأنفاق فضلاً عن التخطيط الإستراتيجي بعيد المدى للمشاريع على صعيد التوسعات أو استجلاب التكنولوجيا أو تدبير التمويل وتطور القدرات الأدارية والفنية والتركيز على التدريب وبناء القاعدة المعلوماتية اللازمة لعملية التطوير.

أن برامج التخاصية قد أثرت بشكل إيجابي في تطوير الأسواق المالية والتي أصبحت تمتاز بدرجة عالية من الاستقرار والنضوج. ومن خلال استعراض تجارب بعض الدول فأن برامج التخاصية تسهم في تسريع النمو الاقتصادي وتطوير الأسواق المالية والتي تسهم في توفير قاعدة مستثمرين عريضة تضم الأفراد والمستثمرين المؤسسين المحليين والخارجيين. وتمثل السوق المالية المنظمة والفعالة حلقة الصلة بين عرض الأموال والطلب عليها. وبالتالي تسهيل تدفق الأموال من المدخرين إلى المستثمرين، وهذا يتطلب على سبيل المثال وجود هيكل متكامل من المصارف والمؤسسات المالية المتنوعة والتي تستخدم أساليب فنية متقدمة وكوادر فنية متخصصة ذات خبرة عالية.

2.1. مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في أن التخاصية في الاقتصاد النامي على نحو عام، والاقتصاد الأردني على نحو خاص، تتطلب أن يكون هناك جهاز مصرفي متطور، إلى جانب سوق أوراق مالية متطور. وذلك لأن الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية هما الأداتين الرئيسيتين لتعبئة الموارد المالية في الاقتصاد ودفعها باتجاه القطاع الخاص وإسهاماته في تطور وتنمية الأقتصاد.

والجدير بالذكر، أن تأهيل الاقتصاد وإصلاحه يعد من المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج التخاصية. ولملائمة عملية التخاصية للبيئة الاقتصادية فلا بد من أجراء إصلاحات في مجالات عدة منها: النظام الضريبي، والأسعار، ودور الدولة، ورقابة الجودة، والبطالة، والتشريع، وعدالة التوزيع للتنمية، فضلاً عن تطوير سوق المال وتنشيطه، بحيث يصبح قادراً على تسهيل عملية التخاصية.

وهناك أسباب عديدة لبطئ التحول منها: القيود السياسية، وغياب المؤسسات الاستثمارية الضخمة. ولهذا ينظر بعض الخبراء إلى أن البنوك مرشحه لتأخذ هذا الدور في عملية التخاصية. وبذلك تصبح مسألة الربط بين التوجه نحو التخاصية وتطور الجهاز المصرفي أمرا" بالغ الأهمية، لما يمكن أن يقوم به هذا الجهاز في دفع عملية التخاصية في الاقتصاد النامي في الاتجاه الصحيح وتقديم الدعم المباشر.

الجهاز المصرفي الأردني حصل على اهتمام كبير من قبل الحكومة الأردنية. وتوج هذا الاهتمام في وصول هذا الجهاز إلى مستويات عالية في الاداء. مما يدعو إلى دراسة فيما إذا كان الجهاز المصرفي كمالك لجزء كبير من الأسهم بأن يكون قادراً على عملية إعادة هيكلة الأستثمارات، وفيما إذا كانت البنوك يمكنها تحمل الديون، وقدرتها على ضبط وإدارة المنشآت بكفاءة، وبالتالي إنجاح التخاصية، من هذا المنطلق تحاول الدراسة ان تجيب عن الأسئلة التالية:

1. ما مبررات انتهاج سياسة التخاصية في الأردن ؟
2. ما هو دور الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية في إنجاح عملية التخاصية في الأردن ؟

3.1 فرضية الدراسة:

تنص فرضية الدراسة على ما يلي:

أ- أن عملية التخاصية في الأقتصاد الأردني قـد تأثرت بتطور الجهاز المصرفي

ب-الأردني وسوق الأوراق المالية الأردنية ايجابيا لأنهما من متطلبات نجاح عمليـة التخاصية.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى ما يأتي:

1. إلقاء الضوء على طبيعة عملية التخاصية في الاقتصاد الأردني.
2. دراسة تطور القطاع المصرفي الأردني وسوق الأوراق المالية ومدى فعاليتهما في دفع عملية التخاصية إلى الأمام لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
3. دراسة طبيعة العلاقة بين عملية التخاصية وتطور الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية في الأردن.

5.1 خطة الدراسة:

لتحقيق الاهداف سالفة الذكر، ولاختبار هذه الدراسة، فقد قسمت الدراسة إلى خمسة فصول حيث خصص الفصل الاول، كمقدمة للموضوع لبيان أهمية البحث، واهدافه، وفرضية الدراسة، ومصادر المعلومات.

وخصص الفصل الثاني للتحدث عن الأطار النظري والدراسات السابقة وقد تم ذلك من خلال التعريف بالتخاصية وبيان دوافعها الداخلية والخارجية، وما هي أساليب التخاصية، وما هي الجوانب المتعددة للتخاصية، وتوضح الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتخاضية. وتناول الفصل عرضاُ للجوانب النظرية التي تخص آلية السوق ودور القطاع الخاص في عمليات التحول والتطور الاقتصادي.

أما الفصل الثالث فقد تناول ملامح وخصائص الاقتصاد الأردني والحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي. وأستعرض الفصل كذلك واقع كل من القطاع العام والخاص في الأردن. وتناول عرضاً للتخاصية في الأردن مبيناً دوافعها ومبرراتها في الأردن وما هي مرتكزات ومقومات نجاح التخاصية في الأردن ومسيرة التخاصية في الأردن وبيان مدى أنصاف الإنجازات التي تمت مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية خلال مرحلة تنفيذ التخاصية. واستعرض الفصل عوائد التخاصية واستخداماتها في الأردن.

كما وتناول سوق راس المال والجهاز المصرفي الأردني من حيث نشأتهما وتطورهما وما هو دور السوق الأولية لرأس المال في الأردن. والمؤسسات المؤثرة في سوق الأوراق المالية، ودور الأسواق المالية في عملية التخاصية، وتناول الفصل هيكل الجهاز المصرفي الأردني وما هي الإستراتيجيات المتبعة لدى المؤسسات المصرفية في تمويل المنشآت على اختلاف أنواعها وأنشطتها، ثم بين دور الجهاز المصرفي في دعم برنامج التخاصية وتنشيط سوق المال.

اما الفصل الرابع فقد تناول عرضا للعلاقة بين التخاصية وسوق الاوراق المالية الاردني والجهاز المصرفي الاردني ثم استعرض نتائج التحليل الاحصائي لفرضية الدراسة وتفسير النتائج.

واخيرا خصص الفصل الخامس لاستعراض النتائج التي سيتم الحصول عليها من النموذج والتوصيات المنبثقة عنها.

وأعتمدت الدراسة على مصادر البيانات الآتية:

النشرات المختلفة للبيئة التنفيذية للتخاصية في الأردن. والنشرات المختلفة للبنك المركزي. والتقارير السنوية للبنك المركزي الاردني. ويعتمد على مجموعة من المقالات والكتب الإنجليزية والعربية لمعالجة الجانب النظري وهي مذكورة في قائمة المراجع المرفقة.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

تعد التخاصية (Privatization) أحد أهم الإستراتيجيات لتحقيق التنمية الإقتصادية في معظم الدول النامية، ومن بينها الأردن. وذلك بعد الأقتناع بضرورة إفساح المجال أمام القطاع الخاص والمبادرات الفردية بإعتبارهما عنصرين من عناصر عملية التنمية الإقتصادية. وهذا أحد أشكال التحرر الإقتصادي، والإتجاه نحو إطلاق آليات السوق، ومبادرات القطاع الخاص وتوسيع نطاق المنافسة.

أن أهم ما تتطلبه عملية التخاصية هو تشجيع الإستثمارات الخاصة وتهيئة المناخ الإقتصادي، وذلك بتوفير البنية الأساسية للقطاع الخاص وخاصة القطاع المصرفي والمالي، لضمان وجود آلية ذات كفاءة لتعبئة وإستخدام المدخرات اللازمة لعملية الإصلاح الإقتصادي.

أن المؤسسة الخاصة التي تسعى للربح تكون لديها إمكانيات لتكون أكثر تفوقاً بكثير في الإنتاج الكفء وإمكانية إستغلال الطاقة الإنتاجية يكون أسهل بكثير في حالة المنافسة الهادفة؛ وكلما كان التأكيد على حقوق الملكية أكثر إكتمالاً قل ما تعانية أية منظمة من الفاقد البسيط وعندما يكون المسيطرون على المنظمة الإنتاجية هم أصحابها (أومسئولين بشكل تام أمام أصحابها) فسوف تميل ممارسة حقوق الملكية إلى الحد من عدم الكفاءة العشوائي (الفاقد والفوضي والخطأ الممكن تصحيحه) اي أنها تسمح بتركيز الإهتمام بالكفاءة. لذلك فإنه عند إعطاء القطاع الخاص الدور الرئيس في عملية التنمية الإقتصادية سيما وأنه تتوفر لديه الحوافز الذاتية والمباشرة في القيام بعملية الإنتاج، بالطرق الأكثر كفاءة، وإقتناص الفرصة السانحة وعندما ينجح التحويل للقطاع الخاص فإنه يستطيع أن يزيد من الكفاءة عن طريق التعجيل بالإبتكارات والتكنولوجيا أو أساليب أكثر ملاءمة أو نطاق أكبر للعملية، كما يمكنه توضيح الهدف العام بتمرير أوامر التفويض من خلال ترشيح مركز للعقود المحددة بوضوح وهو ما يسمح بمزيد من المرونة والتنويع في

الخدمات العامة، وتحسين قرارات الإنفاق بتركيز الإنتباه على التكاليف حيث أنه في سوق المنافسة سوف تترجم التكاليف والحصول على الجودة الأفضل.

وتعد التخاصية وسيلة وأداة لتحقيق قدر أعلى من الكفاءة والإنتاجية وتطوير الأداء نتيجة أعمال السوق إذ أنها تعمل على تقليص دور الدولة في التحكم والرقابة وترك المجال لزيادة الإعتماد على جهاز الثمن كمعيار أساسي في تخصيص الموارد الإقتصادية ولا بد من إعادة صياغة دور كل من القطاع العام والخاص، بشكل يتلائم مع الظروف الاقتصادية القائمة الان والمتوقعة مستقبلا وبما يضمن التكامل بين القطاعين.

في ظل التحولات الإقتصادية التي يشهدها الأردن، فقد أصبح من الضروري الإعتماد على الذات في توفير متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية. مما يتطلب ضرورة تطوير سوق المال لتمكينه من إستيعاب عملية التحول الإقتصادي بفاعلية ومرونة لتعبئة المدخرات، وتوجيهها إلى مجالات الإستثمار التي تحتاج إليها برامج التحول الاقتصادي. ولعل وجود سوق متطور للأوراق المالية سيكون من أهم مصادر التمويل اللازمة لإستثمارات القطاع الخاص، كما أن الجهاز المصرفي يستطيع القيام بدور أساسي في عملية التحول عن طريق قيامه بتوفير السيولة المالية اللازمة، خاصة في ظل غياب سوق قوي وكفؤ لرأس المال.

تقوم الأسواق المالية بدور هام ورئيس بالنسبة للتوازن الإقتصادي وفي توفير المزيد من الأدوات المالية المتقدمة في الدول المتقدمة. أما في الدول النامية، فأن دور سوق المال يقتصر على تحويل أنشطة الصادرات والواردات أو تسهيل تدفقات رأس المال الأجنبي للداخل من أجل تمويل التنمية الإقتصادية فيها(سالمان، 1995). ومن أهم وظائف أسواق الأوراق المالية تعبئة المدخرات، وتوظيف الأموال، ومد المقرضين بالأموال، وتكوين رأس مالي لأجال قصيرة أو طويلة الأجل، وتخصيص الموارد، وتوزيع المدخرات بين الأنشطة الإقتصادية المختلفة (قاسم، 1995). وعليه فإنه كلما وجد سوق للأوراق المالية كفؤ ونشيط وتنافسي كلما ساعد ذلك في نجاح عملية التحول الإقتصادي، وإستيعاب عملية التخاصية حيث يساعد السوق على توفير رؤوس الأموال اللازمة لشراء أسهم المشروعات المطروحة للبيع.

وللجهاز المصرفي دور هام وفعال في دعم برنامج التخاصية، كونه هو الذي يوفر السيولة في عملية التحول الإقتصادي لإمتلاكه نسبة كبيرة من الديون المستحقة على شركات القطاع العام. ومن أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك لدعم عملية التخاصية تمويل برنامج التخاصية وعمليات الشراء للأسهم وتدوير المحافظ المالية وغيرها (عبدالحميد، 1996).

أن العلاقة وثيقة بين الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية. إذ أن أهمية الجهاز المصرفي في إبراز وإنجاح عملية التخاصية تأتي عن طريق تأثيره في سوق الأوراق المالية، وذلك عبر آلياته في تنشيط وضع سوق الأوراق المالية عن طريق القيام بتدوير المحافظ المالية القائمة لديها وإنشاء صناديق الإستثمار والمساهمة في إنشاء الشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية.

1.2. مفهوم التخاصية:

نظراً لحداثة الظاهرة وجديتها، فقد ظهرت العديد من المصطلحات للتعبير عن عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ومن أبرز هذه المصطلحات:

التخاصية، الخصخصة، التخصيصية، الاستخصاص، الخوصصة، الأهلنة، نزع الملكية العامة، التفويت، التخاص والبرفته، وقد وقع الاختيار في هذه الدراسة على مصطلح التخاصية لدلالته المباشرة والمصطلح الأكثر شيوعاً في الاستخدام.

أما تعريفات التخاصية نورد بعضها. حيث عرفها (غنيم، 1991) بأنها بيع الحكومة للأصول التي تملكها إلى القطاع الخاص. وعرفتها (ابو الرب، 1998)، بانها تحول الأعمال والمشروعات الحكومية إلى الملكية الخاصة. واصبحت التخاصية تضم مفهوماً أشمل يرمز إلى أسلوب جديد في النظر إلى متطلبات وحاجات المجتمع وإعادة النظر في دور الحكومة في تلبية هذه الحاجات. ويعني هذا الاعتماد على نحو أكبر على مؤسسات المجتمع الخاصة بدلاً من المؤسسات الحكومية لمواجهة متطلبات الأفراد. وعملية التخاصية هي العملية التي يتم من خلالها تقليل دور الحكومة أو زيادة دور القطاع الخاص في إدارة أو امتلاك الممتلكات.

ويعرفها (Parger,1992) السياسة التي تستهدف تحقيق الكفاءة من خلال الملكية الخاصة وأعمال قوى المنافسة وتتضمن هذه السياسة العناصر الآتية:

1- تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.

2- سيطرة القطاع الخاص على إدارة المؤسسة.

3- ضمان المنافسة بين المشروعات الموجودة بغض النظر عن شكل الملكية.

ويعرفها البنك الدولي بأنها زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة وملكيةالأنشطة والأصول التي تسيطرعليهاالحكومة وتمتلكه (تقريرالبنك الدولي، 1988).

ويعرفها (عمر، 1997) بأنها تحويل الاقتصاد من اقتصاد يعتمد على القطاع العام إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص بدرجة أساسية. وذلك عن طريق بيع الأصول والوحدات الإنتاجية المملوكة كلياً أو جزئياً لقطاع الأعمال العام.

اما (Livesey,1998) فيعرفها بأنها تحويل الموارد والنشاطات الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص نتيجة لسياسة الدولة وذلك من خلال اتباع عدة أساليب.

مما سبق، فانه يمكن ان يستخلص تعريفاً أقرب إلى الأدب الاقتصادي يتسم بالشمول لمفهوم التخاصية مفاده توسيع دور القطاع الخاص في مختلف النشاطات الاقتصادية لتحسين كفاءتها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودون أن يعني ذلك بالضرورة الانتقاص من دور القطاع العام.اذ ان المطلوب هو زيادة تدخل الدولة وكفاءته في الحياة الاقتصادية على ان ذلك يتطلب أن تستخدم الدولة مزيدا من ادوات السياسات الاقتصادية(مالية ونقدية وصناعية وغيرها).

2.2.دوافع التخاصية:

يتمثل الهدف الأساسي لعملية التخاصية في تحسين أداء الاقتصاد من خلال خلق نوع من المنافسة وكسر عملية الاحتكارات. وأن الآخذ بسياسة التخاصية في كثير من الدول المتقدمة والدول النامية بسبب انخفاض كفاءة القطاع العام.

وهناك مجموعة من الدوافع أو المبررات في الدول النامية والتي تختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن تقسيمها إلى دوافـــع داخلية ودوافـــع خارجيـــة وكمـــا يأتـــي (ابو الرب،1989):

أولاً: الدوافع الداخلية:

هناك عدة دوافع خلف عملية التخاصية وهي عملية، أيدولوجية، تجارية وشعبية، والهدف من كونها عملية هو الحصول على حكومة أفضل من ناحية التكاليف. والحجة في ذلك أن عملية التخاصية التي يتم تنفيذها بحرص وتعقل تؤدي الى تقديم خدمات اكثر اقتصادا للنفقات. وبالنسبة للأيدولوجيين فهدفهم هو التقليل من دور الحكومة مقابل دور المؤسسات الخاصة، والحجة في ذلك أن حجم الحكومة كبير جدا،والتي تلعب دور كبير في صياغة حياة الافراد، وان قرارات الحكومة هي قرارات سياسيه، وبالتالي فان الثقة بها اقل من الثقة بقرارات السوق. وهدف أصحاب المصالح التجارية يكمن في رغبتهم بالحصول على عمل أكثر من خلال توجيه كمية اكبر من نفقات الحكومة لهم، وذلك بتوجيهها نحو القطاع الخاص الذي يستطيع ادارة المشاريع التي تملكها الدولة، فضلا عن ادارة مشاريعها بشكل افضل واكثر كفاءة. أما هدف الشعبيين فيكمن في رغبتهم إيجاد مجتمع أفضل من خلال منح الشعب سلطة أكبر في تلبية حاجاتهم العامة. وذلك عن طريق التقليل من سلطة البيروقراطيات العامة والخاصة الكبيرة.

فضلا عن ما تقدم فإن هناك العديد من الدوافع الداخلية ويتمثل أهمها فيما يلي:

1- الكفاءة الاقتصادية:

يعاني القطاع العام من تدني الكفاءة الإنتاجية (Productive Efficiency)، والتي تتمثل في الاستخدام الامثل للمدخلات داخل المشروع. وكـــفاءة تخصيص المـــوارد (a Locative Efficiency)، والتي تقيس المنافع الصافية التي تتدفق من والى الاقتصاد ككل، وهي تتحقق اذا كانت الاسعار في السوق تعكس قيمة الندرة الحقيقية للمدخلات والمنتجات (سمك، 1994). وذلك لأن مؤسسات القطاع العام تعمل في غياب أهداف واضحة. ولديها عيوب في هياكلها الاستثمارية وتستخدم

أساليـــب إنتاج بالية، وتنعدم الحوافز لدى المسؤولين عنها والعاملين فيـــها (Heather, 1994).

أما القطاع الخاص، فلديه فرص مستمرة للنمو. حيث يحكم عمله مبدأ أساسي يتمثل في المخاطرة والفائدة. فهو دائم البحث عن كل ما هو جديد، وتحسين أداء كل ما هو قائم. حيث أن القطاع الخاص قادر على اتخاذ القرارات السليمة التي تحفزه لاستخدام أساليب إنتاج متطورة، والتي تضمن أعلى إنتاج واقل تكلفة. وبالتالي فإن أداء المؤسسات الاقتصادية سوف يتحسن أن تم خصخصتها.

2- زيادة الإيرادات الحكومية:

نتيجة التخاصية فإن مستوى الكفاءة الاقتصادية سيتحسن للوحدات المحولة إلى القطاع الخاص، وسوف تزداد العوائد المالية للدولة من تطبيق تلك السياسة.

3- توسيع المشاركة الشعبية في الحياة الاقتصادية من خلال توسيع قاعدة الملكية، وتعبئة المدخرات الخاصة، وتوظيفها في استثمارات طويلة الاجل.

4- اجتذاب رؤوس الأموال وتعبئة المدخرات الوطنية.

5- تعد التخاصية جزء من برنامج إصلاح اقتصادي شامل جوهره سيادة قانون السوق، وتحرير التجارة الخارجية، وأساسه هو تطبيق برنامج الاستقرار والتكييف. وبالتالي علاج المشكلات قصيرة الآجل مثل: التضخم، ونقص النقد الأجنبي، وهروب رؤوس الأموال، وعجز ميزان المدفوعات. كما من شأنه أن يقود إلى تصفية المشكلات طويلة الآجل عن طريق الخلاص من تشوهات الإنتاج، والرقابة على الأسعار، والمغالاة في أسعار الصرف، وجمود أسعار الفائدة والضرائب الباهظة والقيود على الواردات وذلك بتحقيق التكيف الهيكلي.

6- خلق جو من المنافسة بين الشركات والمؤسسات المتشابهة لتقديم خدمة أفضل أو سلعة أجود. فتخلي الحكومة عن ملكيتها للمؤسسات العامة والشركات وغيرها من الأنشطة، سوف يترك مجالاً كبيراً للمنافسة في داخل القطاع الخاص. مما سينعكس بشكل إيجابي على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ورفع مستوى الخدمات والسلع المقدمة مما سيكون له أكبر الأثر على زيادة النمو الاقتصادي (Livesey,1998).

7- تخليص الدولة من أعباء النشاط الاقتصادي وتفريغها للوظيفة الأساسية المتمثلة في الأمن والقضاء وحماية البيئة وحماية المستهلكين وخلق الجو المناسب للمنافسة.

8- تنمية وتطوير سوق رأس المال وكفاءتها وقدرتها الاستيعابية وذلك عن طريق خصخصة المؤسسات العامة عبر طرح أسهمها للتداول وهذا يتطلب وجود أسواق مالية نشطة ومنظمة قادرة على استيعاب الأسهم المطروحة، وتنظيم عملية بيعها بأسلوب دقيق وسليم.

ثانياً : الدوافع الخارجية:

هناك العديد من الدوافع الخارجية تتمثل فيما يأتي:

1- الاتجاه العالمي نحو تراجع نموذج المنشأة العامة، والتحول إلى تفضيل الملكية الخاصة، وتزايد الاتجاه نحو العولمة والابتكارات التكنولوجية المتسارعة، هذا فضلاً عن الاندماجات والتحالفات الدولية ومواءمة التغير في الظروف التي تواجهها قد أجبرت المنشأة على اتباع استراتيجيات أكثر مرونة، الأمـــر الذي أدى إلى وجـــود تحالفات مع شركـــات أجنبية (الخواجه، 2002).

2- تأثير مؤسسات التمويل الدولية. نتيجة تزايد الخسائر العامة، والتي تمثل ضغطاً على موازنة الدولة. واتباع الدول لبرامج الإصلاح المالي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

3- تأثير الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت من أوائل الدول التي دعت إلى ضرورة التحرر الاقتصادي باعتباره المدخل العلمي لحل المشاكل الاقتصادية وتحقيق الإصلاح الاقتصادي في دول العالم الثالث. فضلا عن المؤسسات المالية الدولية والتي لا يمكن تجاهل تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على قراراتها وخاصة البنك الدولي، والتي تمتلك من أسهمه 225928 سهم بنسبة (17.9%) متفوقة بذلك على بقية الدول الأعضاء في تلك المؤسسةالمالية الدولية العامة. (Wellis&kikeri, 1989).

وتعد الوكالة الأمريكية للتنمية أحد أهم المؤسسات التي توفر الأموال والأفكار القائمة على فلسفة خصخصة وظائف الدولة والتحرر الاقتصادي. وتمارس

الولايات المتحدة ضغوطها على الدول النامية للتحـــول إلى التخاصية عن طـــريق محورين رئيسيين هما (المنوفي، 1989):

الأول: وتمارسه بشكل مباشر من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لإعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية وفقاً لتوجهات السوق.

الثاني: وتمارسه بشكل غير مباشر من خلال مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، بنك التنمية الأسيوي، بنك تنمية الدول الأمريكية) وذلك لدفع الدول النامية للحد من التدخل الحكومي في الاقتصاد والتسريع في برامج الخصخصة.

4- فشل نظام التخطيط المركزي والأيدولوجية الاشتراكية.

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وكثير من الدول الاشتراكية إلى التأثير على صياغة السياسات العامة في معظم الدول النامية. في ظل عالم أحادي القطبية تسيطر فيه قوة وحيدة وتسيطر فيه على سياسات مؤسسات التمويل الدولية والتي أصبح لجوء الدول النامية إليها أمراً لا مفر منه لتمويل برامج التنمية بها. والتي أصبحت التخاصية شرطاً من الشروط الأساسية لإبرام اتفاقاتها مع تلك الدول سواء فيما يتعلق ببرامج الإصلاح الهيكلي أو اتفاقات إعادة جدولة ديون تلك الدول أو إسقاطها أو حصولها على معونات خارجية (حسن،2000).

5- النجاح النسبي الذي حققته بعض التجارب الرائدة في مجال التخاصية ولا سيما التجربة البريطانية في بداية الثمانينات إبان الحقبة التاتشرية.

6- بروز التكتلات الاقتصادية العملاقة كالاتحاد الأوروبي وسواه وما يستدعيه التعامل معهامن متطلبات خاصة في ظل زيادة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات.

7- الثورة التي يشهدها العالم في المجالات التكنولوجية وعلى الأخص في قطاع المعلوماتية والانعكاسات المترتبة على ذلك ولا سيما على صعيد التعامل بين أسواق رأس المال وفي النطاق التجاري الدولي.

8- زيادة المنافسة دولياً على استقطاب وتوطين الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

9- اضطرار العديد من الدول النامية بما فيها معظم الدول العربية الى تبني برامج الإصلاح الاقتصادي لمواجهة الأزمات التي تعصف بها.

10- ارتفاع المديونية الخارجية للعديد من الدول النامية مما يحد من قدرتها على التوسع في الاستثمار في مرافق القطاع العام اعتماداً على مواردها الذاتية وحدها ويشجع بالتالي على التوجه نحو التخاصية بوصفه اسلوبا لرفد مواردها المحدودة.

3.2 أساليب التخاصية

تعددت الأساليب التي طبقتها الدول في تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة. اعتماداً على العديد من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعلى مجموعة من العوامل أهمها الهيكل التنظيمي القائم لقطاع الأعمال ونوع النشاط الذي سيتم تطبيق برنامج التخاصية فيه ومدى توفر السيولة المالية لدى القطاع الخاص سواء بطريقة مباشرة أو بمساعدة البنوك ومدى قدرة سوق المال على استيعاب عملية التحول إلى القطاع الخاص. وتتمثل أهم أساليب توسيع قاعدة الملكية الخاصة نظرياً بما يلي (Dick&Oliver,1998):

1- نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص كلياً أو جزئياً.

يتم وفق هذا الأسلوب نقل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص بإحدى الأساليب الاتية:

أ- الاكتتاب العام:

تقوم الحكومة بطرح الأسهم للشركات التي تملكها في بورصة الأوراق المالية وذلك إما أن تحدد الحكومة سعر السهم مسبقاً أو تترك تحديده لمنافسة المشترين من خلال المزاودات العلنية. وتتميز هذه الطريقة بأنها تساعد على توسيع قاعدة الملكية الخاصة لأفراد المجتمع، وزيادة المساهمة الشعبية وتنشيط وتطوير سوق رأس المال حتى يستطيع استيعاب عملية التحول عن طريق شراء الأسهم المطروحة للبيع. وتساعد في القضاء على

الاحتكارات عن طريق الإعلان عن عملية البيع مما يؤدي إلى زيادة الملكية الشعبية للأسهم المطروحة.

ب- الاكتتاب الخاص أو المباشر:

يتم من خلال هذا الأسلوب أما طرح الأسهم للمزايدة بين أشخاص يتم تحديدهم أو اختيارهم من خلال اتباع نظام المزادات أو العطاءات أو قيام الحكومة بالتفاوض مع المشتركين المحتملين.

ويهدف هذا الأسلوب إلى إيجاد منافسة حقيقية بين المشترين حتى تتحقق الشفافية في السوق، والتي تعني الوضوح التام لكافة الاجراءات والقوانين والتشريعات التي تتبناها الدولة. وقد يتم إصدار تشريعات منظمة لذلك تتضمن إتمام البيع في صورة تنافسية. ويستخدم هذا الأسلوب في حالة الشركات ذات الحجم الصغير، وفي حالة عدم كفاءة سوق الاوراق المالية الموجودة، أو عدم كمال نموها، وأيضا ضعف المركز المالي للشركة المطروحة للبيع.

ويتميز هذا الأسلوب بأنة يفتح المجال للتعرف على شخصية المشتري وإمكانياته المالية والتكنولوجية والإدارية. ويتناسب مع الشركات والمشروعات التي تعاني من خلل مالي. إلا أنه قد يؤدي إلى تركز الادارة في يد فئة قليلة من المشترين، وبالتالي ظهور أشكال الاحتكار.

ج- بيع بعض الأسهم للعاملين في المشروع:

من خلال هذا الأسلوب يتم بيع جانب من الأسهم للعاملين في المشروع، وقد تكون الحصة المعروضة للبيع كبيرة بحيث يترتب عليها انتقال الإدارة الفعلية للعاملين في المشروع. ويتم بيع الجزء الباقي لمؤسسات مالية تقدم تسهيلات مالية للمشروع. ويتميز هذا الأسلوب بأنه يوفر للشركة التمويل اللازم، في الوقت الذي قد تكون تحولت فيه إلى القطاع الخاص، فضلاً عن قدرة هذا النظام على تحويل العاملين إلى طبقة ملاك يشاركون في الشركة التي يعملون بها مما يخلق لديهم الحافز القوى لتحسين أداء الشركة ونتائجها. كما يشجع على تطوير سوق المال من خلال خلق أسهم يتم

طرحها في البورصة لإدخال مستثمرين من العمال، أو من خلال الأسهم التي سيقوم بعض العمال ببيعها. وهذا الأسلوب يناسب الدول التي تواجه صعوبات في تطبيق التخاصية خاصة من قبل اتحادات العمال نتيجة تخوفهم من فقدان العمال لوظائفهم.

د- المقايضة بالديون الخارجية (Debt Equity Swap):

وفقاً لهذا الأسلوب تقوم الدولة بنقل ملكياتها لبعض الاموال الى الدائن مقابل سداد الدين من خلال عرض الدولة على الدائن ان ياخذ بدلا من دينه اصولا او سلعا او ان تقدم الدولة عددا من الاسهم في الشركات المحلية للدولة الدائنه وهذا الاسلوب يوفر الوقت والجهد والاموال التي تنفق من اجل الدعوة للشراء، كذلك يترتب عليه التخفيف من المديونية الخارجية للدولة وامكانية استقطاب مستثمرين جدد للاسواق المحلية.

هـ استخدام نظام الصكوك اوالكوبونات(Voucher or Coupon Scheme):

وفقاً لهذا الأسلوب يتم توزيع الكوبونات على المواطنين تخولهم ملكية عدد من الأسهم، اوالدخول في مزادات عامة للحصول على عدد من الأسهم. وقد تكون هذه الكوبونات قابلة للتداول بين الأفراد أو لا تكون. كما يمكن أن تحمل هذه الكوبونات قيمة نقدية، كما هو الحال في رومانيا. أو أن تكون محددة بعدد من النقاط كما هو في تشيكوسلوفاكيا سابقاً. باعتبار أن فلسفة هذا الأسلوب تقوم على أن لكل فرد الحق في الحصول على نسبة من رأس المال في المشاريع التي ستحول إلى القطاع الخاص. وبالتالي فإن الشعب هوالمالك الحقيقي لهذه المشاريـــع وليس الحكومة (تقرير، البنك الدولي، 1992). ويتميزهذا الأسلوب بإمكانية حصول الحكومةعلى عائد سريع.

2- نقل إدارة المشروعات العامة إلى القطاع الخاص (Contracting-Out).

يعد أسلوب التعاقد من أكثرأساليب التخاصية انتشاراً. حيث انه يتميز بتطبيق أساليب القطاع الخاص في إدارة شركات القطاع العام، وفي إدخال التكنولوجيا المتطورة في تلك الشركات. مما يساعد على زيادة فعالية شركات القطاع العام

وبالتالي زيادة ارباحها وزيادة فرص نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص. ويتــم ذلك من خـــــلال أسلوبــين (سالم 1996).

أ- عقود الإدارة (Management Contracts):

عقد الادارة هو اتفاق متعاقد من خلال مؤسسة عمومية مع شركة خاصة لادارة هذه المؤسسة، وبذلك تتحول حقوق التشغيل الى الشركة الخاصة وليس حقوق الملكية. ويقوم بموجبها القطاع الخاص بإدارة المنشأة مقابل اقتسام الربح مع الدولة. ويمثل نشاط إدارة الفنادق المثال الواضح في هذا المجال. وفي هذا الأسلوب لا يتحمل متعهد الإدارة أية مخاطر تجارية أو مالية. ويعد هذا الأسلوب خطوة هامة لتشجيع متعهد الإدارة بالمساهمة في رأس مال المشروع الذي يتولى إدارته بهدف حثه على تحقيق نتائج إيجابية من إدارته لشركة القطاع العام. ويمثل بالوقت نفسه خطوه هامة لتأهيل الشركة لبيعها للقطاع الخاص بسعر مرتفع بعد أن تحقق أرباحها.

ب-عقود الإيجار (Leasing Contracts):

تقــوم الحكومة بتأجير وحدات القطاع العام أو بعض أصوله (في حالة وجود طاقةعاطلة) للقطاع الخاص الذي يتولى إدارته وتشغيله مقابل مبلغ ثابت تحصل عليه الدولة دورياً. وقد يتضمن عقد الإيجار إلزام المستأجر بعمل توسعات إضافية للمشروع خلال فترة الإيجار، مع إجراء الصيانة المطلوبة للأصول والحفاظ عليها. (فهمي، 1996)

كما يتضمن العقد حق المستأجر في تملك الإضافات التي أجراها بعد انتهاء مدة العقد. ويتميز عقد الإيجار التمويلي بأن المستأجر يتحمل وبمفرده كافة المخاطر التجارية الناجمة عن تشغيله للأصول.

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يوفر للخزينة إيراداً متكرراً، ويخفض من النفقات التي تتكبدها الخزينة بسبب انخفاض تكاليف تقديمها للسلع والخدمات. ومما يؤخذ على هذا الأسلوب الأعباء التي يتحملها الجهاز الإداري للدولة خلال عملية إعداد وثائق العطاءات والمفاوضات الشاقة التي قد تستغرق الكثير من الوقت مع وحدات القطاع الخاص.

3- بيع جانب من أصول المشروع العام إلى القطاع الخاص:

يتم من خلال هذا الأسلوب بيع بعض الأصول والتي تمثل نشاطاً آخر متميز عن النشاط الأصل للشركة العامة أو فرعاً من فروعها، أو خطاً من خطوط الإنتاج التابعة لها والذي يمثل طاقة عاطلة إلى القطاع الخاص. أي البيع الجزئي للمشروع.

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يساعد على تصحيح الخلل في الهياكل التمويلية للشركات.

4- السماح للقطاع الخاص بمزاولة نشاطات يحتكرها القطاع العام.

وفقاً لهذا الأسلوب يتم إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص للدخول في مجالات وأنشطة تقوم بها مؤسسات القطاع العام بهدف توسيع المنافسة وتحسين مستوى الأداء في الاقتصاد الوطني. وذلك بعد إزالة كافة القيود والعوائق. ومع مرور الزمن، فإن دور القطاع العام يتضاءل تدريجياً ويتم الانتقال إلى القطاع الخاص دون تغيير ملكية المنشآت أو إدارتها وهذا ما يسمى بالتخاصية التلقائية (النجار، 1988).

5- إتاحة الفرصة للاستثمار الخاص بالمساهمة في زيادة رأس مال شركة القطاع العام:

ويتم ذلك من خلال إتاحة الفرص لرأس المال الخاص بالمساهمة في رأس مال الشركة العامة. ودخول رأس المال الخاص بوصفه شريك جديد يساهم في زيادة رأس المال، الأمر الذي يؤدي إلى تعديل نسب المساهمة في ملكية الشركة العامة.

وتتميز هذه الطريقة بالقدرة على توفير رأس المال اللازم لإعادة هيكلة الشركة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية لها، إلى جانب توفير رأس المال العامل المطلوب. كما يتسم هذا الأسلوب بأنه لا يلغي ملكية الحكومة في الشركة، ولكنه يساعد في الانتقال التدريجي في المستقبل إلى القطاع الخاص بعد تحسن مركزها المالي والاقتصادي.

6- إعادة تنظيم وتقسيم المشروعات العامة إلى مجموعات.

يتم خلال هذا الأسلوب إعادة تنظيم وحدات المنشأة العامة إلى مجموعات ذات كيان إنتاجي أو خدمي متعدد، والتصرف في بعض هذه الوحدات بالبيع بإحدى الطرق السابقة. حيث تتم التخاصية على أساس إصلاح وإعادة تنظيم المشروعات العامة.

ويتميز هذا الأسلوب بأنة يناسب أسواق المال في الدول النامية، لما تتسم به من ضعف الكفاءة على استيعاب عملية البيع الكلي للمشروعات، كما يساعد على منع الاحتكارات، نظراً لقيامة على البيع الجزئي لأسهم المشروعات العامة. ويساعد على المنافسة. إلا أن عملية الإصلاح الهيكلي للشركات المعروضة للبيع تواجهها مشاكلات عديدة مثل فائض العمالة، والمديونية للبنوك. كما أن هذا الأسلوب قد يستغرق وقتاً طويلاً لإتمام التحول مما تخلق معه نوعاً من عدم الثقة لدى المستثمرين من برنامج التخاصية.

7- تصفية المنشأة بالكامل أو بيع جزء أو أجزاء من أصولها.

إذا تبين لدى الحكومة أن المشروع العام لا جدوى من إصلاحه فإن الحكومة تقوم بتصفية المشروع العام الأمر الذي يؤدي إلى تقليص حجم القطاع العام. وبالتالي انخفاض وزنه النسبي في الاقتصاد القومي ويتم بيع أصول المشروع في مزاد علني أو من خلال العطاءات.

8- أسلوب البناء–التشغيل–التحويل (Build–Transfer–Operate).

وفقاً لهذا الأسلوب فإن الحكومة تتفق مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي إذا تبين لها أنه من الضروري إقامة مشروع جديد وأنه بحاجة إلى تمويل، ويؤدي إلى توسيع دائرة القطاع العام، بحيث يقوم القطاع الخاص ببناء المشروع واستخدامه في فترة معينة يتم الاتفاق عليها، وبعد انتهاء هذه الفترة يتم تسليم المشروع للحكومة. ويتميز هذا الأسلوب بأنه يمكن المستثمرين السيطرة الدائمة على المشروعات الاستراتيجية، ويعفي الدولة من الإنفاق على مشاريع جديدة. إلا أنه لا يشجع المستثمر على تدريب العاملين وصيانة المشروع عند اقتراب تسليم المشروع للحكومة وهذا الاسلوب مناسب للمشاريع التي تكلف نفقات كبيره كخدمة الماء والكهرباء (ميقاتي، 1992).

9- أسلوب البناء – التشغيل – التمليك (Build- Operate- Own).

هذا الاسلوب يمنح القطاع الخاص المتعاقد بناء المشروع واستغلاله وتشغيله كونه المالك لهذا المشروع دون أن يسلمه إلى الدولة بعد فترة معينة ويوفر هذا الاسلوب احد طرق التمويل التي تمكن الدولة من تقديم خدمه واشباع حاجة المواطنين عندما لاتتوفر السيولة الكافية او اذا كانت السيولة المطلوبة كبيره. ويتميز هذا الأسلوب أنه يساهم في الحفاظ على كفاءة المشروع كـونه ملـكا دائمـا للمستثمر. ومن عيوبه السـيطرة الدائمةمن قبل المستثمر خاصة إذا كان أجنبيـا(ميقاتي، 1992).

وعليه فإن مدى تعدد وتنوع أساليب التخاصية يساعد صانعي القرار في اختيار الأسلوب المناسب، والذي يتلائم مع البيئة الاقتصادية لكل دولة وظروف المشروع الخاضع لعملية التخاصية.

4 الجوانب المتعددة للتخاصية:

يلازم عملية التخاصية جوانب متعددة هي (خليفه، 1999):

1- الجانب الاقتصادي للتخاصية:

يعد الجانب الاقتصادي للتخاصية أحد أهم الدوافع للأخذ بها، وتعد الأهداف المتوخاة منها من حيث انعكاسها الإيجابي على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، ورفع مستوى الخدمات والسلع المقدمة من حيث الكم والكيف في نظر المستهلك، مما يرفع قيمتها في السوق، مما سيكون له أكبر الأثر على زيادة النمو الاقتصادي.

2- الجانب السياسي للتخاصية:

تعبر التخاصية إلى حد كبير عن سيادة الفلسفة الرأسمالية، وهي قبل ذلك نتيجة الفشل الإداري للحكومات الذي يرجع إليه فشل المشروعات الاقتصادية العامة في الدول النامية. بسبب الإدارة النابعة من عقلية السكرتاريا الحزبية والشللية.

3- الجانب الاجتماعي للتخاصية:

إن الأبعاد الاجتماعية يجب أن تراعي بدقة عند الأخذ بالتخاصيّة. لأن عملية التخاصية .لا بد وان تؤثر على مختلف الفئات وشرائح المجتمع، وبخاصة العمالة الوطنية، والمستهلكين المحليين. والتي يجب أن تتم حماية مصالحها بسن التشريعات والأنظمة لضمان عدم الأضرار بها.

4- الجانب القانوني للتخاصية:

إن تحقيق أهداف التخاصية والوصول إلى النتائج المرجوة فيها لن يكون إلا بضمان سلامة الجانب القانوني، وذلك أن القانون هو انعكاس للظروف والاحتياجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وهناك بعض التشريعات الأساسية التي يجب توفرها لضمان تحقيق أهداف التخاصية وهي قانون منع الاحتكار، والتشريعات المتعلقة بسوق رأس المال والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة.

5 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتخاصية:

إن التخاصية عملية منهجية مدعومة بإرادة سياسية ثابتة من أجل إعادة بناء مرافق الإنتاج والخدمات، لتحقيق أعلى معدلات النمو الممكنة وتوزيع مغانم التنمية ومغارمها بعدالة بين مختلف فئات المجتمع.

ولمّا كانت الدولة ضرورية لإحداث التوازن الهيكلي والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، إلا انه وبنفس الوقت، فإن تدخلها قد يفسد النظام الاقتصادي. لذا فإن التخاصية تبدو أحد أهم الحلول لعلاج اوجه الخلل في الهياكل الاقتصادية للارتقاء بمستوى الكفاءة والأداء.

إن مدى نجاح عملية التخاصية يقاس بتحقيق الأهداف المرجوة منها ونتناول فيما يلي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتخاصية:

أولاً: الآثار الاقتصادية للتخاصية (حسن، 2000)

1- أثر التخاصية على الكفاءة الإنتاجية:

تؤدي التخاصية إلى رفع مستوى الإنتاجية في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات مما يؤدي إلى التخلص من عناصر عدم الكفاءة التي عادة ما تنمو في ظل البيئات المحمية اقتصادياً. كما تؤدي إلى توليد الحافز على التجديد وتساعد على ظهور منظمين وإداريين اكثر كفاءة على إدارة النشاط الاقتصادي. كما تؤدي إلى تحسين تخصيص الموارد الاقتصادية. ولقياس أثر التخاصية على الإنتاجية هناك مدخلان لذلك هما.(Walters, 1989)

أ-مدخل السلسة الزمنية، ويعتمد على مقارنة الإنتاجية في الشركة أو المؤسسة أو قطاع ما بعد التخاصية بمثيلاتها قبل التخاصية عبر سلسلة زمنية.

ب- مدخل البيانات القطاعيه، ويعتمد على مقارنة الإنتاجية في شركات القطاع العام بمثيلاتها في شركات القطاع الخاص والتي تعمل في نفس التخصص وفي نفس الظروف.

2- أثر التخاصية على أداء الشركات:

أداء الشركات يتأثر بسياسة التخاصية من خلال المحاور الآتية:

أ- برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث يترتب عليها استخدام الطاقات العاطلة والحد من استنزاف الموارد المالية وتحقيق مستوى افضل لاستخدامها مما يساهم في ارتفاع العائد القومي للأموال المستثمرة بزيادة معدلات الربحية.

ب- خصخصة قطاع الأعمال إما عن طريق البيع الكلي للمستثمرين وانتقال الملكية إلى القطاع الخاص وعليه سيتحسن الأداء نتيجة تغير الإدارة أو عن طريق سوق المال بنسبة تزيد عن 50% وفي هذه الحالة ستنتقل الإدارة إلى القطاع الخاص وبالتالي تحسين الأداء من قبل كبار المستثمرين.

3- أثر التخاصية على السياسات النقدية والمالية:

تؤدي التخاصية إلى تنشيط سوق الأوراق المالية. إذ أن وجود سوق للأوراق المالية متطور ضروري لتطبيق عملية التخاصية. أما في مجال السياسة المالية فإن التخاصية تؤدي إلى ترشيد النفقات العامة عن طريق إلغاء الدعم المقرر للمشروعات العامة. وتنمية الموارد المالية وفي نفس الوقت تزداد الإيرادات نتيجة زيادة حصيلة الدولة من الضرائب وزيادة أسعار الخدمات التي تقدمها بعد

رفع الدعم عنها مثل: أسعار الطاقة، والنقل والمواصلات، كما أن تحرير سعر الصرف وفقاً لقوى العرض والطلب سيؤدي إلى تقييم أسعار السلع والخدمات بأسعار حقيقيه. وهو ما يؤدي إلى دقة الحسابات القومية للدولة وجذب الموارد الأجنبية من خلال البنوك وشركات الصرافة. كما يؤدي تحرير أسعار الفائدة إلى المنافسة بين البنوك، ومن ثم زيادة كفاءة العمليات المصرفية ورفع كفاءة استخدام القروض.

وللتخاصية أثر على الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وفيما يتعلق بالضرائب المباشرة على الدخل، وبفرض ثبات معدلاتها، ومع فرض زيادة كفاءة التشغيل وزيادة الإنتاجية للمشروعات بعد خصخصتها، فإن ذلك سوف ينعكس على أرباح هذه المشروعات بالزيادة، مما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية المحولة للموازنة العامة. وهذا لا يتحقق إلا بوجود نظام ضريبي كفؤ يعمل على القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي. أما الضرائب غير المباشرة فسوف تزداد حصيلتها بعد التخاصية بسبب الانتعاش الاقتصادي وزيادة الدخول التي ستؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة المبيعات بين كافة فئات المجتمع.

4- آثر التخاصية على الموازنة العامة للدولة:

تساعد التخاصية في تخفيف العجز الدائم والمستمر في الموازنة العامة للدولة وتوجيه عوائد التخاصية لسداد الديون الداخلية والخارجية للدولة، وذلك بسبب قلة الإقتراض مما يؤدي إلى تحسين ميزانية الدولة بسبب انخفاض مديونيتها. نتيجة تحسن الانتاجية في الشركات المحولة الى القطاع الخاص وجذب رؤوس اموال وطنية وعربية واجنبية.

ثانياً: الآثار الاجتماعية للتخاصية:

1- أثر التخاصية على العدالة الاجتماعية:

يتضمن نظام اقتصاد السوق بمفهومه المعاصر التزاما بتحقيق اعتبارات العدالة الاجتماعية. وأهمها مجموعة من الوسائل والاجراءات التي تسمى حزمة الأمان الاجتماعي والتي تشمل على نظم التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة ونظم مساعدة كبار السن وغيرهم من الفئات المحتاجه، والتخاصية

تمكن الدولة من رصد مخصصات للأغراض الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي. فضلاً عن أن التخاصية تؤدي إلى تقريب الفوارق بين طبقة العمال والملاك بسبب اتاحتيا الفرصة لإشراك العاملين في الإدارة عن طريق شراء نسبة من أسهم الشركات العامة. وبالتالي تملكهم نسبة من المشروعات التي يعملون بها.

2- أثر التخاصية على العمال:

يعد علاج مشكلة البطالة التي تعاني منها أي دولة أحد المقاييس لنجاح عملية التخاصية. وتتمثل أهم الآثار الإيجابية للتخاصية على العمالة في إشراك العاملين في المشروعات المخصصة عن طريق تحويلهم إلى مساهمين يتمتعون بنفس الحقوق المقررة لأصحاب رأس المال وتكفل لهم قدراً من المشاركة في إدارة المشروعات العامة وفي أرباحها. وبذلك يصبح العمال من مجرد مستخدمين إلى ملاك الأمر الذي يحفزهم على العمل وإحساسهم بالمسؤولية.

6 الجوانب النظرية التي تخص آلية السوق ودور القطاع الخاص في عمليات التحول والتطور الاقتصادي:

تقوم النظرية الاقتصادية في النظام الراسمالي على أساس افتراض وجود سوق حرة ومنافسة كاملة ما بين المؤسسات. وتذهب هذه النظرية إلى القول أن هذه المنافسة تحدد أسعار المدخلات والمنتوجات. ومن خلال هذا التحديد تعزز كفاءة المؤسسات، وتوفر التوزيع الأمثل للموارد التي تستلمها وتستعملها المؤسسة الأكثر كفاءة، فتحقق بذلك المنفعة للمجتمع نتيجة الاستعمال الأمثل والتوزيع الأفضل للموارد.

وقد أكد التحليل الاقتصادي أن تدخل الحكومة قد يكون مبرراً عندما تفشل آليات السوق في تحقيق معايير الكفاءة التي يقصد بها عدم وجود موارد غير مستعملة أو مهددة في المجتمع.

وتنقسم الكفاءة بدورها إلى كفاءة في الإنتاج، وكفاءة في التوزيع. فتتحقق كفاءة الإنتاج عندما تنتج كل منشأة عند أقل تكلفة ممكنة. أما كفاءة التوزيع، والتي تشير

إلى تحقيق الرفاهية، فتعني ذلك الوضع الذي لا يمكن عنده عن طريق إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية تحسين وضع الفرد دون المساس برفاهية فرد آخر (الوضع الأمثل لباريتو).

وبما أن القطاع الخاص يبحث دائماً عن تعظيم أرباحه، فإن سيادة سوق المنافسة الكاملة سوف يدفع السعر إلى أن يتساوى مع النفقات الحدية، عند ذلك المستوى الذي يحقق للمنتج أرباحا عادية فقط عندما تتساوى النفقة المتوسطة مع هذا السعر. كذلك قد ينجح المنتج في حالة الاحتكار في تحقيق أرباحا غير عادية، الا ان تعظيم الأرباح يتطلب فرض سعر أعلى من ذلك الذي تتساوى عنده النفقة الحدية مع الإيراد الحدي. فإذا لم يحقق المنتج هذا السعر المرتفع، وفي ذات الوقت لم ينتج عند أقل تكلفة ممكنة، فلن تتحقق معايير الكفاءة، وسينسحب من السوق.

وهذه الحالة التي تتدخل فيها الحكومة لتقديم المشروعات التي تنطوي على احتكار طبيعي أو على رأسمال يتسم بالنفقات المغرقة(وهي تلك النفقات التي يتحملها المشروع سواء استمر في الانتاج او اضطر للخروج من السوق)، كشبكات وتسهيلات التوصيل في حالات الكهرباء، والغاز الطبيعي، وخدمات الاتصالات، والمياه(رجب، 2002).

يؤكد الواقع العملي ندرة وجود المنافسة الكاملة، والاتجاه إلى التحول نحو الاحتكار. ومن ثم بدأت أشكال أخرى من الاسواق في الظهور مثل: أسواق الخدمات العامة كاحتكار القلة، والأسواق المتسابقة Contestable Markets وهي تلك الاسواق التي لا يوجد فيها موانع للدخول وتتميزمشروعاتها بسهولة الدخول والخروج بدون نفقة، سواء كانت تحقق وفورات الحجـم أو النطـاق أم لا (الوفرات تعني أنخفاض كلفة الانتاج) (Panzar & Robert ,1998).

ومضمون هذه النظرية: ان هذا النوع من الاسواق يواجه بضغوط تنافسية من قبل منتجين جدد من المحتمل دخولهم في السوق ويمارسون ضغوطا قوية على المنتجين القائمين في السوق أصلا لجعل السوق تنافسية (سمك، 1994).

فضلاً عن أن نظرية الأسواق المتسابقة أسهمت في توفير آليات مماثلة لآليات السوق مما أدى إلى جذب المستثمر الخاص للمشاركة في تقديم هذه المشروعات وتمويل الخدمات التي تميزت طويلاً بالاحتكار الطبيعي إلى سوق المنافسة.

ويقوم القطاع الخاص على دعائم أساسية هي الملكية الخاصة، وحرية إنشاء المشروعات الخاصة، وحرية التعاقد والاختيار، والمنافسة، ويقتضي هذا النظام بأن يكون تدخل الحكومة في المجال الاقتصادي عند أدنى حد ممكن. (صبحي واخرون، 1983)

يأتي هذا الاهتمام بالقطاع الخاص إلى الاتجاه الجديد في فلسفة التحول إلى القطاع الخاص، وباعتبار أسلوب التخطيط منهجاً للتنمية وأساسا للإدارة الاقتصادية. وتعرف مشاركة القطاع الخاص بأنها المخاطرة التي قد يتحملها القطاع الخاص بدلا من القطاع العام عند تقديم خدمات المنافع العامة خلال عمر المشروع أو فترة التعاقد وهذا التعريف لم يحدد بدقة درجة المخاطرة التي يمكن ان يتحملها اي من القطاعين، وهنا يلاحظ ان القطاع العام يتحمل المسئولية الكاملة بينما يتحمل القطاع الخاص المخاطرة الكاملة، وبينهما مجموعة من الاشكال المختلفة من المشاركة تتباين حسب طبيعة المشروع، وظروف السوق، والاهداف المرجو تحقيقها (Izaguire، 1998).

وتتمثل أهم أشكال مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب درجة المخاطرة فيما يلي: نقل الملكية كلياً أوجزئياً DIVESTITURE وعقود البناء والتشغيل والتمليكBoo. وعقود البناء والتشغيل والتحويل Bot وعقود الامتياز، وعقود الإيجار Leasing وأخيراً عقود الإدارة.

والجدير ذكره أن القطاع الخاص في التحليل النهائي للاقتصاد الكلي، وكذلك الاقتصاد الجزئي، هو جزءاً من الاقتصاد الوطني له وزنه الوطني الكبير وتأثيره الفعال، وتعبئة مدخرات هذا القطاع لصالح التنمية الوطنية.

7.2 الدراسات السابقه:

لم يحظ موضوع الدراسة بأية دراسة سابقة تعالجه بالاسلوب المعتمد في هذه الدراسه. وإنما كانت هناك دراسات أو أوراق لها صلة بعنوان الدراسة وموضوعها وهي:

بينت دراسة (الاحمدي،1991) أن الاستثمار الخاص يتناسب طردياً مع توفر المصادر المحلية للإقراض والاستثمار في القطاع الخاص. مما يعني الحاجة إلى إجراءات اقتصادية في تحرير سوق رأس المال. وأن تدفق راس المال الأجنبي له دور مكمل لاستثمارات القطاع الخاص المحلي. وبينت النتائج التجريبية أن التوسع في الطلب الكلي يجب أن يتأتى على نحو رئيس من زيادة الصادرات وليس من استبدال الواردات بمصادر محلية. كما بينت أهمية تفكيك الاستثمارات الحكومية، وتقترح الدراسة أهمية اعادة تفحص نماذج معدلات النمو وأهمية وجود المعلومات على مستوى الاقتصاد الجزئي لغايات التخطيط الحكومي وبينت الدراسة أن تراكم رأس المال له تأثير رئيس على التنمية.

أشارت دراسة (الصمادي،1993) إلى استعراض حجم المؤيدين والمعارضين لسياسية التخاصية. وإلى أن تطبيقها يتم بعدة أساليب ويتخذ عدة أشكال مختلفة. كما بينت الدراسه أن تحرير الاقتصاد من القيود التي تحد من نشاط القطاع الخاص تعتبر أحد أشكال التخاصية. واستعرضت الدراسة واقع القطاع العام والقطاع الخاص في الأردن، وبينت كذلك دوافع إنتهاج التخاصية في الأردن. وأكد الباحث أنه لنجاح التخاصية لا بد من توفر مقومات لا غنى عنها منها الاستقرار السياسي ووجود سوق عمان المالي وتبنى برامج التصحيح الاقتصادي. وأبرزت الدراسه المشاكل التي تعترض تطبيق التخاصية في الاقتصاد الأردني منها ضيق سوق رأس المال المحلي، وعملية تسعير المؤسسات التي سيتم خصخصتها.

وضحت دراسة(Vitalis.Akujobi,1993) العلاقة بين اللامركزية والتخاصية والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية. مبينة مفهوم كل من اللامركزية والتخاصية والتنمية الاقتصادية وخلصت الدراسة إلى أنه في مجال العناية الصحية هناك علاقة عكسية بين اللامركزية والمخرجات الصحية مثل توقع الحياة وفي مجال التعليم

هناك علاقة معنوية موجبه بين اللامركزية والأنفاق على التعليم ولا علاقة بها بمخرجات التعليم.

حللت دراسة(Tallant, 1993) واحدا وأربعين مصنعا تركيا للاسمنت وركزت الدراسة على ثمانية عشره عملية خصخصة أجريت ما بين عام 1989 إلى نهاية عام 1992. وتم تحليل عملية التخاصية من حيث تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية وعلى قطاع الأعمال على نحو عام من حيث ضمانها لحقوق الملكية، وتم قياس الكفاءة الاقتصادية من حيث مدى الاستفادة من الإنتاجية للعاملين أو تأثيره على الإيراد الحدي للمبيعات. وبينت الدراسة أنه لا توجد تغيرات جوهرية بين المصانع المملوكة للدولة، ومصانع الأسمنت الخاصة كما بينت أهمية الموقع الجغرافي وحجم وعمر المصانع ومدى المنافسة.

وبينت الدراسة ظهور ثلاثة أنماط لعمليات التخاصية. الأول، الميل لبيع المصانع الأكثر إنتاجية وربحية قبل الأقل ربحية وإنتاجية. ثانياً، المصانع التي تمت خصخصتها كانت من الأقدم إلى الأحدث. وثالثاً، بين أن المصانع اشتريت من قبل المنافس الأقرب إليها، مما ركز الملكية الإقليمية. ويمكن تتبع هذه الأنماط إلى رغبة الحكومة في تعظيم العائدات نتيجة التخاصية. بينما كان لانعدام المنافسة في الأسواق الإقليمية تأثير كبير على نقص الكفاءة المتوقعة من التخاصية. وبينت الدراسة أن العوامل المؤسسية كانت مخيبة للآمال من خلال بروز تدخلات الدولة في تنفيذ برامج التخاصية، وعدم إعطائها الضمانات للملكية الشخصية، وعدم زيادة شرعية أسواق رأس المال التركية.

حددت دراسة(Loannids.Anthony,1994) ثلاثة مجموعات من المتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على نتائج برامج التخاصية الوطنية وهي:

1. متغيرات تختص بسياسة التخاصية وأعطتها أهمية كبرى على غيرها من المتغيرات.
2. المتغيرات البيئية وتأثيرها المباشر وغير المباشر على التخاصية وبينت أنه يصعب ضبطها.

3. متغيرات لهاعلاقة بعملية التخاصية وهى مدى تغير الملكية وطبيعتها والشفافية وهي أقل أهمية مقارنة بالعوامل الأخرى.

وخلصت الدراسة إلى أن نجاح عملية التخاصية في الدول النامية كما هي في الدول المتطورة يمكن تحقيقها من خلال التحكم الفعال في العوامل السياسية مثل قيادة قوية والهيكلية السياسية والدعم الشعبي والتعلم من الأخطاء في التجارب السابقة.

هدفت دراسة (عبد القادر، 1995) إلى رصد عملية الانتقال من القطاع العام الى القطاع الخاص إنطلاقاً من أن العلوم الإقتصادية تحاول دائماً منذ نشأتها التعرض إلى كيفية إيجاد حل للمشكلة الاقتصادية والتوفيق بين نسق الاحتياجات المتزايدة ونسق الموارد المحدودة أو النادرة. وبين أسباب ودوافع عملية التخاصية في إبراز أشكالها المختلفة. وقد خلصت الدراسة إلى أن عملية التخاصية بإمكانها المساهمة في إعادة التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص. ويشير الباحث إلى أن عملية تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص تنطوي على صعوبات. وبالتالي فأن الهدف الأساسي يجب أن يكون أبعد من تحويل ملكية بل يكون مرتبطاً بتحسين الأداء وزيادة المردودية من الاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية.

بينت ورقة قدمها (David.Cobham, 1995) أي النظم المالية أكثر ملائمة؟ هل النظام المالي الذي يعتمد على الجهاز المصرفي أم النظام الذي يستند إلى سوق الأوراق المالية كمصدر للتمويل؟ وذلك على مستوى كل من الدول النامية والدول المتقدمة اقتصاديا. تبين بالنسبة للدول النامية أن هناك نقصاً في المعلومات مقارنة بالدول المتقدمة. وأن سوق الأوراق المالية في الدول النامية يعاني من ارتفاع كلفة المعاملات نظراً لصغرها ومحدوديتها بسبب الملكية العائلية. وعليه تؤدى هذه العوامل إلى اعتماد النظم المالية في الدول النامية على الجهاز المصرفي وبشكل كبير. وكذلك اعتماد الدول المتقدمة على الجهاز المصرفي، وتوصل كوبهام إلى نتيجة مفادها أهمية اعتماد الجهاز المصرفي كنظام مالي من خلال النهوض بالكفاءة

المالية لاقتصادات الدول عن طريق التركيز على تنمية مؤسساتها المصرفية والمالية بصورة تفوق اهتمامها بتطوير أسواق الأوراق المالية المنتظمة لديها.

أشارت دراسة (Hovey.Rebecca, 1996) أن خصخصة البنوك التجارية ما بين عامي 1990 و1992 شكلت جزءاً من الإصلاحات التي قامت بها المكسيك لتوسيع دور القطاع الخاص ضمن أنشطة السوق. وبين الباحث أن إصلاحات الرئيس المكسيكي(SALINAS) الدستورية والتشريعات التي أتاحت خصخصة البنوك شكلت الأسس التي بُني عليها القطاع الخاص، وإعادة تشكيل القطاع العام المصرفي. وفي الوقت نفسه، حاولت الدولة تجنب العودة لهيكلة الأعمال البنكية الاحتكارية التي ميزت المرحلة ما قبل أزمة الدين الخارجي وتأميم البنوك في عام 1982. وأشار إلى أن الأسواق الناشئة تتميز بعد التخاصية بقدرتها على تضيق دور القطاع العام من خلال حقوق الملكية والعلاقات التعاقدية. وهذا يناقض الفهم البديل للقطاع العام كعامل اجتماعي وتأثيره بشكل مباشر وغير مباشر بالهيكلية المالية المكسيكية.

قامت دراسة (Plane,1997) بقياس أثر التخاصية على النموالإقتصادي في الدول النامية. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التخاصية لها أثر إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي. وأن الإصلاح المؤسسي أدى إلى زيادة النمو الإقتصـــادي في الفترتين 1998-1988 و1988-1992 بمقـــدار(0.8% و1.5%) على التوالي.

بينت دراسة (السيد علي، 1998) أن التمويل المصرفي والتمويل السوقي في دول الوطن العربي يعد أكثر ملائمة لاقتصادات هذه الدول. وتبين أن القطاع المصرفي يهيمن على النظم المالية لدى هذه المجموعة من الدول مقارنة بضعف ومحدودية أسواق الأوراق المالية العربية، نظراً للعديد من العوامل المؤسسية الاقتصادية السائدة فيها.

ونتيجة الدراسة أن العلاقة بين المصارف العربية والأسواق الأولية لرأس المال في البلدان العربية تعتبر تكاملية اكثر منها تنافسية. وأن غلبه أحدهما تعتمد على درجة تطور أي منهما ومدى مساهمتها بتمويل منشآت الأعمال. ولذلك فإن

الدول العربية يجب أن تركز على تنمية المؤسسات المصرفية وسوق رأس المال بصورة متوازنة.

سعت دراسة (حريز، 1999) إلى تحديد طبيعة العلاقة التي تربط التمويل المصرفي بالتمويل السوقي في الأردن، وذلك من حيث كونهما متكاملين، أو أن أحدهما يحل محل الآخر. وبينت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك علاقة عكسية بين الائتمان المصرفي والاسهم الصادرة عن الشركات المساهمة العامة القديمة، وعدم وجود أية علاقة تربط الائتمان المصرفي، وحجم السندات الصادرة عن الشركات المساهمة العامه. وأكدت نتائج التحليل الإحصائي أن علاقة الإحلال أو التكامل بين التمويل المصرفي والتمويل السوقي تعتمد على العديد من النقاط أهمها العمل على تجزئة التمويل المصرفي بحيث يتم التمييز بين الائتمان المصرفي واستثمار المصارف المباشر بالأدوات المالية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة وخصوصا إصدارات الأسهم لدى الشركات المساهمة العامة حديثة التأسيس مقارنة بالشركات القديمة.

وبينت نتائج التحليل الإحصائي أن التأثير الإيجابي لمحافظ الأوراق المالية كان أقوى من الدور السلبي للائتمان المصرفي في تطوير حركة إصدار الأوراق المالية في السوق الاولية. سواء بالنسبة لإصدرات الاسهم لدى الشركات المساهمة العامة، قديمها وحديثها، او فيما يتعلق بحركة السندات التي تصدرها هذه الشركات. الأمر الذي يعني أن العلاقة بين التمويل المصرفي(الائتماني والاستثماري) والتمويل السوقي بكافة أنواعه تعد تكاملية أكثر منها تنافسية.

أكدت دراسة (حسن، 2000) أن اقتصادات الدول لا تنهض أساسا الا على المدخرات المحلية التي تمول تلك الاستثمارات. إما الاستثمارات الأجنبية فيجب الاعتماد عليها كعامل مكمل، بالإضافة إلى ما تستقدمه من تكنولوجيا متقدمة فقط يستطيع بعدها الاقتصاد القومي تحقيق النمو الذاتي والانطلاق إلى مرحلة النمو المستمر. وفي ظل بقاء النشاط الاقتصادي في القطاعات المملوكة للدولة والتي لا تخضع للمنافسة أو القابلة للمنافسة للقيود المفروضة عليها، فلا بد من دفع برنامج التخاصية وتحرير النشاط الاقتصادي. وبين الباحث أن القطاع المالي يحتل أهمية

قصوى في أي إستراتيجية للنمو وذلك لدوره الحيوي في تعبئة المدخرات وتوظيف الاستثمارات. ويؤكد على ضرورة زيادة رؤوس أموال البنوك او اتحادها مع بعضها لتكوين كيانات كبيرة. وعلى الدور المتنامي للقطاع الخاص باعتباره الأداة الرئيسية للنمو الاقتصادي، إذ انه في حال نموه وتطوره يساهم في إنشاء العديد من الصناعات المتطورة التي تستوعب أية حجم من العمالة وتحقيق معدلات مرتفعة من المنتجات عالية الجودة القادرة على المنافسة في الاسواق المحلية والعالمية والمشاركة الفعالة في الجوانب الإجتماعية والثقافية والرياضية والصحية والتعليمية.

ومن أهم توصيات هذه الدراسة جذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لعملها مع وضع التشريعات الكفيلة بحمايتها مما لها من فائدة في استقدام التكنولوجيا المتطورة اللازمة لنهوض الصناعة.

الفصل الثالث

المنهجية والأجراءات

1.3 منهجية الدراسة:

تم استخدام منهجين للدراسة. أولهما، وصفي وذلك لتحليل أهم متطلبات التخاصية. وهي ضرورة أن يكون هناك جهاز مصرفي متطور وسوق للأوراق المالية متطور. أما المنهج الثاني، وهو قياسي وذلك لتحليل العلاقة بين التخاصية في الأردن كمتغير تابع وبين الجهاز المصرفي الأردني وسوق الأوراق المالية الأردني بوصفها متغيرات مستقلة. وسيستخدم البحث في ذلك بيانات سلسلة زمنية للفترة 1998-2002، كما سيستخدم البحث تحليل الانحدار لتحليل العلاقات الموجودة في معادلات الانحدار المتعدد بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

2.3 الاقتصاد الأردني والحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي:

نظرا لضعف القطاع الخاص، والسوق المحلية، وضآلة قدرة عناصر الانتاج على التنقل، وتدني مستوى المرافق العامة، وغير ذلك من الاختناقات. لذلك لعبت الدولة دورا هاما في الحياة الاقتصادية للبلاد النامية (النجار،1988).

وفي الأردن لعبت الدولة دورا هاما في الحياة الاقتصادية، بسبب الظروف الخاصة التي مر بها ومنها: الضغط السكاني بعد حرب حزيران، وتردد القطاع الخاص أو عدم مقدرته على تمويل بعض المشروعات الصناعية الكبرى، فضلا عن الأهمية الاستراتيجية لبعض المشروعات التي دفعت الحكومة لتساهم بها وتسيطر عليها. وكان مستوى الأداء في القطاع العام دون المستوى المقبول مما اثر على مستوى الأداء في الاقتصاد القومي بأكمله. أما القطاع الخاص، ورغم تطوره، فقد عانى من العديد من المشكلات التي حالت دون توسعه، ولعب الدور المتوقع منه في الاقتصاد.

3.3 سمات الاقتصاد الأردني:

تنقسم سمات الاقتصاد الأردني إلى مجموعه من الثوابت التي يصعب تغييرها في المستقبل المنظور، ومجموعه من المتغيرات التي يمكن تغييرها مع مرورالزمن أو وفق السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تنتهجها الدولة (الوزني، 2000).

أ- ثوابت سمات الاقتصاد الأردني:

أولا: شح الموارد الطبيعية والبشرية: تتسم الموارد الاقتصادية الطبيعية في الأردن بندرتها نسبة إلى المحيط الإقليمي. ولذلك وجهت جهود التنمية نحو استغلال القدر الأكبر من هذه الموارد وتعظيم النفع منها. ومن هنا كانت مشروعات الاحتكار الطبيعي في الفوسفات والبوتاس والأسمدة. أما في مجال الموارد البشرية فقد اتسم الاقتصاد الأردني بانخفاض نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي التي لم تتجاوز في المتوسط 23% من حجم السكان الأمر الذي ادى الي ارتفاع نسبة الإعالة، بحيث بات الفرد يعول في المتوسط أربعة أفراد. وعلى الرغم من ذلك، فقد توفر للاقتصاد الأردني الموارد البشرية المؤهلة والمدربة بفضل الاستثمار المتراكم في راس المال البشري نتيجة الميل الحدي الكبير نحو التعليم والتدريب. وكانت تلك الموارد على فترات متعاقبة المصدر الرئيسي لرفد المنطقة، وبخاصة الدول الخليجية، بالكفاءات التي أسهمت في تنمية الإقليم، فكان ذلك حافزا للاقتصاد الأردني لان يولي الاستثمار بالعنصر البشري أهمية خاصة (الوزني، 2000).

ثانيا: صغر حجم الاقتصاد والانفتاح: يعد الاقتصاد الأردني صغير الحجم مفتوح Small-Open Economy وما يؤكد ذلك حقائق جغرافية وديمغرافية (سكانية) واقتصادية. والبعد الاقتصادي لصغر الحجم يتمثل أساسا في علاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية. وهو متلقي للسعر في معاملاته التجارية الدولية. لان الاقتصاد لا يمتلك أي سيطرة نسبية على الأسعار العالمية لصادراته أو وارداته.فضلا عن ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي للاردن محدودة مقارنة بالدول الاخرى. اذ بلغ في عام 2001 (6259)

ملياردينار. كما ان حجم السكان صغير نسبيا اذ يقدر بحوالي 5,2 مليون نسمة في عام 2001 (البنك المركزي، 2002).

ثالثا: ضيق السوق المحلي: أخذا بالاعتبار ترابط معطيات المساحة والسكان في جانبي توفر الموارد، ومن ثم حجم الاستغلال لغايات الإنتاج (جانب العرض). وكذلك مستوى الطلب الكلي (جانب الطلب) فأن السوق الأردني بجانبيه ضيق الاستيعاب. وهذا يعني من ناحية وجود فوائض إنتاجية في السلع ذات الميزة النسبية في الإنتاج يعجز جانب الطلب عن استيعابها لصغر السوق، مما يحتم ضرورة السعي الدائم لفتح الأسواق الخارجية للأردن. ومن ناحية ثانية فان شح الموارد وتركزها جعل الحاجة إلى استيراد المتطلبات الأساسية والكمالية للمستهلك الأردني لتغطية الطلب الفائض عن إمكانيات الإنتاج المحلي، إن وجد.

رابعا: اقتصاد إقليمي النسق دولي التأثر: إن ارتباط الاقتصاد الأردني بنسقيه الإقليمي والدولي أمرا ضروريا لتحقيق الأهداف التنموية للاقتصاد، واستكمال الحاجات الضرورية للسوق المحلي، ناهيك عن استيعاب الفائض في الموارد البشرية والطبيعية والسلع والخدمات النهائية التي يمكن أن تقدمها تلك الفوائض. ونتيجة للارتباط القوي بين الاقتصاد الأردني ونسقيه الإقليمي بشكل أساسي والدولي بشكل تكميلي، فقد أصبح الاقتصاد الأردني مرآة عكست بوضوح كامل التقلبات التي شهدتها الأسواق الإقليمية بوجه خاص، والأسواق الدولية عموما. ويمكن وصف الاقتصاد الأردني بأنه إقليمي المغانم والمغارم بسبب انطباع مراحل النمو الاقتصادي الإقليمي، وخاصة في دول الخليج العربي، بمغانمها ومغارمها على نحو واضح على مسيرة نمو الاقتصاد الأردني.

ب- متغيرات سمات الاقتصاد الأردني:

أولا: الدور الإنتاجي للدولة: استثمرت الحكومة الأردنية في المؤسسات الإنتاجية كبيرة الحجم لأسباب تعلقت بكبر حجم راس المال المطلوب أو لوجود البعد الاستراتيجي لتلك الاستثمارات، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي

والعسكري في المنطقة خلال الفترات المتلاحقة مما جعل من قضية استقطاب راس المال العربي أو الأجنبي للاستثمار في تلك القطاعات التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة، أمرا في غاية الصعوبة.

ثانيا: سيطرة قطاع السلع المحلية (الخدمات أساسا) على هيكل الناتج المحلي: انعكست سمات الاقتصاد الأردني الثابتة على نحو واضح على القطاعات المولدة للدخل، فكانت قطاعات السلع المحلية، الخدمات والتجارة المحلية بشكل أساسي، هي المسيطرة في هذا المجال. وتشكل الخدمات الاساسية ما نسبته (69.7%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعارالثابتةعام 2001 وياتي في مقدمتها الخدمات المالية والعقارية والاعمال19.8%، ثم النقل والاتصالات 17.8%، ثم الخدمات الحكومية17.2%، ثم التجارة والمطاعم والفنادق 11.9%، واخيرا خدمات اخرى 3% (البنك المركزي، 2000).

ثالثا: التركزالجغرافي والسلعي في التجارة الخارجية والانكشاف الاقتصادي: تتفاعل التجارة الخارجية للأردن مع سماته الأساسية بكون الاقتصاد إقليمي النزعة ودولي التأثر. فقد برز في هذا الاتجاه التركز الجغرافي للتجارة الخارجية للأردن، حيث إن التجارة الخارجية مع الدول العربية المجاورة (النسق الإقليمي) مرتفعة بالإضافة إلى تركز ثلث واردات الأردن مع الدول الأوروبية (في النسق الدولي). وعلى مستوى التوزيع السلعي، ففي مجال الصادرات تأتي المواد الخام الأولية، فوسفات والبوتاس أساسا والمواد الكيماوية على راس القائمة. أما عن الانكشاف فبالمعايير الاقتصادية لانفتاح الاقتصاد وانكشافه، يعد الاقتصاد الأردني منكشفا اقتصاديا بسبب الزيادة المستمرة في نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبالمعايير الاقتصادية فان الاقتصاد يعد منكشفا إذا تجاوزت النسبتان السابقتان 40% و20% على التوالي.

رابعا: ظهور الاختلالات الهيكلية والتشوهات الاقتصادية، إن الصغر النسبي لحجم السوق ومحدودية الموارد الطبيعية في الأردن أجبرته على تقوية

وتطوير علاقاته الاقتصادية والمالية الخارجية لتغطية احتياجات التطوير الاقتصادي وتميل مستويات الأنشطة الاقتصادية في الأردن للتأثر بشدة بهذه العلاقات. واهم المؤشرات على ذلك، هو التجارة الخارجية مع الأسواق العربية المجاورة، والمعونات المالية الخارجية، وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، وخصوصا في منطقة الخليج، وهذا الاعتماد غير الطبيعي على العلاقات الخارجية جعل الاقتصاد الاردني معرضا للتأثر بالعوامل الخارجية التي لا يملك الأردن القدرة على التحكم بها.

فضلا عن أن الاقتصاد الأردني عانى على مدى الفترات المتعاقبة من مجموعة من التشوهات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تراجع مستوى النمو الحقيقي.
2- تفاقم عجز الموازنة العامة.
3- المديونية الخارجية.
4- تفاقم وضع ميزان المدفوعات.
5- ظهور البطالة وتفاقمها في الفترات الأخيرة.

4.3 مراحل نمو الاقتصاد الأردني:

مر الأردن بمراحل تنموية متعاقبة منذ استقرار التكوين الجغرافي والسياسي له عام 1967. بعد احتلال الضفة الغربية وانفصالها عن الأردن بفعل الاحتلال أولا ومن ثم بفعل الانفصال السياسي بقرار القمة العربية 1974. وقرار فك الارتباط عام 1987. وقد تم من قبل تقسيم مسيرة التنمية الأردنية منذ عام 1967 إلى فترات أربع هي: فترة الاضطرابات وعدم الاستقرار(1967-1973)، وفترة الازدهار والانتعاش (1974-1982)، وفتـــرة التراجع والانحسار (1983-1988) وأخيرا فترة التكيف والتصحيح(1989 حتى الآن) (الوزني، 1997):

وتشير الأدبيات الاقتصادية للأردن إن الأردن قد تعرض خلال الفترة الأولى، (الاضطرابات وعدم الاستقرار)، إلى العديد من الصدمات الداخلية والخارجية أدت إلى التأثير بشكل سلبي واضح على مسيرة الاقتصاد ومعدلات نموه. فكان من

الطبيعي أن تتباطأ معدلات النمو الحقيقي حيث لم تزد في المتوسط عن 3.1% سنويا. مما يعني في ظل نمو سكاني يصل إلى معـــدل نمـــو سنـــوي 4%، اي إن نصيب الفرد من الدخل قد تراجع خلال تلك الفترة بما نسبته 1% سنويا.

أما خلال مرحلة الازدهار والانتعاش؛ فقد تأثر الاقتصاد الأردني بمجموعة من المعطيات التي تغذى بها من نسقيه الإقليمي والدولي خلال تلك الفترة. وكان من ابرز تلك العوامل ارتفاع أسعار النفط، والازدهار الذي شهدته منطقة الخليج العربي بفعل الثورة النفطية. وقد انعكس ذلك على الاقتصاد الأردني في شكل تدفق المساعدات الخارجية، وانفتاح أسواق التجارة الخارجية الإقليمية، واستيعاب العمالة الأردنية مما أدى إلى التخلص من مشكلة البطالة، والحصول على تحويلات عاملين شكلت مع المساعدات الخارجية ما نسبته 34% سنويا من إجمالي الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة المذكورة.

من ناحية أخرى تركت الحرب اللبنانية وحرب الخليج الأولى أثرا ملموسا على التجارة الخارجية للأردن، حيث تحول ميناء العقبة إلى شريان يعوض العراق ميناء البصرة المعطل بفعل الحرب، كما يعوض عن توقف تجارة الترانزيت عبر الموانئ. أما بالنسبة للوضع الاقتصادي الكلي فقد حقق الاقتصاد نموا حقيقيا خلال الفترة وصل متوسطة إلى نحو (11.6%) سنويا. كما كانت فترة الازدهار بداية الانطلاق للتخطيط التنموي الاقتصادي، والاجتماعي في الأردن فقد تم خلالها تنفيذ خطة التنمية الأولى (1973–1975) والخطة الخمسية (1976-1980) واعدت الخطة الخمسية (1981-1986). أماالفترة الثالثة من مراحل النموالاقتصاد الأردني وهي فترة الركود والكساد (1983-1988). ففي هذه الفترة تأثر الأردن بالظروف الانكماشية التي شهدها نسقاه الإقليمي والدولي. وقد ظهرت آثار تلك الظروف في مجالات عده اهمها تأثر التجارة الإقليمية حيث تراجعت بفعل السياسات الانكماشية التي طبقتها دول المنطقة نتيجة لتراجع عوائد صادرات النفط. كما تأثرت عوائد صادرات الأردن الرئيسية من المواد الخام، بفعل تراجع الأسعار العالمية لتلك المواد خلال الفترة. يضاف إلى ذلك كله، تراجع تدفقات الأموال من حوالات العاملين والمساعدات الإقليمية بفعل الأحوال سالفة الذكر، ونتيجة لذلك، فقد تراجعت

وتيرة النمو الكلي في الأردن من نحو 12 % سنويا في الفترة السابقة إلى 2% سنويا خلال هذه الفترة. الأمر الذي يعني تراجع مستوى الدخل الفردي مما يصل إلى 2% سنويا أيضا. وفي ظل هذا التراجع المستمر في الموارد المالية الخارجية للأردن، والتي كانت تصل إلى أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، فقد سعت الحكومة ومنذ بداية الثمانينيات إلى احتواء العجز المالي، والعجز في ميزان المدفوعات من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي وبشكل كبير. مما أدى في نهاية هذه الفترة إلى الوصول إلى مرحلة استنفذ فيها الأردن اللجوء إلى سبل الاقتراض الميسر، بل وانخفاض الاحتياطات الأجنبية للأردن إلى مستويات غير مسبوقة أو مقبولة دوليا، مما حال دون القدرة على سداد مستحقات الديون الخارجية في نهاية عام 1988 (النابلسي، 1993).

ومن هنا فقد فقدت الأردن ملاءتها الدولية Creditworthiness مع نهاية تلك الفترة. وأصبحت مثقلة بأعباء أزمة مديونية خانقة، وصلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 190%. وزادت الأمور صعوبة بسبب الإشاعة حول نضوب الاحتياطات الأجنبية وانتشار توقعات سلبية حول سعر صرف الدينار، مما أدى إلى ظهور حركة محمومة للتخلص من الأرصدة بالدينار الأردني ونزوح راس المال إلى الخارج. وقد نتج عن الظروف السابقة تشوهات واختلالات برزت في شكل تفاقم العجز المالي والتجاري، وبروز ضغوط شديدة على سعر صرف الدينار أدت فيما بعد إلى فقدان نحو 50% من قيمته الفعلية عام 1988.

أما الفترة الأخيرة من التاريخ الاقتصادي للأردن، فقد بات واضحا من تبعات المرحلة السابقة أن الأردن وصل إلى نهاية عقد الثمانينات مثقل بتشوهات واختلالات هيكلية أفقدتها الملاءة الائتمانية التي تمتعت بها خلال الفترات السابقة. ولم تنجح السياسات التي أعلنت الدولة عن تبنيها في السماح للأردن للتفاوض لإعادة جدولة الديون المستحقة مع المنتديين المخصصين لذلك نادي باريس للديون الرسمية، ونادي لندن للديون التجارية. ذلك إن التفاوض المثمر مع هذين الناديين لا يتأتى إلا بموافقة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولـي والحصـول على ما يسمى بشهادة الصندوق بسلامة الأوضاع (Fund Seal Approval). وبما أن حاجة

الأردن تجاوزت إعادة الجدولة إلى الحاجة لتمويل جديد بقروض ميسره ودعم مالي، كان لابد من تبني برنامج تصحيح هيكلي توافق عليه مؤسستا بريتون وودز.

ومن هنا جاء الاتفاق على برنامـــج التصحيح الاقتصادي الأول للفترة (1989-1992). بيد أن أزمة الخليج الثانية لم تمهل البرنامج أكثر من خمسة عشر شهرا توقف بعدها بفعل الأزمة. وما أن انتهت تلك الأزمة حتى بدأ الأردن في مفاوضات جديدة أدت إلى توقيع اتفاق برنامج تصحيح جديد للفترة (1992-1998). هذا ولم تختلف الأهداف الكلية للبرنامجين كثيرا، بيد أن البرنامج الأخير تميز بطول مدته، وتدرج اهدافه. هدف هذا البرنامج إلى إعادة الثقة بالاقتصاد وخلق البيئة الصحيحة للاستثمار والادخار، واستئصال الاختلالات في الاقتصاد. وكذلك الحد من التضخم وتقليل عجز الموازنة وميزان المدفوعات، والحد من تزايد الدين الخارجي والمحلي. وتضمنت الإجراءات المالية لتحقيق ذلك ما يلي: (كنعـــان، 1995).

1- تخفيض التوسع النقدي السنوي إلى ما معدله 9%وكان على ذلك أن يتحقق من خلال تخفيض اقتراض القطاع العام.
2- إنشاء سعر صرف مستقر للدينار الأردني.
3- المحافظة على معدل فائدة يتلاءم مع توجهات السوق.
4- زيادة العوائد المحلية وتخفيض النفقات الجارية، بحيث تسهم العائدات في تمويل الإنفاق الرأسمالي، وبذلك تقلل من الاعتماد على المصادر الخارجية.
5- ترويج الصادرات لتقليل العجز في الميزان التجاري.
6- تشجيع الاستثمار الأجنبي، وذلك بتحرير قواعد وتعليمات الاستثمار الأجنبي وتقديم حوافز استثمارية إضافية له.
7- تقليل عبء الدين الخارجي بإعادة جدولته وهيكلته وزيادة استعمال تسهيلات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاستفادة من استبدال الديون بالأسهم ومقايضة الديون بالصادرات.

اما برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة (1999-2003) المدعوم من قبل الصندوق الدولي، تمثلت اهدافه الرئيسية بما يلي:

1- رفع معدل النو الاقتصادي الحقيقي بشكل مطرد.

2- المحافظة على نسبة تضخم منخفضه.

3- تعزيز وضع الاحتياطيات من العملات الاجنبية.

4- تحقيق المزيد من الانخفاض في الرصيد القائم للديون الخارجية.

5- الحد من مشكلتي البطالة والفقر.

لقد اظهر الاقتصاد الاردني خلال سنوات البرنامج أداء متميزا فاق في مجمله توقعات البرنامج، وذلك على الرغم من الظروف الاقليمية والدولية غير المواتية التي أثرت على الاقتصاد الاردني خلال تلك الفتره. فقد حقق الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الثابت نمـو نسبته3.1%و4% و4.2% خـلال الاعوام 1999 و2000 و2001 على التوالي مقارنـة مع 2% و2.5% و3.5% على التوالي استـهدفها البرنامج (جديتاوي، 2002).

5.3 القطاع العام في الأردن:

يساهم القطاع العام في النشاط الاقتصادي للأردن من خلال مجالين مختلفين، المجال الأول هو إسهامه المباشر في النشاط الاقتصادي من خلال إنتاجه للسلع والخدمات العامة، والذي يمكن أن تقوم به الدوائر الحكومية المعنية أو مؤسسات عامة تتمتع باستقلال إداري ومالي. والمجال الثاني، هو المساهمة العامة في الأنشطة الإنتاجية عن طريق المشاركة من جانب الحكومة المركزية أوالمؤسسات العامة في رؤوس أموال شركات محلية (العناني واخرون، 1988).

1- توفير السلع والخدمات المباشرة:

وسع القطاع العام دوره في توفير السلع والخدمات العامة لاعتبارات تتعلق بالعدالة والتنمية. وأولت الحكومة مسالة توفير بعض الخدمات الحيوية كالصحة والتعليم بكفاية وعدل واهتمام متزايد، لاسيما في ضوء الخصائص الديمغرافية للأردن الذي تزيد نسبة الأطفال فيه ممن تقل أعمارهم عن الخامسة عشر على 50 في المائة من السكان. وعلى هذا فان للدوائر الحكومية المعنية حضورا ملموسا في توفير الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات البنية الأساسية. فوزارة التربية والتعليم تنهض بمسؤولية توفير التعليم لطلاب مرحلة

التعليم الإلزامي، وطلاب المرحلة الثانوية، أما فيما يتعلق بالخدمات الصحية فان القطاع العام يستخدم حوالي 60%من مجموع عدد الأطباء في الأردن. ويتولى القطاع أيضا توفير 72% من مجموع عدد الأسِرة في المستشفيات حتى عام 1988.

تكاد تكون المؤسسات العامة المستقلة في الأردن محدودة العدد نسبيا وهي تتركز في ثلاثة قطاعات اقتصادية هي الماء، والكهرباء، والنقل، والمواصلات والتعليم العالي. وتتمتع بعض هذه المؤسسات بمركز احتكاري حيث تنفرد بكونها المنتج الوحيد لهذه الخدمات في الأردن. ويصدق هذا التوجه بوجه خاص على خدمات الماء وتوليد الكهرباء.

وتتفاوت ربحية المؤسسات العامة تفاوتا كبيرا من مؤسسه لأخرى فبعضها يعد مصدرا للربح، مثل سلطة الكهرباء. (والبعض الاخر) يعد مصدرا للخسارة، نظرا لعدم كفاءتها. وهناك مؤسسات أخرى مثل سلطة المياه تتحمل عن قصد خسائر لأسباب اجتماعية تتعلق بالعدالة كما هو واضح في بيع منتجاتها بأسعار تقل كثيرا عن تكلفة الإنتاج.

ومن ابرز مظاهر مشاركة القطاع العام في النشاط الاقتصادي ملكية العديد من المؤسسات الاقتصادية، سعيا من الحكومة لتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير أساسيات البنية التحتية في مختلف القطاعات. وهناك عدد من المؤسسات التي تنضوي تحت لواء القطاع العام وتتمتع باستقلال مالي وإداري، إلا أنها تختلف من حيث طبيعة ارتباطها بالحكومة. فهناك مؤسسات تشرف عليها الوزارات بشكل مباشر، وأخرى ذات شخصية قانونية مستقلة تؤول ملكيتها لنفسها تحت أشراف الحكومة. وهذه المؤسسات هي مؤسسة عالية، الخطوط الجوية الملكية الأردنية، مؤسسة النقل العام، الخط الحديدي الحجازي، مؤسسة سكة حديد العقبة، مؤسسة الموانئ، مؤسسة الإسكان، مؤسسة المناطق الحرة، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، المؤسسة الاستهلاكية المدنية، الشركة الأردنية لتسويق المنتوجات الزراعية، مؤسسة الإقراض الزراعي، سلطة المصادر الطبيعية، سلطة المياه والمجاري، سلطة الكهرباء الأردنية، بنك تنمية المدن

والريف، صندوق توفير البريد والمؤسسة الأردنية للاستثمار. فضلا عن أن الحكومة تشرف على ثمانية جامعات هي: الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنولوجيا، جامعة مؤته، جامعة آل البيت، الجامعة الهاشمية، جامعة البلقاء التطبيقية، وجامعة الحسين.

2- المساهمة في راس المال.

يسهم القطاع العام في رؤوس أموال العديد من الشركات المحلية. وتتولى المؤسسة الأردنية للاستثمار نشاط المساهمة في أسهم هذه الشركات نيابة عن الحكومة المركزية وبعض المؤسسات المستقلة.

وقد حظي قطاع الصناعة والتعدين بنصيب الأسد من استثمارات المؤسسة الأردنية للاستثمار، ومن ابرز الشركات التي تساهم بها المؤسسة في هذا القطاع، شركة مناجم الفوسفات وشركة البوتاس العربية، وشركة مصانع الأسمنت وشركة مصانع الزجاج الأردنية. فضلا عن مساهمة المؤسسة الأردنية للاستثمار في قطاع الخدمات حيث توزعت هذه الاستثمارات على عدة شركات في مجال البنوك والشركات المالية والفنادق والشركات السياحية وشركات الأعلام والإنشاءات. وتقوم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالاستثمار المباشر في أسهم العديد من الشركات المحلية. حيث تساهم في راس مال عدد كبير من الشركات الصناعية ومن أبرزها: شركة مناجم الفوسفات الأردنية، وشركة مصانع الأسمنت، وشركة مصفاة البترول، وشركة الغزل والنسيج. فضلا عن مساهمتها في قطاع الخدمات والتي تشمل البنوك التجارية، والشركات المالية، وشركات النقل، والأعلام، والتامين. كذلك فان المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تمتلك وتدير العديد من الفنادق، والاستراحات السياحية كفندق البتراء وفندق العقبة واستراحة البحر الميت ومنتزه دبين ومنتزه زي. (تقرير مؤسسة الضمان الاجتماعي).

والجدير بالذكر، أن هناك مشروعات مشتركة مع بعض الدول العربية في عدد من القطاعات تساهم في تشجيع الاستثمارات وزيادة حجم التجارة البينية. ومن ابرز هذه الشركات شركة البوتاس العربية، والشركة السورية الأردنية

الصناعية، والشركة العربية للتعدين، والشركة الأردنية العراقية للنقل البري، والشركة الأردنية السورية للنقل البري.

مما سبق يتضح الدور الذي لعبه القطاع العام إيجابيا أوسلبيا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ لجأت الحكومة إلى التخطيط الاقتصادي لتحقيق معدل النمو المطلوب ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية قدما إلى الأمام. واستطاع الاقتصاد الأردني أن يحقق معدل نموسنوي بلغ في المتوسط 5.9% خلال سنوات الخطة الثلاثية (1973-1975). ثم زاد المعدل إلى 12.1% خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى (1976-1980). واستمر الاقتصاد الأردني يحقق معدلات نمو إيجابية خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية (1981-1985) بلغ متوسطها 5.3% سنويا.

لكن التوسع في القطاع العام كان له تكاليفه، حيث تراكمت المديونية بسبب الاعتماد على الموارد الخارجية. إذ تبين أن كثيرا من المشروعات التي أقيمت كانت تعتمد على الحكومة في استمرارها. ولم تكن لدي تلك المشروعات القدرة على تمويل نفقاتها والمساهمة في خدمة أعباء الديون التي اقترضت الحكومة من اجل أقامتها. ولذلك بدأ الاقتصاد الأردني يعاني ظروفا صعبة بعيد منتصف الثمانينات أدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي. وهذا واضح من تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث بلغت نسبته 6.1% عام 1988 واستمرالتراجع في عامي 1989 و1990 بمعدل 2.5% و6% على الترتيب. (البنك المركزي، 1987-1990).

وقد تزامن ذلك مع تشوهات هيكلية تمثلت بتضخم العجز المالي وارتفاع أرقام المديونية وتراجع الاحتياطي من العملات الأجنبية وتدهور سعر صرف الدينار الأردني. حيث ساهمت هذه العوامل في إعاقة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمستويات المعيشة تراجعت، وجيوب الفقر توسعت، وفقدان الثقة بالاقتصاد زادت. لذلك لجأت الحكومة للاستعانة بصندوق النقد الدولي، وبدأت بجدولة ديونها الخارجية، واتجهت إلى تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي.

وفي مجال التنمية الاجتماعية حقق الأردن نقلة نوعية وكمية في مجال الخدمات الاجتماعية، أسهمت في تحسين مستويات المعيشة، وتفعيل مشاركة الإنسان

في العملية التنموية. بدليل الانتشار المتسارع للمدارس الحكومية في مختلف المناطق، والجامعات الحكومية، وزيادة عدد المراكز الصحية والمستشفيات.

والقطاع العام في الأردن يستوعب الجزء الأكبر من القوى العاملة بسبب توجه الحكومة إلى معالجة مشكلة البطالة بزيادة فرص العمل بغض النظر عن الجوانب السلبية لمثل هذا التوجه. وهذا يشكل تحديا لسعي الحكومة إلى خفض العجز المالي المزمن، حيث أن الرواتب والأجور من النفقات التي يصعب ضبطها، فضلا عن أن الحكومة المركزية تعاني من عجز مزمن في خزينة الدولة، والذي أصبح عنصرا رئيسا من عناصر الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني، مما اضطر الحكومة إلى الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية. وقد ساهم القطاع العام بأزمة المديونية الخارجية التي تفجرت عام 1988، عندما تجاوزت أعباء المديونية الخارجية قدرة الاقتصاد الوطني، وأدت إلى استنزاف الاحتياطات الأجنبية وانخفاض سعر صرف الدينار الأردني. وتوقفت الحكومة عن تسديد الالتزامات الخارجية. وقد بلغت المديونية الخارجية في نهاية عام 1991 حوالي 5.5 مليار دينار كانت حصة الحكومة المركزية منها ما نسبته 75% من الرصيد القائم. أما المديونية المحلية للحكومة المركزية فقد بلغت في عام 1991 (1021.4) مليون دينار.

وهكذا يتبين أن القطاع العام قد ساهم في نمو الاقتصاد وازدهاره من جهة، وإيصاله إلى الظروف الصعبة التي أثرت على نموه من جهة أخرى.

6.3. المعوقات التي تعترض نجاح المؤسسات العامة:

عانت بعض المؤسسات العامة من عجز مالي خطير. وتكبدت بعض الشركات المختلطة خسائر أصبحت عبئا على الاقتصاد وتعيق تقدم المسيرة التنموية. ولاشك أن هناك أسبابا تقف وراء ذلك. ويمكن إيجازها على النحو الآتي (العناني واخرون، 1988):

1- كثرة عدد الموظفين وسياسات التعيين.

تعاني مؤسسات عامة كثيرة من ازدياد عدد الموظفين نتيجة لعوامل اجتماعية وسياسة تحول دون تسريح بعض العاملين منها. ولذلك تحتفظ معظم المؤسسات العامة بأعداد كبيرة من العاملين لا تحتاج إليهم. في حين إنها تعاني من نقص الموظفين الفنيين اللازمين لأداء الأعمال الفعالة والمنتجة.

2- لوائح التسعير الحكومية.

من المشاكل الأخرى التي عانت منها المؤسسات العامة، تدخل الحكومة المركزية في شكل تسعير منتجات هذه الشركات على نحو لا يعكس التكلفة الحقيقية. وهذه المشكلة تنطبق على كل مؤسسة بما فيها سلطة المياه وسلطة الكهرباء، وتعرفة النقل على متن باصات مؤسسة النقل العام. والهدف من ذلك هو تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية كدعم الطبقة ذات الدخل المتدني والمتوسط.

3- ضعف نظم الرقابة والمتابعة.

تتسم نظم الرقابة المالية والإدارية في كثير من المؤسسات والشركات بأنها رقابة دورية وتقليدية وغير تقويمية. حيث تعاني المؤسسات العامة من عدم وجود أهداف واضحة ومعقولة لدى المسئولين عن أدارتها وعملياتها. وهذا يؤدي بدوره إلى غياب الاجراءات اللازمة لمراقبة الأداء.

4- ضعف نظام الحوافز.

لاتستطيع معظم المؤسسات العامة أن تستحدث حوافز تشجيعية لموظفيها. فالحافز المادي الوحيد في بعض المؤسسات يتمثل في منح كل موظف مرتب شهرين مرة واحدة في السنة. إذ أصبح هذا الحافز ممارسة ثابتة لهذه المؤسسات وليس مشروطا بالأداء. ولذلك فان مثل هذا الحافز ليس له اثر على كفاءة الموظفين، ومن ثم على كفاءة المؤسسة نفسها.

5- البيروقراطية والبطالة المقنعة:

البيروقراطية والروتين يلازمان جميع المؤسسات العامة. إذ أن نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة بالمؤسسات المستقلة لا تأخذ الكفاءة عمليا بعين

الاعتبار. فضلا عن وجود الأعداد الكبيرة من العاملين في مختلف الوظائف دون الحاجة الفعلية لهم. وتلعب الاعتبارات الاجتماعية والسياسية دورا اكبر في ذلك.

6- عدم كفاءة نظم المحاسبية.

أن الممارسات المحاسبية للمؤسسات العامة لا تقدم عادة (بصيغتها الواردة في نظمها المحاسبية) للإدارة صورة دقيقة عن الأداء المالي للمؤسسات. وتقوم الحكومة المركزية في معظم الأحوال بتوفير راس المال للمؤسسات. وذلك أما من مصادر محلية، أو أما من قروض أجنبية ميسرة. وفي كلتا الحالتين تقدر تكلفة راس المال بأقل من التكلفة الاسمية. وذلك لا يؤدي فحسب إلى تشويه الأرقام المتعلقة بأداء المؤسسات، وإنما أيضا إلى احتمال سوء توجيه الاستثمارات المقبلة.

7- الفساد والمحسوبية.

أن انتشار الفساد والمحسوبية أدى إلى غيـــاب الشفافية. (عدم الوضوح التام لكافة الاجراءات والقوانين والتشريعات)، وبالتالي وصول المؤسسات العامة إلى المراحل الحرجة التي وصلت إليها.

7.3. القطاع الخاص في الأردن:

يساهم القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للأردن بشكل ملموس. ومن ابرز القطاعات التي يساهم بها هي قطاع الخدمات، من خدمات بنكية ومالية وعقارية وتعليمية وصحية، إلى خدمات التامين والنقل والسياحة وتجارة الجملة والمفرق وغيرها. ويساهم كذلك في قطاع الصناعة والتعدين ويعد قطاع الزراعة من القطاعات الاقتصادية الأخرى التي يساهم فيها القطاع الخاص مساهمة واضحة.

8.3. المشكلات التي تواجه القطاع الخاص:

بالرغم من السعي الدائم للقطاع الخاص نحو توسيع مشاركته في النشاط الاقتصادي إلا انه يواجه العديد من المشاكل التي تحد من دوره في هذا المجال وفيما يلي استعراض لأبرز تلك المشكلات (الصمادي، 1993):

أ- مشكلة التمويل: يواجه القطاع الخاص صعوبة في توفير التمويل أللازم لخلق وإنجاح المشاريع الجديدة، بسبب طلب البنوك التجارية لضمانات كبيرة وفرضها أسعار فائدة تجارية لآجال قصيرة ومتوسطة. فضلا عن مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على التسهيلات الائتمانية عن طريق طرح أدوات الدين العام الداخلي. وهذا بحد ذاته يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج ويضع أعباء مالية كبيرة على المؤسسات الخاصة تتطلب الوفاء بسداد ديونها في فترة قصيرة وهذا يربك أدارتها ويزعزع موقفها المالي. ويؤدي إلى صعوبة الحصول على التمويل أللازم، وان وجد مثل هذا التمويل فبشروط صعبة جدا.

ب- صغر حجم السوق: يعد صغر حجم السوق من أهم المشكلات التي تواجه القطاع الخاص. ذلك أن محدودية الموارد تفرض على المشروعات استيراد جزء كبير من مدخلاتها. ويتطلب ذلك عملات صعبة، وإجراءات جمركية وإدارية تتطلب وقتا وجهدا قد تعرض هذه المشروعات إلى تقلبات الأسعار العالمية. وأن وجود السوق الكبير لمدخلات الإنتاج ومخرجاته من أهم العوامل اللازمة لتحقيق وفورات الحجم (Economies of Scale)، والتي تمتاز بحجم إنتاج كبير وانخفاض التكاليف، وما يتبع ذلك من قدرة على المنافسة.

ج- الإجراءات الحكومية: يعاني القطاع الخاص من الإجراءات الحكومية الروتينية اللازمة لإقامة المشروع. فتستلزم عملية إقامة أي مشروع صناعي أو زراعي أو خدمي، موافقة العديد من الجهات المتباعدة في موقعها والتي تسيطر البيروقراطية على أجهزتها. فضلا عن معاناة المشروعات الخاصة المحلية من الحصول على الإمتيازات الضريبية والإدارية التي تنص عليها قوانين تشجيع الاستثمار المتلاحقة.

د- ضعف روح المبادرة: ضعف روح المبادرة لدى الكثير من أرباب القطاع الخاص، والذين تعودوا أن يكونوا تابعين في نشاطاتهم واستثمارهم لسلوكيات الحكومة. مما يعني أن القطاع الخاص كان مكتفيا بما يجنيه من أرباح وفوائد جراء الإنفاق الحكومي المتزايد، فضلا عن إتسام كثيرا من النشاطات الخاصة

بنوع من الفردية، والسعي نحوالربح السريع اكثرمن اتسامها بالعمل الجماعي والبناء المؤسسي.

من خلال العرض السابق، يتضح أن هناك معوقات أعترضت نجاح المؤسسات العامة، فضلا عن الاعباء التجارية والاقتصادية المحمل بها القطاع العام. وان هناك مشكلات واجهت القطاع الخاص، ولذلك لابد من اعادة النظر في دور القطاع العام والبحث عن اسلوب تصحيح مسار وحداته الخاسرة، واعادة هيكلةالشركات الاخرى وخروج القطاع العام من المجالات التي يستطيع ان يؤديها القطاع الخاص بكفاءه أكثر، بحيث يكون الهدف النهائي هو تحقيق أقصى وأكفأ استخدام ممكن لموارد الاقتصاد النادرة.

لذا لابد من تطور القطاع الخاص الاردني وفسح المجال امامة ودعمه لياخذ دوره الصحيح والمرسوم ضمن التوجهات الاقتصادية للحكومة الاردنية باعتباره الاداة الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، سيما وأنه تتوفر لديه الحوافز الذاتية والمباشرة في القيام بعملية الانتاج بالطرق الاكثر كفاءة.

9.3.واقع ومبررات التخاصية في الأردن:

جاءت عملية التخاصية بوصفها جزءا من حزمة اقتصادية متكاملة تبنتها الحكومات الاردنية منذ بداية التسعينات في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والاعتماد على الذات في اعقاب الازمة الاقتصادية التي حلت بالاقتصاد الوطني. وفضلا عن المستجدات الاقتصادية العالمية في مجال العولمة وازدياد المنافسة، وإزالة الحواجز الجمركية والإدارية لتحرير التجارة العالمية، وتدفق رؤوس الأموال وثورة المعلومات والاتصالات، وضرورة الانفتاح الأردني على العالم سواء باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو التوجه نحو منظمة تجارة حره عربية، واختراق أسواق جديدة غير تقليدية، فضلا عن تحقيق أهداف اقتصادية متعددة بالمقاييس الاقتصادية الكلية والجزئية. وعملية التخاصية في الأردن املتها وفرضتها الدراسات والمسوحات التي أجريت على مشروعات القطاع العام والتي أكدت نتائجها على أن درجة كبيرة من عدم الكفاءة

الإدارية والتشغلية تسود مؤسسات وشركات القطاع العام. فضلا عن هدر المال العام، والترهل الإداري، وتدني الخدمات التي تقدمها، وارتفاع المديونية. في حين تحقق شركات القطاع الخاص عوائد ونتائج افضل وتولد فرص عمل افضل نظرا لارتفاع الكفاءة الإدارية والتشغيلية. وقد بدأت التخاصية تأخذ نصيبها من الإهتمام في الأردن منــذ بداية عام (1986) بعد الإتفاق مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بإنتهاج سياسة إقتصادية جديدة تهدف إلى الإصلاح الإقتصادي.

وعلية فان الدوافع والأسباب التي دعت الحكومات الأردنية للتوجه نحو التخاصية تختلف باختلاف حجم المؤسسة وقطاعها الاقتصادي ومركزها المالي وفيما يلي اهم الأسباب العامة التي قد تنطبق على اغلب المشروعات والمؤسسات الخــاضعة للتــخاصية التي دعــت إلى تبــني سيــاسية التخاصية في الأردن (القضاة، 1998).

1- فشل برامج إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية التي بدأت في بداية الثمانينات بمساعدة المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وغيره.
2- حدوث تغير وتطور في الفكر الاقتصادي اعطي اهمية كبرى لموضوع تغيير شكل الملكية في تحسين الأداء العام للشركات.
3- عدم قدرة الحكومة على التوسع في الاستثمار نتيجة للعجز الذي تعاني منه الموازنة العامة. وعدم قدرتها أيضا على مواكبة التكنولوجيا ومجاراة القطاع الخاص المحلي و الأجنبي في العملية الإنتاجية.
4- تخفيف العبء عن الموازنة وتخفيف مشكلة المديوينة الداخلية والخارجية عن طريق إيقاف الدعم والاستدانة، وكسرحلقة الاحتكار الذي تمارسه بعض المؤسسات العامة في بعض القطاعات، وزيادة حدة المنافسة التي من شأنها تخفيف الأسعار وتحسين النوعية.
5- إيقاف التدخل الحكومي في العملية الإنتاجية لانه ثبت أنها عائق كبير أمام الاستثمار والانتاجية.
6- حاجة الاردن لجلب عملات أجنبية لدعم ميزان المدفوعات عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

7- تدهور إداء المؤسسات العامة بشكل ملحوظ إداريا و مالياً وجوده.

8- ضرورة إعادة توزيع أدوار القطاعين الخاص والعام في الحياة الاقتصادية.

10.3. أساليب التخاصية في الأردن:

تنوعت الأساليب التي طالتها التخاصية في الأردن ومن خلال الواقع نجد انه تم العمل بالأساليب ألآتية:

1- اتفاقيات الأمتياز حيث تحصل بموجبها هيئة معينة على حق الامتياز ببيع منتج او خدمة للجمهور، كما هو في مؤسسة النقل العام.

2- عمليات تخاصية الإدارة لمشاريع ومؤسسات قائمة من خلال إبرام عقود التأجيــر (leasing contract). كما تم في مشروع حمامات ماعين ومياه ومجاري محافظة العاصمة.

3- العمليات التي يتولى فيها القطاع الخاص إقامة وادارة وتمويل بعض المشاريع الجديدة (أسلوب البناء– التشغيل–التحويلBOT). كما تم في سكة حديد العقبة وخط سكة الحديد الخفيف(عمان–الزرقاء)وسلطة المياه.

4- نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص كلياً أو جزئياً من خلال اسلوب الاكتتاب العام وذلك بعد استشارة بيوت الخبرة المتخصصة لتحديد القيمة الثابتة للسهم. كما تم في الملكية الاردنية.

5- بيع الاسهم في سوق عمان المالي، كما تم في بعض حالات البيع من محفظة المؤسسة الاردنية للاستثمار.

11.3. أهداف التخاصية في الأردن:

هناك العديد من الأهداف التي يمكن تحقيقها من برنامج التخاصية كما حددتها الاستراتيجية الوطنية للتخاصية في الأردن أهمها: (القضاة، 1999)

1- إعادة هيكلة المشروعات ورفع كفاءة أدائها وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية من خلال قوى السوق وإزالة الاختلالات والتشوهات الاقتصادية.

2- توسيع المشاركة الشعبية في الحياة الاقتصادية من خلال توسيع قاعدة الملكية وتعبئة المدخرات الخاصة وتوظيفها في استثمارات طويلة الآجل.

3- تدعيم المالية العامة من خلال توفير موارد مالية للموازنة العامة ووقف هدر المال العام المقدم على شكل دعم ومساعدات للمشروعات الخاسرة.

4- الحد من اللجوء الى الاقتراض الخارجي لغايات تغطية عجوزات المشاريع القائمة أو تمويل المشاريع الجديدة.

5- تطوير وتعميق السوق المالي المحلي وتوجيه المدخرات الخاصة نحو الاستثمارات طويلة الأمد.

6- تسهيل الحصول على التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة اللازمة للمنافسة في الأسواق العالمية والوصول إلى أسواق جديدة ومستقرة.

7- كسر احتكار القطاع العام وإشاعة جو من التنافس الهادف البناء والذي سيؤدي الى توفير الخدمات والمنتجات ورفع مستوى وجودة المنتجات وبشكل يشجع المواطن على دفع السعر العادل فيها.

8- استخدام المعايير التجارية والمالية السليمة في تطوير المشروعات.

9- إدخال مبادئ الإدارة الحديثة المتراكمة لدى القطاع الخاص إلى المشروعات المنوي خصخصتها.

10- زيادة اجتذاب الاستثمارات الخاصة إلى البنية الأساسية والمرافق العامة.

11- تفعيل قوى السوق لزيادة القدرة التنافسية الخارجية للاقتصاد الأردني.

12- تفرغ الحكومة لمهامها الأساسية ومعالجة اجندتها الاجتماعية في الصحة والتعليم ومكافحة الفقر والبطالة وتوفير المناخ الاستثماري الملائم الجاذب للاستثمارات الخارجية.

12.3. مرتكزات التخاصية ومقومات نجاحها في الاقتصاد الأردني:

استندت الحكومة الأردنية لإطلاق عملية التخاصية إلى عدة مرتكزات ومنطلقات لتوفير أسباب النجاح لعملية التخاصية وهي (القضاة، 1999):

1- تبني استراتيجية إعادة توزيع الأدوار بين المشاركين في النشاط الاقتصادي في إطار من الشراكة والتعاون والتكامل. بحيث تقوم الحكومة برسم الاستراتيجيات ووضع السياسات والأهداف للقطاعات الاقتصادية والإشراف

عليها. ويقوم القطاع الخاص بالاستثمار والتشغيل والإدارة للقطاعات الاقتصادية في حين تقوم الهيئات الرقابية بالترخيص للوحدات العاملة في القطاع المعني والرقابة والتنظيم والتسعير للخدمات والمحافظة على التنافسية ومتابعة توفر الخدمات ومستويات الجودة المطلوبة وبما يحفظ حقوق المنتج والمستهلك.

2- توفير الإطار التشريعي اللازم وذلك من أجل حل الاشكالات القانونية التي تعترض عملية التخاصية.

3- الإصلاح الاقتصادي، وذلك لمعالجة الاختلالات النقدية والمالية والمديونية العامة وميزان المدفوعات وحفزالاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحسين مستوى الأداء التشغيلي للمشروعات التي يتم خصخصتها.

4- توفير الإطار التنظيمي والمؤسسي لعملية التخاصية.

حيث تم تشكيل اللجنة الوزارية العليا للتخاصية لرسم السياسات العامة للتخاصية في خطوطها العريضة وإصدار القرارات فضلاً عن إشرافها ومتابعتها لعملية التخاصية برمتها. وكما تم إنشاء الوحدة التنفيذية للتخاصية كوحدة مستقلة وكذراع تنفيذي للحكومة لتنفيذ برنامج التخاصية. كما تم تشكيل لجنة توجيهية لكل قطاع أو مشروع يجرى خصخصتة تتولى مراقبة عملية التخاصية، وتسهيل الاتصال والتنسيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة وترفع توصياتها إلى اللجنة العليا للتخاصية.

5- الاستقرار السياسي، يتمتع الأردن باستقرار سياسي في المنطقة مما يساهم في إمكانية عملية التخاصية في الأردن (الصمادي، 1993).

6- وجود سوق عمان المالي، أن فعالية سوق الأوراق المالية مهمة في تحقيق سياسة التخاصية إذ أنه يسهل عملية بيع المؤسسات العامة وتوسيع قاعدة الملكية.

7- الدعم السياسي لعملية التخاصية والالتزام الحكومي المعلن على مختلف الصعد الرسمية، وذلك من خلال التزام الحكومة ببرنامج التخاصية، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإنجاحها.

8- بيان الدوافع والاهداف للراي العام، أن اطلاع الرأي العام على مبررات وأهداف التخاصية من خلال وسائل الأعلام والاتصالات المختلفة كالدوريات والصحف والإذاعة والتلفزيون والمحاضرات واللقاءات في الجامعات والمعاهد والنوادي ومختلف المؤسسات يساعد إلى حد كبير في إنجاح عملية التخاصية إذ أن ذلك يميز هذه العملية بالشفافية وتجنيب الدولة المواجهه مع أية جهات معارضة.

9- تهيئة الأجواء المناسبة للاستثمار،من خلال سن التشريعات وإزالة العقبات أمام المستثمرين واستقرار القوانين من اجل إنجاح عملية التخاصية.

10- إنشاء شبكة أمان اجتماعية، وذلك لتخفيف بعض الآثار الجانبية للتخاصية كمعالجة أوضاع الموظفين وبيعهم حصصاً في المشروعات التي يجري خصخصتها بدعم معقول وكذلك معالجة ارتفاع ثمن الخدمات.

13.3. مسيرة التخاصية في الأردن:

نظراً لأهمية عملية التخاصية في الأردن وبهدف توفر الإطار التشريعي الملائم، فقد تم خلال عام 2000 إصدار قانون التخاصية رقم (25) لسنة 2000، حيث تضمن القانون أحكاما واضحة تنظم عملية التخاصية وتتيح تنفيذها، كما وفر القواعد اللازمة لإضفاء الشفافية والوضوح على إجراءات تنفيذ عمليات التخاصية ضمن آليات تخضع لرقابة حكومية.

وبدأت عملية التخاصية للمؤسسات والشركات الحكومية في الاردن عام 1996 وفيما يلي إيجازا لأهم المراحل التي مرت بها:

أ- ملكية الحكومة في الشركات المساهمة العامة(محفظة أسهم المؤسسة الأردنية للاستثمار) بلغت مساهمة الحكومة في الشركات المساهمة العامة حوالي 15% عند بدء عملية التخاصية وانخفضت إلى ما دون الـ 6% بعد قيام الحكومة ببيع مساهمتها في معظم هذه الشركات، وتتركز معظم ملكية الحكومة في الوقت الحالي في شركة البوتاس العربية، ومناجم الفوسفات، ومصانع الأسمنت ومصفاة البترول الأردنية، وفيما يلي أهم ما قامت الحكومة بتنفيذه في هذا المجال:

1- بيع 87% من أسهم شركة الفنادق والسياحة الأردنية إلى شركة زارة للاستثمار خلال عام 1995.

2- بيع كامل ملكيتها في عدد محدود من الشركات المساهمة خلال عامي1996-1997 (الورق والكرتون الأردنية، التبغ والسجائر الأردنية).

3- بيع 33% من أسهم شركة الأسمنت الأردينية لشركة Lafarge الفرنسية خلال عام 1998.

4- بيع 8% من أسهم شركة الأسمنت الأردنية إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي.

5- بيع كامل ملكيتها في عدد كبير من الشركات المساهمة خلال عام 1999 (بنك الاسكان، بنك القاهرة عمان، بنك الصادرات والتمويل، الألبان الأردنية البتراء للنقل، الإنتاج، الكهرباء الأردنية، الخزف الأردنية والأجواخ الأردنية والدباغة الأردنية).

6- بيع أسهمها خلال العام2000 في عدد من الشركات المساهمةالعامة (الدولية للفنادق، الأردنية لتجهيز الدواجن).

7- قامت الحكومة خلال عام 2001 ببيع مساهمتها في بعض الشركات المساهمةالعامة(مصانع الورق والكرتون، المؤسسة الصحفية الأردنية الرأي).

8- قامت الحكومة ببيع كامل حصتها خلال عام 2002 في شركة الخطوط البحرية الوطنية.

ب- مؤسسة النقل العام.

تم تقسيم خطوط المؤسسة إلى أربعة وحدات امتياز ووقعت عقود لمدة عشرة أعوام مع ثلاث شركات محلية لتشغيل حافلات على خطوط داخل أمانة عمان الكبرى، وتم تشغيل 165 حافلة حديثة على هذه الخطوط لخدمة المواطنين.

ج- الشركة الأردنية للسياحة والمياه المعدنية /حمامات ماعين.

تـم في شهر نيسان عـام 1999 توقيع عقد إيجـار لمنتجع حمامات ماعين لمدة 30عاماً بين الشركة وائتلاف اكور/ غندور، يقوم الائتلاف بموجب هذا

العقد بتحديث مرافق المنتج وجعله نقطة جذب للسياحة العلاجية كما ويقوم الائتلاف بدفع نسبة من صافي دخل المنتجع طيلة مدة العقد.

د- الاتصالات الأردنية.

تم في 2000/1/18 بيع 40% من إجمالي اسهم الشركة إلى شركة Telecom France، وقد بلغ صافي حصيلة البيع بعد خصم المصاريف المباشرة مبلغ (337731) ثلاثمائة وسبعة وثلاثون مليونا وسبعماية وواحد وثلاثون الف دينار اردني، وبتاريخ 2000/2/29، تم بيع 8% من اسهم الشركة الى المؤسسة العامه للضمان الاجتماعي بمبلغ (72140) اثنان وسبعين مليونا ومائة واربعون الف دينار، ثم تم إنشاء شركة هواتف خلوية موبايلكم مملوكة بالكامل لشركة الاتصالات الأردنية، بدأت العمل عام2000. وفي 2002/2/27 تم بيع 10.5% من اسهم الحكومة في شركة الاتصالات الاردنية من خلال عملية الطرح العام، وقد بلغ صافي حصيلة البيع مبلغ (58146) ثمانية وخمسون مليونا وماية وستة واربعون الف دينار اردني. وبذلك فان مجموع عوائد بيـــع جزءمن حصةالحكومةفي شركةالاتصالات الاردنية قد بلغ (468017) اربعمائة وثمانية وستون مليونا وسبعة عشر الف دينار.

هـــ مؤسسة سكة حديد العقبة.

وقع عقد إيجار لمدة 25 سنه مع ائتلاف شركات أمريكية وشركة قعوار الأردنية. وتقوم الشركات بموجبه بتحديث وصيانة وتوسعة وتشغيل سكة حديد العقبة بالاضافة الى إنشاء خطين سكة حديدين (خط الشيديه وخط وادي 2) بطول 40 كم لتسهيل عمليات تصدير الفوسفات.

و- سلطة المياه.

تم في شهر نيسان عام 1999 توقيع عقد مع شركة lyonnaise des eaux لإدارة شبكة المياه في منطقة عمان الكبرى. وبعد ذلك وقع عقد للحصول على قرض من البنك الدولي بقيمة (55) مليون دولار أمريكي لصيانة شبكة المياه في منطقة عمان الكبرى.

ز- الملكية الأردنية.

الغي قانون مؤسسة عالية/الملكية الأردنية وتحويلها إلى شركة مملوكة للحكومة بالكامل. وتم فصل النشاطات المساندة كالسوق الحرة، والتزويد، وصيانة الطائرات، والتدريب، وترميم المحركات عن النشاط الرئيسي (الطيران). وتم تسجيل هذه الوحدات كشركات مستقلة مملوكة بالكامل للحكومة، وبيعت كل من شركة الأسواق الحرة للمطارات لشركة الديسا الأسبانية بمبلغ (60) مليون دولار، وشركة مركز التدريب لشركة Safety international Boeing Flight. وتم نقل كامل حصة الملكية الأردنية في كل من شركة عالية للضيافة وفندق عالية والرويال تورز إلى شركة الملكية الأردنية الاستثمارية.

ح- قطاع الكهرباء.

حولت سلطة الكهرباء إلى شركة الكهرباء الوطنية الحكومية المملوكة بالكامل للحكومة وتم فصل أنشطة شركة الكهرباء الوطنية إلى ثلاث شركات للتوليد والتوزيع والنقل وعينت شركة فختنر الألمانية الاستشارية للمساعدة في فصل الشركات.

ط- قطاع البريد.

بعد موافقة مجلس الوزراء على استراتيجية خصخصه قطاع البريد وافق المجلس الاقتصادي الاستشاري عام 2001 على استراتيجية خصخصه قطاع البريد والتي ترتكز على فصل قطاع البريد لوزارة البريد والاتصالات وتحويل إدارة البريد إلى شركة مساهمة مملوكة للحكومة وفتح قطاع البريد للمنافسة والاستثمار من قبل القطاع الخاص وانشاء هيئة تنظيم لقطاع البريد تحت مظلة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.

ي- مشروعات التموين (وزارة التموين سابقاً).

أسست شركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل للحكومة وتضم هذه الشركة مشروعات وزارة التموين سابقاً (المطحنة، الصوامع، المستودعات العادية والمبردة). وسيتم تعيين ائتلاف استشاري فني وقانوني وإداري ومالي يتولى

القيام بإعادة تقييم موجودات الشركة واختيار الأسلوب الأمثل لخصخصتها وتقديم الدعم للسير في إجراءات الخصخصة وفق الأسلوب المعتمد.

ك- قطاع التعدين.

تم فصل نشاط الحفر في شركة البترول الوطنية عن نشاطات الاستكشاف والإنتاج والتسويق. وجرى تأسيس شركة منفصلة للحفر باسم شركة البتراء للحفر تمهيداً لتخاصيتها.

ل- ميناء العقبة.

شكلت لجنة توجيهية برئاسة رئيس مجلس مفوضي هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة للإشراف على إعداد الدراسات ووضع استراتيجية التخاصية وتنفيذها. وتشكيل فريق عمل لمتابعة إجراءات التنفيذ. وتعيين ائتلاف استشاري مالي وقانوني وفني وإداري بحيث يقوم بتقديم الخبرة والعون اللازمة لاستكمال الإصلاحات الشاملة والسريعة التي تقوم بها مؤسسة الموانئ، ودراسة افضل البدائل المجدية لخصخصة الميناء استناد إلى الدراسات الفنية ودراسات الجدوى ورفعها إلى اللجنة لدراستها وعرضهاعلى مجلس الوزراء واعتماد الأسلوب المعتمد لخصخصته والسير بإجراءاته وإنجازها.

م- شركة مناجم الفوسفات الأردنية.

وافق المجلس الاقتصادي الاستشاري بتاريخ 2001/1/10 على استراتيجية خصخصه الشركة والتي تركز على إعادة هيكلة الشركة من الناحية التنظيمة والإدارية والمالية والفنية، والتركيز على إنتاج الفوسفات عالي النسبة، ودعم خطط زيادة الصادرات وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع، وفصل نفقات الأنشطة المختلفة للشركة لتحديد عبء كل منها وطرق العلاج، وفصل وحدة الأسمدة عن شركة الفوسفات وتحويلها إلى شركة تمهيداً لخصخصتها، وتبني افضل بدائل الخصخصة التي تعزز القدرة التنافسية للشركة ومما يذكر بأن ملكية الحكومة في الشركة تبلغ 41.4%.

ن- شركة البوتاس العربية.

وافق المجلس الاقتصادي والاستشاري على استراتيجية خصخصه شركة البوتاس العربية، والتي تركز على فصل أنشطة الشركـــة عن النشاطات المكملة (النقل، الإسكان الخدمات الطبية وغيرها). وإتاحة المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيها، وتبني افضل بدائل الخصخصة التي تهدف إلى تنفيذ الخطط التوسعية للشركة وتحسين مستوي الخدمةالمقدمه وتعزيز كفاءة الشركة وقدرتها التنافسية ومما يذكر بأن ملكية الحكومة في الشركة تبلغ 52.9%.

14.3. مدى انطباق الإنجازات التي تمت خلال تنفيذ رحلة التخاصية مع الأهداف الاقتصادية:

فيما يلي مراجعة شاملة لما تحقق من الأهداف الموضوعة لعملية التخاصية ومقارنة النتائج بالأهداف(النابلسي، 1999).

1- رفع كفاءة المشروعات وزيادة إنتاجيتها وقدرتها التنافسية.

أدى فتح عدة قطاعات اقتصادية أمام شراكة القطاع الخاص تحقيق رفع كفاءة هذه المشروعات، وبشكل خاص في قطاعات الاتصالات والأسمنت والنقل العام والمياه. ففي قطاع الاتصالات زاد معدل انتشار الخدمة وانشيء 32 شركة جديدة تقدم مختلف خدمات الاتصالات، وكسر الاحتكار وتحقيق المنافسة حيث تقوم شركتا فاست لينك وموبايلكوم بالتنافس لتقديم الخدمة الأفضل للمواطن. وتقليص مدة الانتظار إلى رقم قياسي. كما تم خلق مـــا يربوا علــــى (7500) فرصة عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة في هذا القطاع. وفي قطاع الأسمنت تم إنتاج وطرح أنواع جديدة ومتطورة في الأسواق كما تم رفع كفاءتها الإدارية وزيادة إنتاجيتها وقدرتها التنافسية وبالتالي ربحيتها التي ارتفعت بنسبة 43% في النصف الأول من عام 2002 مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2001، وزيادة الصادرات بنسبة 46% في العام 2001 مقارنةمع العام 2000. وفي قطاع النقل العام تم إدخـــال أسطول جديـــد من الحافـــلات (160حافلة) كما تم الالتزام بجودة الخدمة وبترددات منتظمة على الخطوط القائمة والجديدة التي تم

أضافتها، مما أدى إلى زيادة عدد مستخدمي القطاع من 50 إلى 120 ألف راكب يومياً. اما قطاع المياه في منطقة عمان الكبرى فقد تم تخفيض نسبة الفاقد من المياه بنسبة 8% كما يتم تطوير وتحديث الشبكة.

2- حفز الإدخارات المحلية وجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والعربية والأجنبية.

ساهم برنامج التخاصية الأردني في دعم احتياطي المملكة من العملات الأجنبية في البنك المركزي، كما أدى البرنامج إلى وضع المملكة على خارطة الاستثمارات العالمية والعربية حيث توزعت المشروعات المنجزة على مستثمرين من القطاع الخاص المحلي بالائتلاف مع مستثمرين:

1- فرنسي (لافارج/الأسمنت، وفرانس تيليكوم/الاتصالات، سويس لونيز ديزو /مياه عمان الكبرى، أكور/ حمامات ماعين).

2- بريطاني: ألفا / شركة تزويد وتموين الطائرات.

3- إسباني: الدياسا / شركة الأسواق الحرة في المطارات.

4- مستثمرون محليون وعرب : أسهم شركة الاتصالات الأردنية من خلال العرض العام خلال شهر تشرين الأول من عام 2002، النقل العام في منطقة عمان الكبرى، شركات تابعة لمحفظة المؤسسة الأردنية للاستثمار.

أما بالنسبة للاستثمارات فقد رافق إنجاز خصخصة بعض القطاعات استثمارات استخدمت إما لتطوير أو تحديث المشروعات، حيث جاءت كما في الجدول (1).

3- تخفيف العبء المالي ووقف هدر المال العام.

نعكس تخفيف العبء الاستثماري على الحكومة وقيام القطاع الخاص بجزء من هذه الاستثمارات لا سيما في المشاريع التي تمت خصخصتها بتراجع نسبة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي خلال سنوات عمل برنامج التخاصية حيث تراجعت هذه النسبة من 38.5% في العام 1996 إلى 33.9% في العام 2000 و26.2% في العام 2001. وحقق تنفيذ برنامج التخاصية الأردني عوائد مالية قاربت المليار دولار. كما توقف هدر المال العام الذي كان يذهب لسداد خسائر عجوزات بعض المشروعات مثل النقل العام وحمامات ماعين وشركة الأخشاب، ومشروعات الملكية الأردنية.

جدول رقم (1)

الاستثمارات التي رافقت انجاز التخاصية حتى نهاية عام 2002

الرقم	القطاع/المشروع	مليون دولار أمريكي	ملاحظات
1	قطاع الاتصالات	اكثر من 350	موبايلكوم، تطوير شبكة معان والكرك، تراسل المعطيات، نظام الفوترة، نظام المعلوماتية، استثمارات القطاع الخاص .
2	النقل العام	17	شراء حافلات جديدة
3	حمامات ماعين	3 إلى 5	تحسين وتطوير الموقع
4	سلطة المياه/ليما	55	قرض من البنك الدولي لتطوير شبكة عمان
5	فندق الأردن	47	تطوير وتوسيع الفندق
6	الأسواق الحرة في المطارات	3	تحديث مرافق الأسواق من قبل المستثمر
7	منطقة تنقية الخربةالسمراء	153	بناء وتشغيل وصيانة المحطة

*المصدر-تقارير الهيئة التنفيذية للتخاصية

أما بالنسبة لمساهمة التخاصية في تخفيف المديونية الخارجية وعبء خدمة الدين على الموازنة العامة فقد تم استخدام جزء من عوائد التخاصية لشراء بعض الديون المترتبة على الحكومة للاستفادة من خصم هذه الديون أو لتسديدها عن طريق المبادلة، أو أي أسلوب آخر، فضلا عن سداد بعض الديون المحلية المترتبة على الحكومة الأردنية.

ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الاسمية لعام 2000 لتصبح 67.2% مقابل 63.2% في العام 1997 وبالتالي تراجعت مساهمة القطاع العام إلى 32.8% مقابل 36.8% في الفترة ذاتها. وباستثناء منتجوالخدمات الحكوميةالعام، تراجعت نسبة مساهمة القطاع العام من 20.9% في عام 1997 إلى 15.8% في عام2000.

4- توسيع سوق رأس المال المحلي.

قامت الحكومة ببيع حصصها في الشركات المساهمة العامة مما يوسع قاعدة التداول في سوق عمان المالي، حيث تم بيع 10.5% من أسهم شركة الاتصـــالات (26 مليون سهم) مقابل 61.6 مليون دينار أردني من خلال الاكتتاب العام والخاص في الداخل والخارج. وتم إدراج اسهم شركة الاتصالات في سوق عمان المالي عام 2002. مما أدى إلى ارتفاع القيمة السوقية لبورصة عمان بمبلغ 575 مليون دينار.

5- تسهيل الحصول على التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة.

وذلك من خلال إدخال الشريك الاستراتيجي في بعض القطاعات والذي أدى إلى تسهيل نقل المعرفة والمهارات الحديثة والمتطورة وتدريب الموارد البشرية العاملة في القطاعات التي تمت تخاصيتها، مما انعكس ذلك على رفع رفاهية المواطن من خلال تقديم خدمات حديثة ومتطورة.

15.3 عوائد التخاصية واستخداماتها:

إنشيء صندوق خاص يسمى (صندوق عوائد التخاصية) تودع فيه جميع عوائد التخاصيـــة، ويتولى مجلس التخاصيـــة الإشراف على هـــذا الصنـــدوق (نشرة مالية الحكومة، 2002).

وتشمل الأغراض التي تستخدم فيها عوائد التخاصية سداد الديون التي تتحملها الحكومة، والمترتبة على المؤسسات أو المشروعات التي تتم إعادة هيكلتها وإجراء التخاصية عليها. وتغطية النفقات المترتبة على ذلك، وشراء الديون أو لتسديدها عن طريق المبادلة أو أي طريقة أخرى، فضلا عن الاستثمار في الأصول المالية، وتمويل النشاطات الاقتصادية والاستثمارات الجديدة في قطاعات البنية التحتية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المجدي، والتي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة على أن تندرج في قانون الموازنة العامة.

كما تتمثل هذه الأغراض أيضا بإعادة تأهيل وتدريب العاملين في المؤسسات والهيئات التي تتم إعادة هيكلتها أو تخاصيتها وتسوية حقوقهم المالية المترتبة تجاه

هذه الجهات وشراء سنوات خدمة للموظفين في المؤسسات التي تتم خصخصتها والذين سيتم إخضاعهم لقانون الضمان الاجتماعي.

وتستخدم عوائد التخاصية على نحو أساسي في شراء الدين العام وتمويل الاستثمارات والإنفاق على المشروعات الاجتماعية، وبلغ إجمالي المبالغ التي تم أنفاقها من المبلغ المتبقي من عوائد تخاصية شركة الأسمنت والاتصالات والملكية الأردنية (249) مائتين وتسع وأربعين مليون دينار أردني حتى نهاية كانون أول 2001، وكما يلي:

1- استخدامات عوائد تخاصية شركة الاتصالات الأردنية.

بناءً على قرار مجلس الوزراء فقد تم صرف حوالي (214837) مائتين وأربعة عشر مليوناً وثمانماية وسبعة وثلاثون ألف دينار أردني من صافي عوائد شركة الاتصالات، حيث تم شــراء ومبادلــة ديــون بقيــمة إجمالية بلغــت (111827) مائة وواحد عشر مليوناً وثمانماية وسبعة وعشرين ألف دينار منها (30713) ثلاثون مليونا وسبعماية وثلاثة عشرالف دينار مبادلة الديون الفرنسية. والمبلغ المتبقي والبالغ (81114000) دينار يمثل صافي ما تم أنفاقه على شراء سندات برداي (briday)، وهي سندات اجنبيه، وشراء ديون بريطانية. كما تم في عام 2002 استخدام مبــلغ (40) اربعين مليون دينار لتمويل بعض المشاريع المدرجة ضمن برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي.

وقد بلغت قيمة الاستخدامات الأخرى من حساب عوائد تخاصية شركة الاتصالات خلال عام 2000 وحتى نهاية 2002 حوالي (63010) ثلاثة وستين مليونا وعشرة الاف دينار، انفق منها مبلغ (2832) مليونان وثمانماية واثنان وثلاثون الف دينار قيمة مساهمة الحكومة في صندوق الاردن الاستثماري، وعلى المشاريع التنمويةحوالي (57923) سبعة وخمسين مليونا دينار وتسعمــاية وثلاثة وعشرين ألف دينار منهــا، (20) عشرين مليون ديناراً أنفقت خلال عام 2000 ومبلغ (37923) سبعة وثلاثين مليونا وتسعماية وثلاثة

وعشرينن ألف دينار أنفقت منها خلال عام 2001 وكما هو مبين في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

استخدامات عوائد تخاصية شركة الاتصالات الاردنية

المشروع	مخصص عام 2001/2000	مصروف عام 2000	مصروف عام 2001	المجموع (ألف دينار)
مياه اللجون والكوردور	20656	1830	18826	20656
مراكز الجمركية /العقبة	8797	3580	5220	8797
الطرق القروية والزراعية	11630	6240	5390	11630
مستشفى الملك المؤسس عبدالله الاول	3850	1350	2500	3850
مستشفى الجامعة الأردنية	2000	2000	-	2000
جامعة الحسين بن طلال	5000	5000	-	5000
شراء عقارات للدوائر الحكومية	1100	-	1100	1100
مشروع مياه اللجون/المرحلة الثالثة	6000	-	3110	2890
مشاريع الصرف الصحي	2000	-	2000	2000
المجموع	61033	20000	38143	57923

المصدر: نشرة مالية الحكومة، وزارة الماليه، العدد12، المجلد الرابع، 2003.

2- استخدامات عوائد تخاصية شركة الأسمنت الأردنية:

تم صرف ما مجموعه 30503 ثلاثين مليوناً وخمسماية وثلاثة آلاف دينار لتوفير السكن الملائم لمنتسبي القوات المسلحة الأردنية وموظفي وزارة التربية والتعليم، وغيرها وكما هو مبين في الجدول رقم(3).

جدول(3)

عوائد تخاصية شركة الاسمنت واستخداماتها حتى نهاية عام 2002

البيان	عوائد (ألف دينار)	استخدامات(ألف دينار)
عوائد تخاصية شركة الأسمنت	79825	
قرض لصناديق الإسكان العسكري		10000
قرض لصندوق إسكان المعلمين		10000
شراء مستشفى المفرق التخصصي		4993
قرض المؤسسة لإسكان والتطوير الحضري		5510
المجموع	79825	30503

المصدر: الهيئة التنفيذية للتخاصية.

نشرة مالية الحكومة، كانون ثاني، 2002/ وزارة المالية.

كما تم تخصيص مبلغ (50) مليون دينار اردني، تستخدم فوائده لغايات برنامج دعم التمويل الاسكاني لموظفي الدولة من خلال قروض تمنح لموظفي الدولة بفوائد ميسره وفترة سداد طويله،والذي يجري العمل به حاليا، حيث بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج حتى نهاية عام 2002 حوالي (1434)مستفيد.

3- استخدامات عوائد تخاصية الملكية الأردنية:

تم استخدام هذه العوائد في تسديد قروض الملكية الأردنية تجاه البنوك المحلية. بالإضافة إلى الالتزامات تجاه مؤسسة الضمان الاجتماعي، وصندوق ادخار الموظفين، حيث بلغت قيمة ماتم تسديده لهذه الغاية مبلـــغ (105425) مائة وخمسة ملايين واربعماية وخمسة وعشرون الف دينار منها، (3618) مليون دينار من قيمةعوائد بيع الوحدات الاستثمارية التابعة للملكية الاردنية (41807) مليون دينار من خلال اصدار سندات للملكية الاردنية. وكما هو مبين في الجـــدول رقم (4)

جدول رقم(4)

عوائد واستخدامات تخاصية الملكية الاردنية

البيان	عوائد (ألف دينار)	استخدامات (ألف دينار)
عوائد شركة الأسواق الحرة	42554	--
جزء من عائدات بيع فندق عالية	1580	--
80% من عوائد الشركة الأردنيةلتموين الطائرات	14174	--
بيع اسهم الملكية في شركة sita الاتصالات	5310	--
تسديد قرض بنك الإسكان	--	21449
تسديد قرض المؤسسة العربية المصرفية	--	984
تسديد قرض صندوق الادخار والضمان الاجتماعي	--	18721
تسديد جزء من فوائد البنك العربي	--	2980
المجموع	63618	44134

المصدر: الهيئة التنفيذية للتخاصية.

في ضوء مصادر واستخدامات عوائد التخاصية المشار اليهااعلاه يصبح، الموقف المالي الاجمالي لحساب عوائد التخاصية حتى 2002/12/31، على النحو الاتي:

جدول رقم (5)

الموقف المالي لعوائد التخاصية حتى نهايةعام 2002

البيان	بالاف الدنانير
عوائد التخاصية	615410
الاستخدامات ---	308958
الرصيد قبل التخصيص	306452
صافي إصدارات سندات الملكية الاردنية وغيرها	48570
المبالغ المستخدمة من السندات لتسديد جزء من قروض و فوائد قروض الملكية الاردنية	41807
المجموع	31325
المبلغ المخصص لدعم التمويل الاسكاني	50000
الرصيد	263215

المصدر: نشرة مالية الحكومة، المجلد الرابع، العدد، 12 كانون ثاني، 2003

16.3. نشأة سوق رأس المال في الأردن:

ان السوق المالية المنظمة والفعالة تعد من الركائز الأساسية للتقدم الاقتصادي في أية دولة من دول العالم. فهي تمثل حلقة الوصل بين عرض الأموال والطلب عليها، وبالتالي تسهيل تدفق الأموال من المدخرين إلى المستثمرين.

يعد إنشاء سوق عمان المالي من الخطوات البارزة في مسار تطوير القطاع المالي في الأردن. وذلك بهدف تحقيق استغلال أفضل للموارد المالية المتاحة.

ومن خلال تتبع سوق رأس المال في الأردن يمكن التمييز بين مرحلتين مرت بهما هذه السوق وهما:

المرحلة الأولى: وهي مرحلةالسوق غيرالمنظم وتعود بداياتها إلى فترة الثلاثينات من القرن الماضي وحتى إنشاء سوق عمان المالي في أواخر السبعينات. حيث كان يتم تداول أسهم العديد من الشركات المساهمة العامة التي تم تأسيسها في ذلك الحين

ويهدف الى رفع كفاءة وسرعة التعامل بالأوراق المالية في إطارمن الشفافية والأمان. علاوة على إعطاء مرونة كبيرة ومعلومات متنوعة للوسطاء لتمكينهم من معرفة أوضاع الشركات المتداولة بشكل واضح، فقد تم البدء بتطبيق (التداول الإلكتروني) في البورصة اعتباراً من شهر آذار 2000، والذي تم بموجبه إلغاء كافة التعاملات اليدوية سواء المتعلقة بالأسهم أوالسندات أوصناديق الاستثمار. كما تم تطبيق نظام التداول عن بعد بهدف تسهيل التداول ورفع كفاءة الوسطاء العاملين في البورصة، فضلاً عن إعطاء المزيد من المرونة والسهولة لعمليات التداول. وبهذا فقد اصبح بإمكان الوسطاء المرخصين تداول الأوراق المالية المدرجة من أماكن تواجدهم دون الحاجة إلى التواجد داخل قاعة التداول الإلكتروني.

وقد تم تشغيل نظام شبكة المعلومات الداخلية بالبورصة وربط جميع شركات الوساطة العاملة في البورصة وموظفي البورصة مع هذه الشبكة لتوفير المعلومات والتراسل ما بين البورصة والوسطاء والموظفين. كما أنشأت البورصة موقعاً خاصاً لها على شبكة الانترنت بغرض ايصال المعلومات الضرورية للمستثمرين والمهتمين اينما كان تواجدهم. وانسجاماً مع التطورات المتلاحقة التي حققها الاقتصاد الأردني خلال العقود الماضية والدور الايجابي الذي لعبته السوق في حشد وتوفير التمويل اللازم لمختلف الأنشطة الاقتصادية فقد شهدت السوق نمواً كبيراً في انشطتها.

حيث ارتفع عدد الأسهم المتداوله من (191.1) مليون سهم عام 1997 إلى (340.6) مليون سهم عام 2001 في بورصة عمان. وكذلك ارتفع حجم التداول من (355.2) مليون دينار عام 1997 إلى (668.7) مليون دينار عام 2001.

18.3. هيكل سوق المال في الأردن:

ينقسم سوق المال في الأردن إلى قسمين:

أ- سوق النقد: وهو مجال تداول الأوراق قصيرة الآجل أي التي لا تتجاوز سنة وتتمثل مؤسساته في (البنك المركزي، البنوك التجارية، البنوك غير التجارية).

ب- سوق رأس المال: وهو مجال التعامل في الأوراق المالية متوسطة وطويلة الآجل. وينقسم سوق رأس المال إلى سوقين همّا:

1- السوق الأولية (سوق الأصدار):

وهي السوق المختصة بالإصدارات الأولية الجديدة. وتشمل هذه الإصدارات الأسهم والسندات للشركات القائمة وحديثة التأسيس. بالإضافة الى الاصدارات الجديده من الجهات الحكومية والمؤسسات العامة وذلك من خلال الاكتتاب العام أو الخاص. ويتم تسعير هذه الإصدارات، من خلال لجنة خاصة تسمى لجنة الإصدارات. تضم في عضويتها قطاعات اقتصادية مختلفة من ضمنها سوق عمان المالي.

2- السوق الثانوية (سوق التداول):

ويتم التعامل فيها بالأوراق المالية بعد اصدارها. وتنقسم السوق الثانوية إلى اربعة أسواق فرعية وهي:

أ- **السوق الموازية:** تتيح السوق الموازية الفرصة أمام الشركات حديثة التأسيس للتداول بأسهمها بشكل منتظم وعادل إلى أن تحقق هذه الشركات شروط الإدارج في السوق النظامية. وبذلك توفر هذه السوق السيولة اللازمة لإسهم هذه الشركات، أو يمكن اعتبارها على أنها سوق تحضيرية وتمهيدية للشركات المساهمة العامة التي تسعى للادراج على لوائح السوق النظامية. أن أنظمة التداول في هذه السوق مشابهة لتلك المطبقة في السوق النظامية. اما شروط الادراج فيها فهي اقل شدة من تلك الشروط في السوق النظامية، وان كانت توفر نفس درجة الحماية للمستثمرين.

تأسست السوق الموازية في عام 1982، وذلك نظراً لزيادة الطلب على الأسهم في تلك الفترة، والتي تمثلت بارتفاع أحجام التداول وعدد الأسهم المتداولة في السوق النظامية. الامر الـذي أدى إلى ظـهور اختـلالات توازنية بين كمية الأسهم المعروضة والطلب عليها.

ب- **السوق النظامية.**

معظم الشركات المدرجة على لوائح سوق عمان المالي يتم التداول بأسهمها من خلال السوق النظامية.

ج- سوق السندات.

السندات المتداولة في سوق عمان المالي تشمل سندات التنمية واسناد القروض، هذا بالإضافة إلى سندات وأذونات الخزينة ويتراوح تاريخ الاستحقاق لهذه السندات من ثلاثة أشهر إلى عشر سنوات.

د- التحويلات خارج قاعة التداول.

تتكون التحويلات خارج القاعة من التحويلات العائلية من الدرجة الأولى حتى الثالثة. والتحويلات الأردنية وتحويلات خارج المملكة فضلا عن تحويلات الشركات غير المدرجة وتتم التعاملات عادة من خلال الدائرة القانونية.

19.3. دور السوق الاولية لراس المال في تمويل المنشأت الاردنية:

تؤدي السوق الاولية لراس المال دورا مركزيا في التمويل اللازم للمنشات والمشاريع على اختلاف انواعها. فقد تزايد التوجة نحو الاستفادة من خدمات التمويل التي تقدمها هذة السوق. وتقوم المنشات بالتمييز بين أداتين رئسيتين لتمويل انشطتها وعملياتها عند لجوئها الى السوق الاولية لراس المال. الاداة الاولى، الاسهم العادية والتي تعبر بدورها عن حقوق الملكية. اما الاداة الثانية، فهي تتعلق بالسندات بصفتها احدى ادوات الدين طويل الاجل. حيث ان الشركات المساهمة العامه الاردنية تعتمد بصورة كبيرة على التمويل بالاسهم، مقارنة مع لجوئها الى اصدرات السندات، بسبب محدودية سوق السندات، ويعود ذلك الى العديد من العوامل التي يرتبط بعضها بالجهاز المصرفي، في حين يتعلق البعض الاخر بالاجراءات التي كانت تفرضها قوانين الشركات التي كانت تنظم عملية اصدار السندات (حريز، 1999، ص46).

20.3. سوق الأوراق المالية في الأردن:

المقصود بسوق الأوراق المالية بأنه سوق مستمر في مواعيد محددة يغلب عليهااليومية،يجتمع فيه أصحاب رؤوس الأموال والسماسرةأوالبائعين والمشترين للتعامل في الأوراق المالية وفقاً لنظم وقوانين محددة (عيسى، 1988).

ويقوم سوق عمان المالي بالعديد من الوظائف يتمثل اهمها فيـما ياتي (طريف، 1999):

1- حشد المدخرات الوطنية وتوسيع قاعدة المساهمين: تلعب الأسواق المالية دوراً هاماً في حشد المدخرات الوطنية وتوسيع قاعدة المساهمين حيث يمكن للمدخرين شراء الأسهم التي يرغبون باقتنائها من خلال السوق الثانوية. ويبرز دور السوق من خلال تجميع المدخرات الصغيرة وتوظيفها في مشاريع اقتصادية كبيرة. إذ أن من أهم اهداف سوق عمان المالي تنمية المدخرات الوطنية عن طريق الاستثمار في الاوراق المالية وتوجية المدخرات لخدمة الاقتصاد القومي، وقد استطاع سوق عمان المالي من تحقيق الهدف حيث ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها في نهاية عام 1988 إلى 4.2 مليار دينار مقارنة مع 216 مليون دينار لعام 1978. كما بلغت نسبة القيمة السوقية للاسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي 83%. وتدل هذه النسبة على أهمية السوق المالية في الاقتصاد الوطني وتطوير أداء بورصة عمان. فقد حقق حجم التداول ارتفاعاً كبيراً بلغت نسبته 130.2% عام 2001 وسجل الرقم القياسي لأسعارالأسهم والمرجح بالقيمة السوقية ارتفاعاً نسبته 29.8% وشهدت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة ارتفاعاً نسبته 28% عام 2001.

2- تسويق الاصدارات الأولية الناتجة عن عملية التخاصية: تلعب الأسواق المالية دروا هاماً في إنجاح عمليات الاكتتاب المطروحة للبيع. إذ تعمل الأسواق المالية على تنشيط إنشاء المؤسسات الاستثمارية التي تسوق الاصدارات الأولية وتوفير البيانات والمعلومات التي تساعد على اتخاذ القرار في الاستثمار في الأوراق المالية. كما أن هناك دور مهم للوسطاء في تسويق الاصدارات الأولية الناتجة عن عملية التخاصية، وخاصة من خلال علاقاتهم مع مستثمرين في الدول العربية المجاورة وعلاقاتهم مع صناديق الاستثمار الأجنبية.

جدول رقم (6)

نشاط بورصة عمان (1997-2001) (بالمليون دينار)

السنة	عدد الاسهم	حجم التداول بالمليون دينار	الرقم القياسي لأسعار الاسهم
1997	191.1	355.2	169.2
1998	247.9	464.4	170.1
1999	271.1	389.4	167.4
2000	228.4	334.7	133.1
2001	340.6	668.7	172.7

المصدر: التقريرالسنوي للبنك المركزي 2001

وكذلك من خلال تقديم الاستشارات المالية. اضافة إلى قيامهم بتسويق الاصدارات الأولية أو تعهد تغطيتها.

3- إنشاء صناديق الاستثمار المشترك: يتضمن قانون الأوراق المالية الأحكام المتعلقة بإنشاء وتنظيم عمل صناديق الاستثمار المشترك والرقابة عليها. وتهدف هذه الصناديق إلى تجميع المدخرات، وبخاصة العائدة لصغار المدخرين، وتوجيهها نحو الاستثمار في الأسهم. ومن المتوقع أن تلعب صناديق الاستثمار دوراً كبيراً في توفير التمويل اللازم للتخاصية من خلال الاستثمار في اسهم الشركات المراد خصخصتها وعلى نحو خاص في حشد الامكانيات التمويلية الكبيرة.

4- جذب الاستثمارات الأجنبية: أن وجود سوق مالية منظمة وكفوءة من أهم العوامل التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية. وبالتالي توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية الوطنية ومن ضمنها الشركات المراد تخاصيتها. وقد استطاع سوق عمان المالي، وخاصة بعد تعديل قانون تشجيع الاستثمار، ونظام الاستثمارات لغير الأردنيين، أن يعمل على زيادة الاستثمار الأجنبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية. إذ بلغ صافي استثمار غير الأردنيين لعام 1998 حوالي 124 مليون دينار مقارنة مع 57 مليون دينار عام 1997 كما بلغت

نسبة استثماراتهم إلى القيمة السوقية 44.3% في نهاية عام 1998 مقارنة مع 39.1% في نهاية عام 1997.

5- تقييم أصول المشروعات المراد تخاصيتها: تعد عملية التقييم من أصعب المراحل في عملية التخاصية. يحتاج الامر إلى متخصصين لديهم دراية في ظروف السوق وتحليل النتائج. ويستطيع السوق توفير هذه الخبرات من خلال كادر موظفية، وكذلك يستطيع السوق المساعدة في عملية التقييم من خلال المقارنة باسعار أسهم الشركات المماثلة المدرجة في السوق.

مما سبق يتبين أن سوق الأوراق المالية يلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية في ظل آليات السوق، حيث تعمل على تجميع المدخرات وتوجيهها بكفاءة اقتصادية إلى مجالات الاستثمار المختلفة، وبذلك فأن نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادي يعتمد على مدى وجود سوق مالي كفؤ ونشيط قادر على الاستيعاب.

ويعد سوق الأوراق المالية في الأردن من الأسواق المؤهلة، وخاصة بعد الاصلاحات الواسعة التي أعيد بموجبها هيكلة وتنظيم سوق رأس المال لنقله إلى مستويات متطورة ضمن أرقى وأحدث المعايير العالمية في هذا المجال.

21.3. المؤسسات المؤثرة في سوق الأوراق المالية:

تتمثل أهم المؤسسات المؤثرة في سوق الأوراق المالية فيما يلي:

1- هيئة الأوراق المالية: إنشأت هيئة الأوراق المالية ضمن قانون الأوراق المالية رقم 23 لسنة 1997 الذي هدف إلى اعادة هيكلة سوق رأس المال الوطني حسب المعايير العالمية والعمل على زيادة الشفافية والافصاح وتوفير الخدمات المالية الضرورية ورفع سوية الموجود منها تعزيزاً لمبدأ حماية المستثمر وتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الأوراق المالية.

2- الجهاز المصرفي: ويشمل البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة ويؤثر الجهاز المصرفي في نشاط سوق الأوراق المالية بتوظيفاتة الاستثمارية في الأسهم والسندات واذون الخزانة.

3- شركات التأمين: والتي تلعب دوراً في تجميع المدخرات اذ ان السياسة الاستثمارية لشركات التأمين تتميز بظاهرة التذبذب لصالح العائد المرتفع وتوافر درجة الضمان المناسبة مما ينعكس على دورها في تنشيط سوق الأوراق المالية.

4- المؤسسات الحديثة: وتتمثل في صناديق الاستثمار وشركات التأجير والتمويل وشركات أمناء الاكتتاب ونوادي الاستثمار.

22.3. دور الأسواق المالية في عملية التخاصية:

يمثل سوق الأوراق المالية أحد المصادر الهامة في توفير فرص الاستثمار للقطاعات الاقتصادية التي لديها سيولة غير مستغلة فضلاً عن أهميتها الحيوية في تمويل القطاعات التي يوجد لديها عجز في السيولة النقدية، ومن هنا تبرز أهمية سوق الأوراق المالية في عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي.

والمقصود بسوق راس المال هو مجموعة العلاقات المؤسسية التي تحكم العلاقة بين طلب وعرض النقود في الاقتصاد. وهذا يعني أن سوق المال له ارتباط وثيق بعمليات إقراض واقتراض النقود، ومن ثم تتأثر تكلفة النقود وأنشطة الوساطة المالية والتوسع أو الانكماش في الأسواق بما يلي (حسن، 2000):

1- الظروف الطبيعية والاجتماعية السائدة في الاقتصاد.

2- دور الوسطاء الماليين.

3- التطورات التي تشهدها الأدوات المالية المتاحة.

4- حجم وأسعار المعاملات المالية التي تتم في الاقتصاد.

وعليه فإن الأسواق المالية تقوم بدور هام ورئيسي بالنسبة للتوازن الاقتصادي، وفي توفير المزيد من الأدوات المالية المتقدمة، وعلى تمويل أنشطة الصادرات والواردات أو تسهيل تدفقات رأس المال الأجنبي للداخل في الدول النامية وذلك من أجل تمويل التنمية الاقتصادية بها (سالمان، 1992).

أن وجود أسواق مالية متطورة يتيح للحكومات خيار أكبر في التخلص من استثمارات القطاع العام. وبالتحديد تجعل من طرح الأسهم في بورصة الأسهم المحلية خياراً حقيقياً. ويمكن كذلك أن تأخذ التخاصية شكل البيع الخاص أو عروض

المزايدات لمجموعة محددة سلفاً من المستثمرين للاستحواذ على استثمارات القطاع العام بالتملك المباشر. كما يتيح السوق المالي المتطور المجال للجمهور العريض للاستثمار(Stiflung, 1997) .

إن حشد التأييد السياسي يعد عاملاً رئيسياً في تسريع وانجاح عملية التخاصية. بالإضافة إلى توسيع قاعدة المشاركة في ملكية استثمارات القطاع العام المنوي خصخصتها. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق السوق المالي كوسيط من خلال تمكينه من تنفيذ عملية التخاصية، والتغلب على المقاومة السياسية من قبل الجمهور. وان توسيع قاعدة الملكية يمكن أن يوجد مجموعة كبيرة من المالكين الذين تتوفر لديهم الرغبة في التغلب على الصعوبات المرافقة للانتقال إلى اقتصاد السوق.

وهناك علاقة تبادلية بين تطور السوق المالي والتخاصية، حيث يجعل السوق المالي عملية التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص اكثر سهولة لتوافر المعلومات حول العرض والطلب. ففي جانب الطلب فان المعلومات المتوفرة عن سوق راس المال في بورصة الأوراق المالية هي مؤشر مهم عن حجم السوق ودرجة السيولة فيه وقدرته على الامتصاص، وجميعها عوامل مهمة في توقيت خصخصة شركة معينة، بحيث لا يزيد المعروض منها في السوق عن الطلب، وفي جانب العرض، فان وجود البنية التحتية المتطورة للسوق المالي تعني وجود آلية لتوزيع الأسهم تمكن من نشر الملكية على نطاق واسع بسهولة أكبر. حيث ان اتساع وتنشيط سوق الاوراق المالية يستلزم عرضا كافيا من الاوعية المالية في كل من سوق الاصدار وسوق التداول.

هناك شرطين يجب النظر إليهما كمتطلبات أولية لتطوير الأسواق المالية إذا كان عليهما أن يلعبا دوراً مفيداً في عملية التخاصية.

1- هو وجود بيئة اقتصادية كلية تشجع على تطوير ونمو استثمارات القطاع الخاص.

2- هو وجود هيكلية قوية لسوق الأسهم. ويمكن ذلك من خلال سياسات توفير المعلومات، والآليات المحاسبية، والإشراف والتنظيم للسوق، وحقوق الملكية، وكفاءة نظامي التسعير والضرائب.

من منظور الاقتصاد الكلي، فإن العوامل الرئيسية التي تحدد مستقبل تطور الأسواق المالية في الدول النامية ونجاحها في تنفيذ الدورالمتوخى منها في عملية التخاصيةهي حالة السياسات الاقتصادية لكلية المحلية وحالة العلاقات المالية الخارجية.

ولتمكين الأسواق المالية للعب دورها المتوقع منها في عملية التخاصية بكفاءة يجب أن توجه السياسات نحو تحقيق شروط معينة منها وضوح حقوق الملكية ونجاعة نظم إجراءات التحفظ وحل خلافات شأن الملكية والشفافية التجارية وحرية التسعير وذلك من ضمن الأدوات المالية المختلفة والترتيبات اللازمة لإجراءات حرية حركة رأس المال والعوائد.

23.3. الجهاز المصرفي الأردني.

شهد الجهاز المصرفي الأردني تطوراً شاملاً حيث انتقل هذا الجهاز بعد مراحل من التطور المؤسسي والتشريعي، من جهاز محدود في عدد مؤسساته وتنوعها ومواردها. إلى جهاز متطور يشمل عدداً من المؤسسات المالية المتنوعة تحت تصرفها موارد مالية كبيرة في حجمها نسبياً تعمل بكفائة على وضعها تحت تصرف القطاعات الاقتصادية المختلفة، باستعمال أدوات مناسبة، بعد أن عملت بكفائة على تعبئة المدخرات الوطنية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية، ويشمل الجهاز المصرفي الأردني، البنك المركزي والمصارف التجارية والمصارف الاسلامية ومصارف الاستثمار فضلا عن المؤسسات المصرفية المتخصصة ذات الطبيعة التنموية، ويؤثر الجهاز المصرفي في نشاط الأوراق المالية بتوظيفاتة الاستثمارية في الأسـهم والسـندات وأذون الخزنة (حريز، 1999).

1- البنك المركزي الاردني:

في ظل غياب الصيرفة المركزية في الأردن فقد تولت بعض المصارف التجارية القيام باعمال البنك المركزي حيث أوكلت للبنك العثماني والذي عمل كأول مصرف تجاري في الأردن مهمه اصدار العملة في عام 1925 بينما

توزعت أعمال الوكيل المالي للحكومة بين البنك العربي في منطقة اربد والبنك العثماني في مختلف المناطق الأردنية الأخرى (النابلسي، 1994)

ونظراً للحاجة الماسة لوجود مؤسسة مستقلة ومتخصصة لاصدار العملة بشكل مركزي تم تأسيس "مجلس النقد الأردني" خلال عام 1949 ليصبح السلطة النقدية الوحيدة في الأردن والذي اقتصرت مهامه حينذاك على اصدار العملة والمحافظة على استقرارها واستثمار وإدارة غطائها (السيدعلي، 1986).

وفي عام 1964، تم تأسيس البنك المركزي الأردني ليتسلم مهام مجلس النقد. اضافة إلى مزاولة كافة الوظائف والأعمال الأخرى للصيرفة المركزية على اختلاف أنواعها. واسندت للبنك المركزي مجموعة أخرى من المهام والواجبات وأهمها الاشراف على الائتمان المصرفي، والرقابة على المؤسسات المصرفية. وقد تميز البنك خلال السنوات السابقة بدورة الفعال في المشاركة المباشرة وغير المباشرة في التنمية الاقتصادية.

2- المصارف التجارية:

ظهر أول نشاط مصرفي تجاري منظم في الأردن عام 1925 حيث تم افتتاح البنك العثماني في مدينة عمان ثم افتتح البنك العربي أول فرع له في مدينة عمان ايضاً في عام 1930 (النابلسي، 1994).

ويلاحظ أن عدد المصارف التجارية قد ازداد من مصرف واحد عام 1925 إلى ثمانية مصارف تقدم خدماتها من خلال (13) فرعاً عام 1960 ثم ارتفع عددها ليصبح (15) مصرفاً في عام 1990 وتقدم خدماتها من خلال (293) فرعاً. وقد استقر عدد المصارف حتى عام 2001 الى (14) لكن عدد الفروع ازداد لتصبح (356) فرعاً (البنك المركزي، 2001).

والجدير بالذكر أن أكثر من نصف النشاط المصرفي يكاد يتركز بأكثر أربعة مصارف تجارية، وهي البنك العربي، وبنك الاسكان، والبنك الاسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، والبنك الأهلي الأردني.

3- مصارف الاستثمار:

تقترن مصارف الاستثمار بأسواق رأس المال، وهي تهدف إلى توفير التمويل السوقي طويل الأجل للمنشآت على اختلاف أنواعها، من خلال التعامل في السوق الأولية لرأس المال. ونظراً لحاجة الاقتصاد الأردني إلى المنشآت المالية التي تختص بتقديم الخدمات الاستثمارية التي تساهم بتطوير سوق رأس المال في الأردن فقد باشر بنك الاستثمار العربي أعماله عام 1978 ليصبح أول بنك استثماري في تاريخ الأردن المصرفي (مراشدة، 1996).

ويلاحظ أن عدد المصارف الاستثمارية قد ارتفع عام 1990 ليصبح (6) مصارف وبمجموع (55) فرعاً. ثم تراجع عام 1997 ليصبح (5) مصارف بمجموع (51) فرعاً بسبب إنهيار بنك عمان للاستثمار خلال صيف عام1997 واستقرعددها كما هو حتى عام2001 . (البنك المركزي، التقريرالســنوي، 2001).

ويمكن توضيح آلية العمل التي تتبعها مصارف الاستثمار في تنظيم عملية الاصدارات الجديدة من خلال بيان الوسيلتين التاليتين (francis, 1991):

أ- التعهد بالتغطية (Underwriting). حيث يقوم المصرف بضمان تسويق كامل الاصدار، واذا ما تبقى جزء منه بدون اكتتاب فان المصرف يلتزم بالاكتتاب به.

ب- قاعدة أفضل جهود (Best Efforts Basis): يتعهد المصرف بالقيام بأفضل جهد ممكن لتسويق كامل الاصدار، بحيث لا يتحمل أية مسؤولية نتيجة عدم بيعه بالكامل . فضلاً عن أن مصرف الاستثمار ينتهج أسلوباً آخر في تمويل المنشآت من خلال الاستثمار المباشر في رأسمالها وعادة ما تقتصر على الحد الأدنى(مختار، 1986). وهذا الأسلوب ضمن المهام التي أقرها البنك المركزي الأردني حيث يسمح لهذه المصـــارف بتأسيس المنشآت المستــقلة أو التابعة سواء لحسابها الخاص أو لحساب الغير. فضلا عن امكانية مساهمتها برأسمال المنشآت على اختلاف أنواعها. كماأجازلهذه المصارف تقديم التمويل طويــل الأجــل ضمن الانشطة المصــرفية الــتي تمــارسها (الهندي واخرون 1982).

4-المصارف الاسلامية:

أسس أول بنك اسلامي في الأردن عام 1979 . ويعد من أكبر البنوك في الأردن. إذ أنه يحتل المرتبة الثالثة على مستوى الجهاز المصرفي بعد البنك العربي، وبنك الاسكان. من حيث المركز المالي، أو من حيث قيمة القروض والتسهيلات، أو من حيث أرصدة الودائع لديه. وفي عام 1998 باشر البنك العربي الاسلامي الدولي أعماله. وتبرز أهمية المصارف الاسلامية نتيجة عملها على جذب الأموال من شريحة جديدة وهامة من المودعين الذي لم يكونوا يتعاملون مع المصارف التقليدية لأسباب دينية. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المدخرات(صلاح، 1991). وتجمع أنشطة هذه المصارف بين الأعمال التجارية التقليدية والخدمات الاستثمارية التي تقدم خدمات التمويل المصرفي والتمويل السوقي، وبلغ عدد فروع المصارف الاسلامية (64) فرعا حتى عام 2001. (البنك المركزي، 2001).

5-المصارف المتخصصة:

يعود إنشاء هذه المصارف إلى العهد العثماني. وهي أول المؤسسات المصرفية التي مارست مهامها في الأردن وكان المصرف الزراعي أول مصرف متخصص يزاول نشاطه في شرق الأردن خلال عام 1912 (عطاري، 1983).

وفي عام 1951 انضم بنك الانشاء الأردني إلى المصرف الزراعي. ونظراً لقصورهما في تحصيل أقساط القروض المستحقة، فقد تم دمجهما في مؤسسة الاقراض الزراعي التي أنشئت في أواسط عام 1959 بهدف تنسيق كافة الجهود المبذولة في مجال التمويل الزراعي. وفي مجال مؤسسات الاقراض الصناعي فقد تم تأسيس صندوق الانماء الصناعي، خلال عام 1957. والذي تم تحويله في عام 1965 إلى بنك الانماء الصناعي ليمنح القروض لقطاعي الصناعة والسياحة (عطاري، 1983).

ومن المصارف المتخصصة أيضا، بنك الاسكان الذي اختص بالتمويل العقاري في النصف الأول من عقد السبعينات بسبب نزوح أعداد كبيرة من

المواطنين إلى الأردن بسبب الاحتلال الاسرائيلي للمناطـــق الفلسطينيـــة عام 1967 (النابلسي، 1994).

يعد الأردن من الناحية المصرفية والمالية متطوراً مقارنة ببعض الدول التي يفوق حجم الاقتصاد لكل منها مثيله في الأردن. فقد بلغ معدل نسبة الأصول لدى قطاع المصارف في الأردن إلى الناتج المحلي خلال الفترة 1978 الى 1997 ما يقارب 153%. وقد بلغ معدل تطور القروض والتسهيلات في الأردن خلال الفترة 1978-1997 ما يقارب 68% من الناتج المحلي الإجمالي. وهي تعبر عن اعتماد النشاط الاقتصادي بشكل كبير على الائتمان المصرفي. ويعد الأردن في هذا المجال متصدر لقائمة تصنيف الدول العربية(حريز، 1999).

مما سبق يتبين أن تطور الجهاز المصرفي الأردني لم يكن تطوراً كمياً فقط، بل كان تطوراً نوعياً، فيمكن الإشارة إلى بعض مظاهره (عقل، 2000):

1. تعدد المؤسسات المصرفية وتنوعها.
2. ادخال أدوات مالية ونقدية.
3. تطوير أدوات جديدة للاقراض طويل الأجل وكبير الحجم.
4. ادخال الخدمات المصرفية الاسلامية.
5. السماح بفتح الحسابات بالعملات الأجنبية للمقيمين وغير المقيمين.
6. دخول شركات الوساطة المالية في مجال تغطية اصدارات السندات والأسهم.
7. اصدار بطاقات الائتمان من قبل بعض المصارف.

24.3. سياسات الجهاز المصرفي في تمويل المنشآت الأردنية:

يعد التمويل المصرفي أهم استخدامات الأموال لدى المؤسسات المصرفية على اختلاف أنواعها. وهو يصنف ضمن نوعين اثنين (حريز، 1999). يرتبط الأول منهما بالقروض والتسهيلات التي تعمل المصارف على منحها لكافة الأنشطة الاقتصادية. في حين يختص النوع الأخر بالتمويل من خلال الاكتتاب بالأوراق المالية التي يتم اصدارها في السوق الأولية لرأس المال. والاتجاه العام لدى

المصارف الأردنية يميل إلى تقديم القروض والتسهيلات أكثر من تركيزه على التمويل من خلال محافظ الأوراق المالية.

1- التمويل من خلال الائتمان المصرفي:

تشكل القروض أحد أهم فقرات توظيف الأموال لدى الجهاز المصرفي. وتعد من البنود الرئيسية التي تحقق إيرادات لهذه المصارف. لذا فان البنوك تحرص على بذل كل الجهود للتاكد من صحة سياساتها الائتمانية، وفاعلية تحصيل الأقساط المستحقة، بهدف ضمان استرداد كامل قيمة القروض التي منحتها، بالإضافة إلى الفوائد المتفق عليها (mcirkoh,1991).

قامت المصارف التجارية العاملة في الأردن بتقديم التمويل طويل الأجل إلى مختلف المنشآت. حيث بلغ معدل الأهمية النسبية للتسهيلات ذات الأمد الطويل الذي يزيد عن سنة واحدة، والممنوحة من المصارف التجارية خلال الفترة 1993-1997 ما يقارب 27% من إجمالي أرصدة القروض التي تمنحها خلال تلك الفترة.

وبالتالي فان 73% من إجمالي التمويل الذي منحته المصارف التجارية خلال هذه الفترة كان يتركز على القروض قصيرة الأجل، وذلك بسبب قصر أجل معظم مصادر الأموال لديها، حيث يزيد معدل الأهمية النسبية للودائع الجارية بمعدل 17.6% من إجمالي أرصدة الودائع لدى الجهاز المصرفي خلال الفترة 1993-1997 ولدى اضافة أرصدة ودائع التوفير فان معدل هذه النسبة يزداد ليصبح 31.1% تقريباً.

ويلاحظ كذلك أن معدل الأهمية النسبية للائتمان المصرفي طويل الآجل لدى مصارف الاستثمار كان بواقع 28.3% من إجمالي القروض والتسهيلات المقدمة من قبلها خلال الفترة المحددة بين عامي 1993 و1997 أي أن معدل التمويل الجاري الذي حققته مصارف الاستثمار خلال هذه الفترة قد زاد قليلاً عن 17.5% من المجموع الكلي للتمويل الممنوح من قبلها طوال الفترة أعلاه وهي نسبة قريبة إلى حد ما من معدل النسبة ذاتها لدى المصارف التجارية.

من ناحية أخرى فإن المصارف المتخصصة الأردنية قد ساهمت بنحو20% من إجمالي التمويل المصرفي الممنوح خلال الفترة 1988-1997، وهي بذلك تكون قد منحت ما يقارب 45% من المجموع الكلي لقيمة الائتمان المصرفي طويل الأجل، وما تبقى من التمويل قامت بمنحه كل من المصارف التجارية ومصارف الاستثمار(حريز، 1999).

2- التمويل من خلال الاستثمار المباشر:

تعد محفظة الأوراق المالية من مقومات العمل المصرفي. وتحقق للمصارف قدراً كبيراً من المرونة عند مواجهة الظروف الطارئة. ويمكن في حالة السحوبات المفاجئة من الودائع أن يقوم المصرف ببيع جزء من هذه الأوراق المالية بهدف مواجهة هذه الأزمة، ولهذا يطلق عليها بالاحتياطات الثانوية نظراً لسيولتها النسبية، مقارنة بالأصول النقدية التي يحتفظ بها الجهاز المصرفي.

وتستخدم المصارف محافظ الأوراق المالية التي تريدها كأداة لتمويل المنشآت. كذلك كأسلوب استثمار مالي في الوقت ذاته. ويعد سوق الاوراق المالية التي يتم فيها تداول الورقة المالية هي المعيار الفيصل بين كون هذه الورقة وسيلة استثمار مالي أو أداة تمويلية. فإذا تم الاستثمار مباشرة بالأوراق المالية المدرجة في السوق الأولية من خلال الاكتتاب بها فإنها تعتبر أداة تمويل للجهة التي أصدرت هذه الأوراق. بينما تمثل الأوراق المالية التي يتم تداولها في السوق الثانوية لرأس المال إحدى قنوات الاستثمار المالي المتاحة أمام الجهاز المصرفي والتي لا يترتب عليها تدفق نقدي لمصدري هذه الأوراق.

ومن الجدير ذكره، أن الجزء الأكبر من مساهمات الجهاز المصرفي من الاكتتاب باسهم الشركات المساهمة العامه حديثة التاسيس يتركز في محفظة المصارف التجارية الأردنية. تليها مصارف الاستثمار، فالمصارف المتخصصة ومن ثم تأتي المصارف التجارية الأجنبية.

الجدول التالي يبين قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية.

جدول رقم(7)

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية خلال الفترة 2002/98 (مليون دينار)

القطاع	1998	1999	2000	2001	2002
الزراعة	115.3	117.3	128.0	105.5	102.9
التعدين	85.9	102.9	100.7	77.7	95.3
الصناعة	615.9	663.3	683.4	728.6	789.8
تجارة عامة	1104.7	1127.0	1112.5	1206.1	1250.9
انشاءات	791.4	758.7	744.9	728.9	764.9
النقل	223.6	197.0	134.2	132.1	163.6
سياحة وفنادق	108.7	140.5	155.2	171.0	173.5
خدمات ومرافق عامة	223.0	232.0	240.0	326.0	349.7
خدمات مالية	161.2	174.0	152.8	150.9	139.7
أخرى	855.6	953.3	1094.8	1321.7	1299.7
شراء الأسهم	8.7	6.9	12.4	15.5	43.8
مجموع التسهيلات	4285.3	4466.0	4546.5	4948.91	5130.5

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي، اعداد مختلفه.

25.3. دور الجهاز المصرفي في دعم برنامج التخاصية وتنشيط سوق المال:

يعد الجهاز المصرفي أحد آليات تعبئة واستخدام المدخرات والاستثمارات اللازمة لعملية التخاصية. ولا يقتصر دور الجهاز المصرفي على توفير السيولة لعملية التحول، بل باعتباره شريك في تلك العملية نظراً لامتلاكه نسبة كبيرة من الديون المستحقة على شركات قطاع الأعمال العام.

ويبدو أن دور الجهاز المصرفي هام وفعال في دعم عملية التخاصية، نظراً لما يتمتع به من خبرات وإمكانيات مالية هائلة، مما يعني أن له دور رئيسي في الحكم على مدى دقة عمليات تقييم الشركات المعروضة للبيع وكوسيط في تلك العملية.

وتقوم البنوك بوجه عام بمجموعة من الوظائف الرئيسة لتدعيم عملية التخاصية تتمثل فيما يلي(عبدالحميد، 1996):

1- تقييم المشروعات المطروحة للبيع:

نظراً لما يتمتع به الجهاز المصرفي من خبرات عالية في تقييم المشروعات، فان ذلك يتيح له فرصة القيام بعمل تقييم شامل ودقيق لأصول الشركات المعروضة للبيع بهدف تحديد القيمة الحقيقية والعادلة لها على نحو يوفر عنصر السلامة والثقة في المعاملات.

2- التسويق والترويج لأسهم المشروعات المطروحة للبيع:

يستند دور البنوك في التسويق والترويج للأسهم المطروحة للبيع إلى ما تتمتع به من ثقة العملاء وكافة المتعاملين في سوق المال بصفة عامة وذلك عن طريق حشد أكبر عدد من المستثمرين على نحو يضمن أكبر درجات النجاح لعملية تسويق اسهم الشركات المباعة. ويزداد هذا الدور فعالية مع تزايد خدمات صناديق الاستثمار التي تنشأها البنوك والتي تستطيع عن طريقها جذب اكبر عدد من المستثمرين.

3- تمويل برنامج التخاصية وعمليات الشراء للأسهم:

وذلك باستخدام إمكانيات الجهاز المصرفي وما يتوفر لديه من فوائض مالية لتدعيم عمليات الشراء، حيث يساعد في إعطاء دفعة قوية لجانب الطلب على الأسهم لمقابلة العرض الجديد. مما يساهم في زيادة حركة التعامل في السوق الثانوية، وقد يأخذ التمويل عدة صور منها:

أ- قيام البنوك بتقديم القروض لشراء الأسهم، والإقراض بضمان الأوراق المالية لتلبية احتياجات حائزيها من السيولة دون لجوئهم لبيع هذه الأوراق في وقت قد تتعرض أسعارها للانخفاض.

ب- تمويل اتحادات العاملين المساهمين لشراء الأسهم، مما يساعد على زيادة الوعي الاستثماري في الأوراق المالية، وتخفيض الآثار التوزيعية لعملية التخاصية.

ج- التوسع في تمويل إصدار الأسهم للشركات التي يتم خصخصتها نظراً لتوافر السيولة المالية الكافية لدى البنوك.

د- المشاركة في تمويل إقامة الكيانات الاقتصادية العملاقة من الشركات فيما يطلق عليها المستثمر الاستراتيجي (أومجموعة من المستثمرين) الذي يستطيع شراء حصة رئيسية من الشركات المطروحة للبيع.

4- تدوير المحافظ المالية.

وذلك بتحويل جانب من مديونية شركات قطاع الأعمال العام المستحقة للبنوك إلى أسهم في رأس المال لتصويب هياكلها والمساعدة في تحسين مراكزها المالية، ثم إعادة بيعها، مما يسهم بشكل مزدوج في نجاح عملية التخاصية. حيث أن بيع البنوك لهذه الأسهم يشكل بحد ذاته تحويلاً لملكية هذه المشروعات إلى القطاع الخاص، فضلاً عن أنه يعمل على تنشيط جانب العرض في البورصة.

5- القيام بدور المستشار المالي للمستثمرين الراغبين في شراء أصول أو أسهم في الشركات المطروحة للبيع (السرور، 1996).

6- القيام بعمليات التأجير التمويلي، وذلك بتوفير التمويل اللازم للمعدات الرأسمالية للمشروعات التي لا تستطيع تحمل نفقات رأسمالية كبيرة.

7- المساهمة في تخفيض الآثار الاجتماعية للتخاصية. وذلك عن طريق تمويل المشروعات الصغيرة بما يسمح بخلق فرص عمل منتجة للعمالة الزائدة في المشروعات العامة.

8- القيام بدور الوسيط في عمليات البيع والشراء للأسهم المطروحة للبيع.

9- القيام بدور أمناء الاكتتاب في الشركات التي سيتولى دور الوساطة في بيعها أو شرائها.

10- القيام بدور المدير لعمليات تمويل صفقات الشراء.

11- توفير المعلومات والبيانات الخاصة بالشركات المطروحة للبيع.

نتيجة تأثير الجهاز المصرفي في سوق الأوراق المالية، وذلك عبر آلياته في تنشيط وضع سوق الأوراق المالية، تأتي أهمية الجهاز المصرفي في إنجاح

عملية التخاصية. إذ أن العلاقة وثيقة بين الجهاز المصرفي و سوق الأوراق المالية. حيث يمثل الجهاز المصرفي الوسيط المالي الرئيس ولديه الخبرة في مجال أسواق المال، وتكمن أهميتـــه في تنشيط سوق الأوراق الماليـــة عن طريـــق توعية الجمهور بالاستثمار في الأوراق المالية (عبدالهادي، 1995).

12- القيام بدور صانع السوق، وذلك عن طريق دخوله وقيامهِ بدور المشتري لكميات كبيرة من الأسهم لامتصاص الفائض من العرض حتى لا يختل توازن العرض السوقي.

13- لقيام بإنشاء الشركات المساندة للسوق مثل شركات التقييم والإفصاح وشركات ترويج وادارة الاكتتاب.

14- القيام بسداد مديونيات شركات قطاع الأعمال العام.

15-القيام بإيجاد آليه لتدفق المعلومات بين الجهازالمصرفي وادارة سوق المال.

وفي ظل عملية التخاصية فان للجهاز المصرفي دوراً كبيراً في تنشيط سوق رأس المال وتنميتها، وذلك عن طريق (مامون، 1996):

أ- القيام بتدوير المحافظ المالية لديها، مما يسهم في تنشيط سوق الاوراق المالية (جانب العرض في البورصة).

ب- إنشاء صناديق الاستثمار والتي تعد إحدى الأدوات الرئيسية والمهمة لتحريك وتنشيط سوق الأوراق المالية من خلال ما تتيحه من قدرة على توفير التمويل المتوسط وطويل الأجل للمشروعات المختلفة. كما أنها تمثل اداة هامة في إيجاد فئة جديدة من المدخرين والمستثمرين. وتساعد أيضاً في تنمية الوعي الاستثماري من خلال قيامها بتجميع مدخرات الأفراد واستثمارها بالنيابة عنهم في الأوراق الماليةالمختلفة من خلال إدارة متخصصة، وبالشكل الذي يؤدي إلى تنويع المخاطر.

ج- إنشاء أو المساهمة في إنشاء الشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية والتي تؤدي خدمات مساندة مثل شركات خدمات أمناء الاكتتاب وشركات خدمات الاستشارات وشركات الإدارة وغيرها.

د- تحويل مديونيات وشركات قطاع الأعمال العام من سندات قابلة للتحويل إلى أسهم بضمان الشركات القابضة أو بضمان البنوك الدائنة لها، وهو ما يؤدي إلى تنشيط سوق رأس المال وجذب المدخرات الصغيرة.

هـ- المساهمة في تطوير سوق المال وذلك بربطه بالأجهزة المعنية بحيث يشكل أداة جذب للمدخرات المحلية والدوليةوبمالا يقلل من الحاجة للاقتراض الخارجي.

و- المساهمة في تحسين مناخ الاستثمار، وذلك بإعداد الدراسات عن المشروعات الاستثمارية المختلفة والترويج لها.

ز- نشر الوعي الاستثماري لدى الجمهور وتشجيعهم على حيازة الأسهم والسندات.

الفصل الرابع

عرض النتائج

1.4. العلاقة بين التخاصية وسوق الأوراق المالية الأردني والجهاز المصرفي الأردني:

تشير تجارب عدد كبير من الأسواق الناشئة، كما هو الحال في بعض دول أمريكا اللاتينية وبقية الدول الآسيوية، إلى أن برامج التخاصية قد أثرت بشكل إيجابي في تطور الأسواق المالية لديها، بحيث أصبحت هذه الأسواق تمتاز بدرجة عالية من الاستقرار والنضوج. إذ أن برامج التخاصية تسهم في تسريع النمو الاقتصادي وتطور الأسواق المالية. كما أن الأسواق المالية تسهم في توفير قاعدة مستثمرين عريضة تضم الأفراد والمستثمرين المؤسسيين المحليين والخارجيين.

وتمثل السوق المالية المنظمة والفعالة حلقة الصلة بين عرض الأموال والطلب عليها. وبالتالي تسهيل تدفق الأموال من المدخرين إلى المستثمرين. ولا بد من توفر شروط أساسية لتمكين السوق المالية من القيام بدورها. ولعل من أهم تلك الشروط ما يلي(طريف، 1999):

1- وجود اقتصاد نشط يقوم على سياسة اقتصادية واضحة المعالم.
2- وجود أوضاع سياسية وقانونية مستقرة تسهل وتحمي العملية الاستثمارية.
3- وفرة المدخرات المحلية وما يعرض منها للاستثمار.
4- وجود هيكل متكامل من المصارف والمؤسسات المالية المتنوعة والتي تستخدم أساليب فنية متقدمة وكوادر فنية متخصصة وذات خبرة عالية.
5- وجود نظم معلومات فعالة وسليمة ووسائل نشر واسعة تكون أساس لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب.
6- توفر الكفاءة الخارجية (External Efficiency) لدى السوق المالي.

ويقصد بها أن يتم نشر المعلومات بسرعة وبكلفة بسيطة بحيث تصبح متوفرة لجميع المستثمرين دون استثناء وفي نفس الوقت.

7- توفير الكفاءة الداخلية (Efficiency Internal) أو كفاءة التشغيل (Efficiency Operation) لدى السوق المالي. ويقصد بذلك سرعة وتكاليف تنفيذ عمليات التداول داخل السوق. حيث يعد السوق ذو كفاءة داخلية عالية إذا كانت عمليات التداول تتم بسرعة وبتكاليف متدنية.

8- عمق (سعة السوق) .أي أن تتوفر في السوق اعداد كبيرة من أوامر الشراء والبيع بأسعار أعلى أو أدنى من أسعار الطلب والعرض مما يقلص الفارق بين أسعار الطلب وأسعار العرض ويحد من التقلبات في أسعار التداول. وضمن هذا الإطار فان النمو في الناتج المحلي الإجمالي يسهم في تطوير وتوسيع رأس المال وخاصة في مجال التمويل طويل الآجل، ويمكن النظر لأهمية أسواق رأس المال من خلال النظر إلى القيمة السوقية لهذه الأسواق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) حيث يعكس ارتفاع هذه النسبة أهمية الأسواق المالية في الاقتصاد القومي.

والأسواق المالية مهمة في برامج التخاصية لعدة أسباب تتمثل بما يلي (طريف، 1999):

أ- توسيع قاعدة الملكية

تعد الأسواق المالية وسيلة فعالة في عملية توسيع قاعدة الملكية حيث يمكن لصغار المدخرين شراء الأسهم التي يرغبونها من خلال السوق الثانوي أو من خلال صناديق الاستثمار المشترك Mutual Funds.

ب- الشفافية

والتي يقصد بها الوضوح والعلانية والالتزام بالمتطلبات او الشروط المرجعية للعمل وتكافؤ الفرص للجميع وسهولة الاجراءات والحد من الفساد، حيث توفر الأسواق المالية هذه الخاصية من خلال توفير المعلومات عن الأسعار والصفقات التي تتم على الأسهم وبشكل فوري.

ج- السيولة

تشجع الأسواق المالية الأفراد والمؤسسات الاستثمارية وغيرها على الاستثمار في الأوراق المالية، حيث توفر للمستثمرين وسيلة لسرعة تسيل

أوراقهم المالية وبأسعار عادلة مما يسهل عملية تسويق الإصدارات الأولية الجديدة كما توفر سوقاً مستمرة لتسعير الأوراق المالية من خلال عمليات التداول التي تحركها توقعات المتعاملين المستندة إلى المعلومات المتوفرة عن أداء الشركات وأداء الاقتصاد القومي.

د- تقييم الموجودات

تقوم الأسواق المالية بدور رئيس في عملية تقييم أصول المشروعات الحكومية وشركات القطاع العام المراد تخاصيتها. وتعد عملية التقييم من أصعب العمليات في التخاصية وذلك لعدة عوامل من أهمها حجم المشروع المراد بيعة، والأوضاع السائدة في القطاع الذي يعمل فيه المشروع، ومدى رؤية القطاع الخاص لفرص تطوير المشروع وزيادة كفاءته، ومدى إمكانية التخلص من المشكلات التي كان يعاني منها المشروع، لذا فإن عملية تقييم الأصول تحتاج إلى خبراء متخصصين لديهم دراية في ظروف السوق، وقدرة على استخدام المنطق وتحليل النتائج. والأسواق المالية تستطيع توفير مثل هذه الخبرات، كما تستطيع أن تقدم الكثير باستخدام القياس في تحديد قيمة السهم الجديدة بالمقارنة بأسعار أسهم الشركات المماثلة المدرجة في تلك الأسواق.

ه- التسويق

تساهم الأسواق المالية بدرجة كبيرة في إنجاح عمليات الاكتتاب في الأسهم المطروحة للبيع عن طريق القيام بدور مميز في عملية التسويق. إذ أن وسطاء الأسواق المالية والذين غالباً ما يعملون كمستشارين ماليين، يمكنهم خلق مناخ مشجع يعمل على إنجاح الاكتتاب العام. كما تقوم الأسواق المالية بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة التي تساعد على اتخاذ القرار في الاستثمار في الأوراق المالية المطروحة، كما يمكن للأسواق المالية أن تلعب دوراً مهماً في عملية الأعلام عن طريق توفير المعلومات التفصيلية عن ملكية الأسهم ومدى القدرة على تحويلها إلى سيولة نقدية عن طريق

السوق، وخلق وعي جماهيري لكل جوانب عملية التخاصية عن طريق حملة إعلامية مركزة.

والعلاقة وثيقة بين الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية إذ أن أهمية الجهاز المصرفي في إبراز وانجاح عملية التخاصية تأتي عن طريق تأثيره في سوق الأوراق المالية، وذلك عبر آلياته في تنشيط وضع سوق الأوراق المالية، عن طريق القيام بتدوير المحافظ المالية القائمة لديها، وإنشاء صناديق الاستثمار والمساهمة في إنشاء الشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية.

لوحظ فيما تقدم أن العلاقة بين التخاصية وسوق الأوراق المالية من جهة وبين الجهاز المصرفي من جهة أخرى قوية كونهما شريكان في عملية التحول الاقتصادي. ويمكن تلخيص الآثار النظرية والمتوقعة التي يرتبها سوق الأوراق المالية والجهاز المصرفي على برامج التخاصية بالنقاط التالية:

1- العلاقة الطردية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة لشراء الأسهم وعوائد التخاصية.
2- العلاقة الطردية بين المؤشر العام لاسعار الأسهم وعوائد التخاصية.
3- العلاقة الطردية بين القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعوائد التخاصية.
4- العلاقة الطردية بين صافي قيمة التداول وعوائد التخاصية.

2.4. النموذج القياسي:

يمكن صياغة النموذج القياسي بصورة أولية ليأخذ الشكل التالي:

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_{1t} + \alpha_2 x_{2t} + \alpha_3 x_{3t} + \alpha_4 x_{4t} + \alpha_5 x_{5t} + u$$

ويتوقع أن تكون قيم معاملات النموذج كما يلي:

$$\alpha_0 , \alpha_1 , \alpha_2 , \alpha_3 , \alpha_4 , \alpha_5 > 0$$

حيث ترمز:

(Yt): عوائد التخاصية وهي الايرادات التي يتم الحصول عليها نتيجة بيع حصة الحكومة من المؤسسات والشركات التي يتم خصخصتها. وهي تشكل نسبة من الناتج المحلي الآجمالي (GDP). وبموجب قانون التخاصية الجديد في الأردن.

فأن هذه العوائد تستثمر في صندوق مستقل يستخدم في تسديد القروض التي تدين بها الشركات المشمولة بالتخاصية إلى الدولة، وتمويل مشاريع التنمية الأقتصادية والاجتماعية.

ونظرا لعدم توفر بيانات ربعية لعوائد التخاصية فقد تم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربعية كالتالي(عوض، 1995):

أ- استخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة المتوافر على أساس ربعي لأحتساب الأوزان النسبية لعوائد التخاصية لكل ربع ولجميع سنوات الدراسة.

ب- ثم رجحت أرقام عوائد التخاصية السنوية بهذه الأوزان للوصول إلى القيم الربعية لعوائد التخاصية. ٦٢٢٣٥٦

(x1t) : التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك لشراء الأسهم.

($X2_t$) : لمؤشر العام لأسعار الأسهم. حيث تعتبر أسعار الأسهم والتغيرات التي تطرأ عليها من أهم المؤشرات التي تقيس مدى إستجابة أسواق الأوراق المالية للمتغيرات الاقتصادية. ويقيس هذا الرقم المستوى العام لاسعار أسهم الشركات المدرجة في السوق النظامي لبورصة عمان مرجحا بالقيمة السوقية لاسهم تلك الشركات، ويحسب من قبل بورصة عمان.

($X3_t$): القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والتي تمثل القيمة السوقية لراسمال الشركات وتحتسب بضرب اجمالي عدد الاسهم المكتتب بها في سعر أغلاق اخر يوم تداول.

($X4_t$): صافي قيمة التداول المحلي للأسهم والسندات.

($X5_t$): صافي قيمة التداول الأجنبي للأسهم والسندات.

u_t : لمتغير الخطا ألعشوائي او حد الخطأ (Error Term). وهو يمثل المتغيرات المستقلة الأخرى كافة التي لم تدخل ضمن مكونات النموذج والتي قد تؤثر في المتغير التابع.

$(a_0 - a_5)$: المعلمات المراد تقديرها لمتغيرات النموذج.

وسيتم توظيف حزمة البرامـــج الإحصائيـــة للعلوم الاجتماعيـــة (Statistical Package for Social Sciences SPSS) بهدف اختبار فرضة الدراسة. والتاكد من مدى صحتهامن خلال تطبيق الاساليب الاحصائية التالية:

1- طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares OLS) والتي تستخدم لتقدير المعلمات الخاصة بكل متغير من المتغيرات المستقلة للدراسة.

2- اختبار (t- ratio test): يتم استخدام هذا الاختبار لتحديد المعنوية الإحصائية لكل متغير من المتغيرات المستقلة، كل على انفراد، وذلك على مستوى (5%) والتي تقوم على اساس مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية لتحديد معنوية المعلمة $H_1:b \neq 0$، $H_0:b = 0$

3- اختبار حسن التطابق (Goodness of fit / F- test): ويستخدم هذا الاختبار للتعرف على مدى معنوية النموذج ككل، أي قياس معنوية كافة المتغيرات المستقلة بصورة مجتمعة، على مستوى معنويه (5%).

4- معامل التحديد المتعدد Multiple coefficient of determination R^2 يستخدم هذا المعامل ليبين القوة التفسيرية للنموذج بصورة إجمالية أي أنه يقيس نسبة التغير الحاصل في المتغير التابع نتيجة التغير الحاصل في جميع المتغيرات المستقلة.

5- اختبار ديربن- وواتسون (Durbin–Watson / D-W test): يفيد هذا الاختبار في التعرف على وجود الارتباط المتسلسل serial correlation للمتغير العشوائـــي، ومن خلال النموذج القيـــاسي المستـــخدم لابد من ان تكون $E(U_tU_{t-1}) = 0$ وبالتالي تكون الفرضيه في هذا الاختبار H_0 عدم وجود ارتباط متسلسل وH_1 وجود ارتباط متسلسل، علماً بأن الباحث سيستخـــدم معالـــج السلاسل الزمنيـــة TSP (Ttime Series Processor) كلما تطلب الأمر بهدف معالجة الارتباط المتسلسل إن وجد.

6- أختبار السببية(Causality Test) يستخدم هذا الاختبار لمعرفة فيما اذا كانـــت المتغيرات المستقله تسبب اولاتسبب المتغير التابع وذلك من خلال تحديد اتجـــاه

السببية باستخدام اختبار جرينجر للسببية(Granger Causality Test).

.(Granger.1986)

ولمعرفة فيما إذا كانت المتغيرات المستقلةالمستخدمة تتسبب في تفسير التغيرات في عوائد التخاصية (y) تم تقدير المعادلة الآتيه:

$$Y_{t,i} = \sum_{i=1}^{p} \alpha_i Y_{t-1,j} + \sum_{i=1}^{p} \beta_i X_{it-1,j} + u_t$$

Where $X_t = X_1 \ldots X_5$

حيث تكون الفرضية الصفرية:

$$H_0 : a_1 = a_2 = a_3 \ldots = a_p = 0$$

فيما تكون الفرضية البديلة :

$$H_1 : a_1 \neq a_2 \neq a_3 \ldots \neq a_p \neq 0$$

فاذا لم ترفض الفرضية الصفرية فأن أي من المتغيرات المستقلة لا يسبب Y ولإختبارها من الممكن أستخدام أختبار F والتي يمكن حسابها على النحو الآتي:

$$F = \frac{R_{ss_r} - R_{ss_{ur}} / q}{R_{ss_{ur}} / n - m}$$

حيث أن:

: Rss مجموع مربعات الإنحرافات غير المفسره.

: Q عدد المعلمات التي تم تقييدها في الفرضية الصفرية.

: M عدد المعلمات في الفرضية البديلة.

: N عدد المشاهدات.

: Ur الإنحدار غير المقيد.

: R الإنحدار المقيد.

إذا أن الإنحدار المقيد يفترض أن كل: a_p a_3 --- ،a_2 ،a_1 تساوي صفر، ولذلك يصبح كالتالي في ظل النموذج المقيد

$$Y_{t,j} = \sum_{i=1}^{p} \alpha_i Y_{t-1,j} + u_t$$

فإذا قبلت الفرضية الصفرية فان هذا يعني أن المتغيرات المستقلة لا تسبب تغيرا في Y وإذا رفضت فتكون المتغيرات المستقلة تسبب التغير في Y.

3.4 نتائج التحليل الإحصائي لفرضية الدراسة وتفسير النتائج.

وبعد إجراء عملية التقدير لمعالم النموذج المشـــــــار اليه اعلاه للفترة الواقعة (1998-2002) على بيانات ربعية كانت النتائج كما يلي:

$$Y_t = 572720 - 121X_{1t} - 3087X_{2t} + 843X_{3t} + 334X_{4t} - 724X_{5t}$$

(T-value) (-.884) (-1.235) (.187) (.986) (-1.432)

R^2=0.474، Adjusted R^2=o.286

F=2.519

DW=1.235

يلاحظ من النتائج اعلاة، ان جميع المتغيرات المستقلة لم تكن معنوية ويظهر ذلك بوضوح من قيمة (t) لهذة المتغيرات، كما ان القوة التفسيرية للمعادلة من خلال معامل التحـــديد (R^2) كانت ضعيفة جـــــدا، حيـــث بلغـــت (47.4%). وتشير النتائج الى ان قيمة (F) المحسوبة والبالغة (2.519) اقل من قيمتها الجدولية عند مستوي معنوية (5%) مما يعني ان الدالة ككل بمتغيراتها غير معنوية.

اما مشكلة الارتباط الذاتي فقد اظهرها اختبار(ديربن–وواتسون) وذلك عند مقارنة قيمتة المحسوبة والبالغة (1.235) مع الحدود الدنيا البالغة(1.2) والعليا البالغة (1.41) لقيمتة الجدولية عند مستوي (5%).

ويثير تدني قيم أحصائية (t)، وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، ولتقليل تلك المشكلة ولتجنب أثارها على المقدرات فقد تم أستخدام بيانات حقيقية بدلا من البيانات الاسمية وذلك بقسمة البيانات الاسمية على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة المتوافر على اساس ربعي. ماعدا المؤشر العام لأسعار الأسهم.

وباستخدام قاعدة البيانات التي اشتملت عليها الدراسة، تم تقدير المعادلة اعلاه بطريقة المربعات الصغري، وكانت نتائج التقدير كما هو مبين في الجـــــدول رقم (9)، وقد خلا التقدير من مشكلة الارتباط الذاتي (Auto correlation) حيث بلغ معامل ديربن وواتسون (DW=1.79).

ونلاحظ من النتائج ان اشارات المعاملات جاءت ذات دلالة معنوية ماعدا القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وقيمة التداول المحلي والخارجي لم تكن معنوية، ويظهر ذلك بوضوح من قيمة (t) لهذه المتغيرات، كما ان القوة التفسيرية للمعادلة من خلال معامل التحـــديد (R^2) كانت عالية جدا، حيث بلغــت (99.9%) وهذا يعني ان التسهيلات الائتمانية الممنوحة لشراء الاسهم والموشر العام لاسعار الاسهم والقيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وقيمة التداول تفسرما يقارب(99.9%) من اجمالي التغيرات الحاصلة في عوائد التخاصية(Y_t).

وبالرغم من استخدام اكثر من طريقه لحل مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (MULTICOLLINEARITY) وهي:(عبدالرحمن، 1995)

1- أستخدام االنسب والفروقات ومعدلات النمو للبيانات المستخدمة.

2- أسقاط بعض متغيرات النموذج وباكثر من حاله.

3- استخدام معلومات موثوق بها.

الا ان المشكلة بقيت قائمه، ويعزى سبب استمرارها للبيانات المستخدمة في تقدير النموذج وليس صياغة وتركيب النموذج القياسي المستخدم.

جـــدول رقم (8)

البيانات الاحصائيه خلال الفترة 1998-2002

الفتره الزمنيه T	عوائد التخاصيه Y	التسهيلات الاتمانيه الممنوحه لشراء الاسهم واخرى X1	المؤشر العام لاسعار الاسهم X2	القيمه السوقيه سوق راس المال كنسبة من GDP X3	صافي قيمة التداول المحلي X4	صافي قيمة التداول الاجنبي X5
1998.1	18151.065	793.4	165.8	62.3	85.792	30.773
1998.2	17861.805	796.4	174.6	69.1	84.425	30.282
1998.3	18223.38	793.1	171.3	68.2	86.134	30.895
1998.4	18078.75	855.6	170.1	73.6	85.45	30.65
1999.1	122.829	862.7	180.5	72	94	3.836
1999.2	123.325	917.3	168.3	69	94.4	3.852
1999.3	124.07	941.1	157.9	67.3	95.1	3.89
1999.4	126.055	944	167.4	72.3	96.4	3.937
2000.1	122145.388	994.7	153.6	64.1	80.7	4.8
2000.2	120407.077	1032.3	143.2	60.9	79.7	4.6
2000.3	121218.289	1093.6	132.7	57.5	53.8	11.3
2000.4	120291.189	1094.8	133.1	58.4	51.6	4.3
2001.1	4971.304	1151.3	138.5	60.3	62.2	3.9
2001.2	4938.505	1271.1	140.9	62	100.2	29.1
2001.3	5032.215	1313.4	154.7	68.3	190	73.2
2001.4	5050.957	1321.7	172.7	75.7	199.6	10.3
2002.1	22869.105	1213.5	172.2	70.5	215	5.1
2002.2	22742.64	1274.7	185.4	75.8	351.7	3.5
2002.3	22826.95	1304.1	174.1	72.4	241.1	10.7
2002.4	22805.872	1299.7	170	80.4	119.3	3.8

المصدر:نشرات هيئة الاوراق الماليه/اعداد مختلفه. نشرات البنك المركزي/النشرة الشهريه/اعداد مختلفه.

الجدول رقم(9)

النتائج الاحصائية

المتغير التابع:عوائد التخاصية (yt)

المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة	القيمة التائية
المتغير الثابت	4.464	1.27
التسهيلات الائتمانية المنوحة لشراء الاسهم	3.68	6.02
المؤشر العام لاسعار الاسهم	1.06	6.60
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	-0.0151	- 0.33
قيمة التداول المحلي	- 0.087	-3.30
قيمة التداول الخارجي	0.00055	0.67

DW=1.79 R^2 =0.999

F=5173 Adjusted R^2=0.999

4.4 نتائج اختبار السببية:

وكما تم ذكره سابقا بان اختبار جرينجر للسببية يتم من خلاله تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات، فاما ان تكون احادية الاتجاه او تبادلية أي ان كلا المتغيران يـؤثران على بعضـهما او ان لا تـكون هنـالك عـلاقة سببية بينـهما.

وعند تطبيق هذا الاختبار كانت النتائج كمـا هـي موضحة في الجدول رقم (10)

جدول رقم (10)

اتجاه السببيه بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقله

أتجاه السببية	قيمة(F) المحسوبة (بالقيمةالمطلقة)	قيمة(F) الجدولية عند مستوى 5%	نتيجـــة السببيـــة
$X_1 \rightarrow Y$	76.73	2.39	X_1 تسبب Y
$X_2 \rightarrow Y$	30.02	2.39	X_2 تسبب Y
$X_3 \rightarrow Y$	36.77	2.39	X_3 تسبب Y
$X_4 \rightarrow Y$	25.34	2.39	X_4 تسبب Y
$X_5 \rightarrow Y$	23.94	2.39	X_5 تسبب Y

فمن خلال مقارنة القيمة المحسوبة لـــ(F) (بالقيمة المطلقة) مـــع القيـــمة الجدوليـــة (بالقيمة المطلقة) وجد ان القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدوليـــة لـــ(F)' في كل المتغيرات مما يعني أن هناك علاقة سببيه تبادلية بين عوائد التخاصية وكل من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لشراء الاسهم، والموشر العام لاسعار الاسهم، والقيمة السوقيه لسوق راس المال كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وقيمة التداول المحلي والخارجي.

وعلية فإن الاتجاة العام لاثر المتغيرات المستقلة انسجمت مع فرضية الدراسة الامر الذي يبين الدور الايجابي لكل من الجهاز المصرفي الاردني وسوق الاوراق المالية في إنجاح عملية التخاصية في الاردن. مقارنة بالاثار الايجابية النظرية والمتوقعة والتي يرتبها سوق الاوراق المالية والجهاز المصرفي على برامج التخاصية.

الفصل الخامس
الخاتمة والمناقشة والتوصيات

1.5 الخاتمة:

مما سبق نستخلص ان نتائج التحليل الاحصائي للنموذج القياسي جاءت منسجمة مع التوقعات فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة لشراء الأسهم والمؤشر العام لاسعار الاسهم. اذ تبين وجود علاقة ارتباط إيجابية بين عوائد التخاصية وكل من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لشراء الأسهم والمؤشر العام لاسعار الاسهم. وجاءت مخالفة للتوقعات فيما يتعلق بالقيمة السوقية لراس المال كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وحجم التداول المحلي والخارجي، والتي يعزى تأثيرها السلبي على عوائد التخاصية الى تراجع بعض مؤشرات أداء سوق الاوراق المالية في الاردن حيث كان للظروف التي عاشتها المنطقة وبخاصة تعثر العملية السلمية والعدوان الاسرائيلي على الاراضي الفلسطينية والعدوان على العراق أثر واضح على نشاط البورصة في الاردن.

2.5 المناقشة

فيما يلي أستعراض لابرز النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة:

1- تعد سياسة التخاصية أحد اهم الاستراتيجيات للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الاردن امام القطاع الخاص، وباعتبارها اكثر السياسات الاقتصادية حداثة واوسعها انتشارا.

2- تبين ان التخاصية اصبحت ركنا اساسيا في برامج التصحيح الاقتصادي الوطني الهادفة للاصلاح الهيكلي للمؤسسات الوطنية والمشاريع العامة من خلال اعادة التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص للوصول بالقطاعات الانتاجية والخدماتية الى أعلى درجات الكفاءة والتنافسية.

3- ان اهم مبررات اللجؤ الى عملية التخاصيه في الاردن هو عدم قدرة الحكومة على التوسع في الاستثمار ومواكبة التكنولوجيا، ومجاراة القطاع الخاص

المحلي والاجنبي في العملية الانتاجية، ومن اجل تخفيف العبء عن الموازنة العامه ومشكلة المديونيه الداخلية والخارجيه. فضلا عن حاجة الاردن لجلب عملات اجنبيه لدعم ميزان المدفوعات عن طريق الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة.

4- هناك العديد من الاساليب التي طالتها التخاصية في الاردن منها اتفاقيات الامتياز، واسلوب البناء والتمليك، واسلوب بيع الاسهم في سوق عمان المالي.

5- بينت الدراسة سمات الاقتصاد الاردني ومنها شح الموارد الطبيعة والبشرية، وصغرحجم الاقتصاد والانفتاح، وضيق السوق المحلي، وانه اقتصاد اقليمي النسق دولي التاثر، والدور الانتاجي للدولة، وسيطرة قطاع السلع المحلية والتركز الجغرافي والسلعي في التجارة الخارجية والانكشاف الاقتصادي. فضلا عن تراجع مستوى النموالحقيقي، وتفاقم عجز الموازنة العامة، والمديونية الخارجية، وتفاقم عجز وضع ميزان المدفوعات وظهور البطالة وتفاقمها في الفترات الاخيرة.

6- بينت الدراسة أنه بالرغم من مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي في الاردن فأن التوسع في القطاع العام كان له تكاليفه حيث تراكمت المديونية بسبب الاعتماد على الموارد الخارجية، وسببا لكثيرمن التشوهات الهيكلية في الاقتصاد.

7- يعود تعثر القطاع العام في الاردن الى عدة عوامل: منها كثرة الموظفين، وسياسات التعيين، ولوائح التسعير الحكومية، وضعف نظم الرقابة والمتابعة، وضعف نظام الحوافز والبيروقراطية والبطالة المقنعة، وعدم كفاءة نظم المحاسبة. فضلاعن انتشار الفساد والمحسوبية الذي ادى الى غياب الشفافية وبالتالي وصول المؤسسات العامة الى ما وصلت اليه.

8- المساهمة البسيطة للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بسبب العديد من المشاكل التي تحد من مشاركته في هذا المجال ومنها: مشكلة التمويل، وصغرحجم السوق، والاجراءات الحكومية الروتينية، وضعف روح المبادرة لدى الكثير من ارباب القطاع الخاص.

9- ان تطبيق برنامج التخاصية في الاردن ساهم في تحقيق نتائج إيجابية منها: رفع كفاءة المشروعات، وزيادة إنتاجيتها وقدرتها التنافسية، وساهم في حفز الادخارات المحلية وجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والعربية والاجنبية، وتخفيف العبء المالي، ووقف نزف المال العام، وتسهيل الحصول على التكنولوجيا واساليب الادارة الحديثة، وتوسيع سوق المال المحلي.

10- تستخدم عوائد التخاصية في سداد الديون التي تتحملها الدولة، وفي تمويل النشاطات الاقتصادية والاستثمارات الجديدة في قطاعات البنية التحتية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المجدي، واعادة تاهيل وتدريب العاملين في المؤسسات والهيئات التي تم اعادة هيكلتها او تخاصيتها.

11- ان وجود سوق متطور للاوراق المالية من اهم مصادر التمويل اللازمة للاستثمارات التي تحتاجها برامج الاصلاح الاقتصادي.

12- ان الجهاز المصرفي يستطيع ان يقوم بدور مهم في عملية التحول الاقتصادي عن طريق قيامه بتوفير السيولة اللازمة لذلك، وباعتباره شريكا في تلك العملية نظرا لامتلاكه نسبة كبيرة من الديون المستحقة على شركات القطاع العام.

13- ان عملية التخاصية في الاقتصاد الاردني قد تاثرت بتطور الجهازالمصرفي الاردني وسوق الاوراق المالية الاردنية ايجابيا كونهما من متطلبات نجاح عملية التخاصية، سيما وانهما الأداتين الرئسيتين لتعبئة الموارد المالية في الاقتصاد ودفعها باتجاه القطاع الخاص واسهاماته في تطوير وتنمية الاقتصاد.

14- تميزت هذة الدراسة عن سابقاتها من الدراسات في الاردن انها أستخدمت التحليل القياسي لبيان اهمية الجهاز المصرفي وسوق الاوراق المالية في انجاح عملية التخاصية في الاردن. بينما تناولت الكثير من الدراسات موضوع التخاصية من ناحية نظرية ووصفية.

15- نظرا لحداثة الظاهرة وجديتها في الاردن فان فترة الدراســة البالغه (5) خمس سنوات ما زالت غير كافية لتقييم عملية التخاصية في الاردن.

3.5 التوصيات:

أصبح من الواضح ان هناك دور مهم للجهاز المصرفي الاردني وسوق الاوراق المالية في انجاح عملية التخاصية في الاردن، ومن هنا فأن التوصيات التالية ممكن ان تؤدي الى استمرار هذا الدور وبفاعلية اكثر منها:

1. ضرورة الاستمرار في عملية التخاصية في الاردن بأعتبارها وسيلة لأصلاح التشوهات الهيكلية في الاقتصاد وليست غاية بحد ذاتها، بحيث تكون قائمة على التخطيط السليم والدراسة العلمية الموضوعية. لاسيما في ظل تبني الحكومة برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي الهادف الى النمو المستدام والتخفيف من حدة الفقر والبطالة، والذي سيمول جزء من استثماراتة من عوائد التخاصيه وذلك بهدف اصلاح وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفه وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبيه والى المساهمة في تخفيف عبء المديونيه الخارجيه، وكذلك في ضوء تسارع التخاصية في معظم انحاء العالم، وبالذات في دول الاقليم، وكذلك تسارع العولمة وترسخ التكتلات الاقتصادية العالمية.
2. ضرورة تفعيل دور المدخرات الوطنية وحفز واستقطاب راس المال الوطني للمشاركة في التنمية الاقتصادية الشاملة ولاسيما في القطاعات التي يقبل عليها القطاع الخاص، ومن خلال عملية التخاصية.
3. ضرورة الاستمرار في تطوير الجهاز المصرفي في الاردن نظرا لاهميته في عملية التخاصيه.
4. ضرورة ان يؤدي الجهاز المصرفي الاردني دورا اكثر فعالية في تمويل الاستثمار. وهذا يتطلب تبني سياسة مالية تؤدي الى عرض مناسب للمدخرات وتوفر طلب مناسب عليها لغايات الاستثمار.
5. ضرورة ايجاد بيئه ملائمه للاستثمار من خلال دعم القطاع الخاص لتمكينه من لعب دورا كبير في الاقتصادالوطني ودعم تبادل الاستثمار الاجنبي.
6. ضرورة الاستمرار في تطوير سوق الاوراق المالية في الاردن وزيادة قدرتة الاستيعابية باعتبارة من مقومات نجاح عملية التخاصية.

7. استخدام جزء من عوائد التخاصيه نحو تحسين مشاريع البنية الاساسيه في الدوله من اجل تطوير المناخ الاستثماري والتنموي، وعدم استخدام هذة العوائد في سبيل الانفاق الجاري للدوله لما يسببه من مخاطر تضخمية وعدم الاستقرار المالي.

8. ضرورة المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص. لانها من الضرورات التنموية، بحيث لا تكون غلبة احدهما على الاخر لأي سبب من الاسباب بل لاسباب اقتصادية وأدارية تهدف الى زيادة الكفاءة للاستفادة من الموارد المتاحة من أجل التنمية، ورفع القدرات الانتاجية في كلا القطاعين، بحيث يتم خلق مناخ يشكل فيه التكامل والتنافس وارتفاع الاداء والانتاجية المحور الاساسي للسياسات الاقتصادية.

المراجـــــــع

أ- المراجع باللغة العربية:

أبو الرب، سارة، نجم، رنا (1989)، **التخاصية من أجل حكومة أفضل**، مركـــز الكتب الأردني، عمان- الاردن .

برقاوي، نزيه،(2002)، برنامج التخاصيــــه الاردني، مراجعه وتقييم، **مجلـــة التخاصيـــة** عمان-الاردن، العدد(12).

البنك الدولي (1988)، تقرير عن التنمية في العالم.

البنك المركزي الأردني التقرير السنوي اعداد مختلفة.

جديتاوي، قاسم(2002) **العولمـــة واثارها المتوقعـــة على الاقتصاد الاردنــــي**، رسالـــة ماجستـــير، الجامعة الاردنية، عمان-الاردن.

حريز، سفيان عبدالحفيظ(1999) **دور الجهازالمصرفي في تطويرالسوق الاولية لراس المال في الاردن**، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، المفرق الاردن.

حسن، عبد الحكيم(2000) **دور الاستثمار الخاص في الإصلاح الاقتصادي والتنمية في جمهورية مصـــر العربيـــة**، رسالة للحـــصول على درجـــة الدكتوراه في الحـــقوق، جامـــعة عين شمـــس، القاهره.

خليفة، علاء(1999) التخاصية نظرة شاملة، ندوة التخاصية مالها وما عليها، نقابة المهندسين الاردنيين، **مجلة المهنـــدس الأردني**، عمان الاردن، ص69-75.

الخواجة، عبلة (2002) **الآثار الماكرو اقتصادية لبرنامج الخصخصة**، بحث مقـــدم لمؤتمـــر انعكاسات برنامج الخصخصة على الاقتصاد العربي، 30-31 أكتوبر جامعـــــــة القاهرة.

رجب، عادلة (2002) **الأساليب المختلفة لتطوير ورفع كفاءة قطاع الكهرباء في مصر**، بحث مقدم لمؤتمر انعكاسات برنامج الخصخصـــة على الاقتصـــاد المصري، القاهره، 31 أكتوبر.

روناهيو، جون (1991) **قرار التحول إلى القطــــاع الخاص**، ترجمة محمد مصطفى غنيم، غايات ووسائل عامه، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العمالية، مصر.

سالمان، عمر(1992) **دعم وتطوير سوق المال في مصر**، محاضرات المعهد المصرفي للبنك المركزي، مصر.

السرور،كمال(1996) **أثر سوق المال على السياسات الاقتصادية في مصر**، بحث مقدم لمؤتمرالأســتثمار والتمويل الأول لكلية التجارة جامعــة عين شــمــس، القاهره.

سمك، نجوى (1994) **امكانية التحول الى القطاع الخاص مع التطبيق على قطاع الصناعة التحويلية**، رسالة دكتوراه غير منشوره مقدم لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهره، مصر، ص23-24.

السويطي، أحمد حسين(1999) اشكال التخاصــيه، **مجلة التخاصــية**، عمان-الاردن العــدد (7) ص22-23.

السيد علي، عبد المنعم(1986)،**التطور التاريخي للانظمة النقديه في الاقطار العربية**، منشورات مركز دراسات الوحدة العربيه وصندوق النقد العربي، بيروت ص127

صلاح، جمال(1991) **دور البنوك الاسلاميه في التنمية الاقتصاديه والاجتماعيه**، منشورات البنك المركزي الاردني في عمان ص10.

الصمادي، تيسير(1993) **التخاصيه في الاردن**، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان-الاردن.

طريف، جليل، دور الاسواق الماليه في توفير التمويل اللازم للتخاصية، التجربة الاردنيه **مجلة التخاصيه** العدد(7)،عمان-الاردن ص24-25.

عبد الحميد، عبد المطلب(1996) **دور الجهاز المصرفي في دعم برنامج التخاصية وتنشيط سوق المال**، بحث مقدم لمؤتمر الاســتثمار والتمويل الأول لكلية التجارة، جامعة عين شــمس. مصر، ص20-17.

عبد الرحمن، عبدالمحمود (1996) **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، جامعة الملك سعود، الطبعة الاولى

عبد الهادي، أحمد(1995) **دور سوق الأوراق الماليةالمصرفيةفي تمويل الاستثمارات**، رسالة ماجستير مقدمة لكلية التجارة جامعة المنوفيـــه، مصر.

عبدالقادر، صافي(1995) **خصخصة القطاع العام في الجزائر**، رسالة ماجستير في التسيير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر.

العطاري، بسام(1983) اوراق من تاريخ الجهاز المصرفي في الاردن، مؤسسات الاقراض الزراعي، **مجلة البنوك في الاردن**، مجلد (2) العدد (5)، ص115.

عقل، مفلح محمد (2000)**وجهات نظر اقتصادية**، الجزء الثاني، الطبعة الاولى.

عمر، حسين (1997) **مشكلات اقتصادية معاصـــرة** ،دار الكتـــاب الحديـــث.

العناني، جواد وريما خلف (1988) **التخصيصية في المملكة الأردنية الهاشمية**، وقائع ندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلدان العربية أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، تحريرسعيد النجار (صندوق النقد العربي).

عوض، طالب (1995) كفاءة السياسة النقدية والمالية في الأردن، 1978- 1992 **مجلة دراسات في الجامعة الأردنية** المجلد (22) (أ) العدد الثاني.

عيسى، سيد (1988) **تطوير سوق التمويل في مصر**، بحث مقدم للمؤتمر االعلمي السنوي الثالث عشر للاقتصادين المصريين، القاهرة.

فهمي، محمو (1996) نظام التأجير التمويلي، **مجلة مصر المعاصرة** العدد 441-442.

قاسم، منى(1995) **صناديق الإستثمار**، الدار المصرية اللبنانية، لبنان.

القضاه، عادل(1999) التخاصيه في الاردن،" اسبابها، مرتكزاتها، **مجلة التخاصيه**، العدد(7)، الهيئه التنفيذية للتخاصيه، عمان-الاردن ص9-10.

مأمـــون،صـــلاح(1996)**الخصخة وقدرة سوق الأوراق المالية على الاستيعاب** مؤتمر الاستثمار والتمويل الأول لكلية التجارة جامعة عين شمس، القاهره.

مختار، ابراهيم (1986) **دور مصارف الاستثمار في تعظيم الاستثمارات**، وقائع ندوة الجهاز المصرفي في النشاط الاستثماري، دولة الامارات العربيه، منشورات معهد الشارقه.

مراشده، عمر(1996) الاقتصاد الاردني، **مجلة التعاون**، عمان-الاردن.

المنوفي، كمال (1989) **القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر**، مركز البحوث والدراسات السياسة في القاهرة.

الميقاتي، نجيب (1992) ثلاث آليات أفضلها لبناء عقود الإدارة، **مجلة المؤتمــر**، السنه 19 العــدد 200.

النابلسي، محمد سعيد، المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الأردن، مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الأردنية،عمان- الاردن.

النجار، سعيد(1988)، **التخصيصية والتصحيحات الهيكلية**، وقائع ندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلدان العربية أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، تحرير سعيد النجار (صندوق النقد العربي).

نشرة مالية الحكومة (2002)، وزارة الماليه العدد12.

الهندي، عدنان ومحمد جاسر(1982) **نشاط وتطوير التشريع المصرفي في الاردن**، منشورات معهد الدراسات المصرفيه،عمان-الاردن.

هوفاكيميان، أندريه(1993) **دور المؤسسات المالية الدولية في التخصيصيه وتطوير سوق راس المال**، ورقه عمل(باللغة الانجليزية) مقدمه الى مؤتمر دور المصارف العربية في التخصيصية وتطوير الاسواق المالية، استنبول12-13/ايار /1993 اتحاد المصارف العربيه/منشورات الاتحاد بيروت.

والتر، الآن (1988) **التحريرالاقتصادي والتخصيصه**، ندوة صنــدوق النقد العربي، بيروت-لبنان.

الوزني، خالد (2000) الآقتصاد الأردني رؤية لسياسات مستقبلية، **مجلة بحوث قتصادية عربية**، تصدرهاالجمعيةالعربية للبحوث الاقتصادية،السنةالتاسعةالعدد 21، ص60.

ب- المراجع باللغة الإنجليزية :

Al-hamidy-Abdulrhman (1991) **determinants of private investment in developing Countries**، University of Oregano, USA pp187.

Baumol ،Willium J. Pauzar, John C, Willig Robert D. (1998) **Contestable Market andTheory of Industry Structure** ،Harcourt Brace, Jovanovich Inc.pxx.

Borensztein, Edndwardo and Kumar Manmohaus, (1992) **proposals for Privatization in Eastern Europe** (IMF Working paper p. 8).

Brian Atkinson with Frank Livesey and Bob Milward.(1998) **Applied Economics** Ch.6–Privatization (Macmillan Press Ltd-London, Uk)

David Cobham , (1995) **financial systems for developing financial market in Iran, Turkey, Beirut**, 15-16 July1994, Economic Research Forum (editors) ERE publications, cario.pp38.

Eckehard F. Rosenhaum and Frank Bonker and Hans-Jurgen Wagener, (2000) **Privatization and Corporate Governance and the Emergence of Markets**.(Macmillan Press Ltd.London-UK).

Friedrich Naumann Stiflung (1997) **Institutional Aspects of privatization in the ESCWA Region**,Beirut pp197-201.

Granger, C.Wj.Paul.(1986) **forcasting economic time series**, 2nd. Edition, Academic Press Newyork, USA,

Hovey, Rebecca,(1996) **the Mexican commercial bank privatizations**; market Reform, economic power and the transformation of public and private interests, Cornell University pp272.

Howard Vane, **Macro economic policy and performance of the UK economy 1979-1988**, National Westminster Quarterly Review 1992 the Thatcher year.pp34.

Institutional Aspects of Privatization in the ESCWA Region, (United Nations) ،Newyork, 1999, Proceedings ofExpert Group Meeting. (Beirut,1-3-12.1997).

Izaguire A.K. (1998), **Private Participation in the Electricity Sector, Recent Trends**. World Bank, Public Policy for the Private sector, Washington D.C, USA, Note No. 154.pp2.

John Nellis&Sunita Kikeri, 1989, **Public Enterprises Reform: Privatization and The World Bank** ,World Development, VOL 17, No. 5, pp666.

John Vicker and George Yarrow, (1991) **Privatization an Economic Analysis**, Cambirdge, Mass aclusetls, London-UK pp1-123.

Jonan Prager, (1992) Washington D.C is Privatization panacea for LDC. Market failure versus public sector failure, **the Journal of Developing Areas** USA,pp310

Ken Heather,(1994)**Modern Applied Economics** Ch.17–Privatization–A Supply Side Improvement, (Harvester Wheatsheaf-London, Uk)

Lieberman, Nestor, Desai, (1997) **Between State and Market, Mass Privatization in Transition Economies**, The World Bank, Washington, USA.pp19-27

Lilia Hark & Denis J. Sullivan,(1992 **Privatization, Liberalization in the Middle East.** (Indian University Press).

Loannids Anthony,(1994) **determinants of success of national privatization Program,** University of New York, USA. P223.

Mcirkoh،1991, **money banking financial market**, the Dreden Press, Chicago, USA.pp300.

Michael P. Mazur, **Economic Growth & Development in Jordan.**

Paul Cook & Kirk Patric, 1988, Privatization in LDC. (1st edition, harvester Wheatsheaf ،Newyork).pp3.

Plane،(1997) **privatization and economic growth**, an empirical investigation from a sample of developing market economics, applied economics ،vol.29,pp161-163.

Tallant drury, john(1993) **privatization in developing economy lesson from the Turkish cement industry**، Cornell University, UK.pp350.

Vitalis Akujiobi, (1993) **decentralization, privatization and economic development in developing countries**, atheortical and quantitative analysis,University North of Texas, USA.